محمد صلاح الدين الشريف

خواطر شكّ نظريّة



خواطر شكّ نظريّة

محمد صلاح الدين الشريف

خَواطِر شَكّ نَظريّة

NORIMA
مؤسّسة مرايا الحداثة للإنتاج الفكري

الكتاب: «خواطـــر شـكّ نظريّـــة»
المؤلّـف: محمّد صلاح الدين الشريـف
النوع: نـقـد

صورة الغلاف: لوحة DECAPITE Olivier III
للرّسّام: Georges MATHIEU

الإيداع القانوني: 2007
السحب: 1000 نسخة
الرقم الدولي الموحد للكتاب: 978-9973-897-11-7

خواطر شك نظرية

تمهيـــد

هذا البحث في الأصل محاضرة أُلقي موجزها في سنة 1982 في ندوة «القراءة والكتابة» المهداة إلى روح الفقيد صالح القرمادي، أبي الألسنيّة التونسيّة، ومؤسّس البحث والتدريس فيها، والمثال الروحيّ لمن واصل نشرها على أسس علميّة صحيحة. وكان غرضها يوم إلقاء موجزها تصحيح ما آلت إليه الدراسات اللغويّة في السّنوات السّتّ السابقة، نتيجة أوضاع جامعيّة واجتماعيّة عامّة. ففي هذه السّنوات تقلّص التجديد العلميّ الصارم لفائدة اتّجاه «لسانيّ أدبيّ» يجعل الغرض الأساسيّ للّسانيات وصف النّصوص الأدبيّة، وإظهار أدبيّتها، ويجعل الغرض الأساسيّ للنقد الأدبيّ دراسة النصّ في ذاته باعتبار النصّ حدثا لغويّا لا غير. ولقد كان هذا الاتجاه رغم فوائده ونجاحه في الأوساط العربيّة لا يُرضى كاتب هذه السّطور، لأسباب أدبيّة وعلميّة ذات صلة بطبعه ومزاجه واختياراته الفكريّة. فقد كان صاحب البحث مقتنعا بوجوب العمل في الإطار العلميّ النظريّ والمنهجيّ الصّارم لمواكبة المعرفة اللسانيّة الحديثة ومجاوزتها خدمة للعربيّة. ولقد كان في الآن نفسه شغوفا بالأدب، وبالشّعر خاصّة، مؤمنا بالقيم

الاجتماعية العادلة والقيم الإنسانيّة الدائمة. وكما كان صالح القرمادي يقاسم توفيق بكّار بعض الأفكار والنزعات، كان صاحب هذا المقال يتقاسم مع صديقه حسين الواد مرارة الآمال وخشية المآل. وكان الواد آنذاك منهكما في مراجعة البنيويّة وانتقاد نظريّة الانعكاس، والعمل على نشر نظريّة التقبّل.

وكان من أوائل العرب في الاطّلاع عليها والكتابة فيها. وكان الصديقان يشتركان في الآراء عازمين على التّجديد، مع احترام كبير للتراث العربيّ، وشعور حادّ بواجب البناء عليه. فليس من الصدفة أنّ هذا النصّ قد كان بأفكاره مشجّعا لحركة نقديّة جامعيّة تشتغل مستقلّة عن الاتّجاهات اللسانيّة، ففي هذه الندوة نفسها عرض حسين الواد نظريّة التقبّل. وليس من الصدفة أيضاً أنّ صاحب هذا الكتاب أسّس في نفس السنة فريقا من اللغويين يضمّ في من يضمّ أستاذ الدّراسات التّراثيّة النّحويّة عبد القادر المهيري، والمشرف أكاديميّا على أطروحات المشاركين. وللقصّة كما يقول أستاذنا الشملي بقيّة. فلقد سعى بعض المشاركين في الندوة إلى نشر أعمالهم في الفترة نفسها في مجلاّت شرقيّة عربيّة مفتوحة لهم. وقُدّر لهذا البحث أن يُدفن بين جدران الجامعة وأرشيف أعمالها. وظنّ صاحبه أنّ رسالته لم تصل إلى الآخرين.

ثمّ إذا به يفاجئ بعد سنوات وسنوات أنّ من طلبته النّجباء جماعة التقطوا الرّسالة منذ نشرها وعملوا على تحقيق ما تدعو إليه. لم يكن على علم بما يعملون لأنّهم كانوا من أهل الأدب، وكانوا مقتنعين بأنّ الأدبيّة تجاوز أهداف اللّسانيات. ثمّ إذا به يفاجأ مرّة أخرى بحرص هؤلاء الطّلبة الذين أصبحوا أعلاما في التّدريس الجامعي على نشر هذا البحث. وهو حرص لا يضاهيه في العزم والحزم إلاّ شدّة صاحبه في إهمال شؤونه. فلولا رجال من صنف عادل خضر وشكري المبخوت ومحمد بن العربي الجلاصي لما رجعنا إلى هذا الكتاب. فهم الذين أخرجوه. ولولا محمد بن العربي الجلاصي الذي جهّزه للطّبع، ولولا صبره على طبعه لما قُدّر له البعث والنّشر.

يجد القارئ هذا النصّ كما كُتب منذ ربع قرن، لا تنقيح فيه ولا إصلاح. ولقد قرأه صاحبه متعجّبا من كثرة مراجعه، متأسّفا على أنّه في كثير من فقراته كان يتحدّث عن لسانيّين وكتب لم يذكرهم. وهو، وإن كان يتذكّر إلى الآن بعض ما درسه آنذاك من أعمال اللسانيين الاجتماعيين، ومن اللسانيات الإناسيّة الآتنولوجيّة، واللّسانيات الإناسيّة الأنتروبولوجيّة والتداوليّين وفلاسفة اللغة، فإنّه لم ير إضافة الإحالات الناقصة، ولا تدقيق الأفكار بالأمثلة ولا التنقيح الموافق، والملائم لمعرفته الحاليّة. وذلك أنّ هذا البحث ملك لتاريخ الجامعة، يعين الخلف على رؤية طموح أصحابه وتلمّس أخطائهم، واجتناب مزالقهم.

لقد كتب صاحب هذه السّطور بحثه في فترة أدّت أوضاعها إلى تخلّف تونس عن شقيقتها المغربيّة في الدّراسات اللّسانيّة الحديثة، ولقد كتبه وهو يعلم أنّ جامعته في أزمة. واليوم ينشره والدّراسات العربيّة في أزمة شبيهة بما عاشته بين 1976 و1986، بل هي أشدّ. علينا أنْ نحترم التاريخ، وأن نحاسب أنفسنا وغيرنا على فشلنا في المحافظة على الرّيادة، وذلك حتّى نستعيد دورنا في تأسيس ثقافة عربيّة حديثة، فإنّ تونس بضعف مواردها كانت وما تزال تستطيع أنْ تصبح في مقدّمة البلدان المتطوّرة في بعض الميادين لا تطلب أموالاً ولا أجهزة، بل تطلب بعض العزم والحكمة و كثيراً من الحبّ.

تونس، في 23 فيفري 2007

I ـ مقــدّمـــة

0.1 ـ أغـراض البحـــث:

هذه خواطر شكّ نظريّة في كفاية القراءة اللّغويّة للظّاهرة الأدبيّة.. ولعنوان هذا العرض صياغة مقصودة تجعل الأفكار فيه متحرّكة في مجال محدود، إن خرجت عنه خرجت عن قصدها وسهل الطّعن فيها لالتباسها بأمر غلب عليه الإشكال، فتضاربت فيه الأقوال وهو الأدبيّة.

وأوّل ما ندعو القارئ إليه أن يتفطّن أنّها خواطر لم تكن لتبدر لولا أنّها صنيعة شكّ في ما كان قد استقرّ في ذهني، وأنا طالب، من صور علم لغويّ يفتح باب الدّنيا. وهو شكّ مقتصد فيه لأنّه مقتصر على النّظر دون التّطبيق، فهو لا يتّجه نحو الأعمال، بل يقصد ما قد تكون قامت عليه من أفكار. فللنّظريّة عند اللّغويّ شأن ولها في مناهجه اعتبار لو تركه لانتفى عن عمله صورة العلم.

وليس قصد هذا العمل أن ينفي شيئاً من مناهج الأسلوبيّين والإنشائيّين والبلاغيّين ولا أن يطعن في جزئيّات نظريّاتهم، لقلّة ما أعلمه عنهم، وغموض حدود علومهم في الأذهان، وتداخلها بينهم، وضربهم في صنوف مختلفة هي بين اللّغة وغيرها من مشاغل الفكر. هذا وإن استدعى الموضوع أن نطعن في أشياء أقاموا عليها معرفتهم طعنا لم نقصد به علومهم بقدر ما قصدنا المحافظة على ما حصل في ذهننا من معرفة بعلم اللّغة ومناهجه.

وذلك أنّنا احترزنا فلم نرد طرق القراءة من حيث يطرقها النّقّاد، ومن سعى سعيهم من لغويّي الأدب. فلم نجعل قصدنا أن نجيب عنها، برفع الغطاء عمّا اختفى منها. فنحن من الذين شغفتهم القراءة فقرؤوا، وتركوا لغيرهم معنى القراءة، بل قصدنا أن نشارك في المحافظة على مفاهيم اللّغة ومناقشتها على ازدهارها في بلادنا. فكان أن سعينا في هذا العرض إلى ما لا يجاوز اللّغة والمقاصد اللّغويّة، وكان سعينا أن نجيب عن سؤال أجاب بعض النّقّاد عليه بداهة دون إطناب. ولكنّهم كانوا نقّادا غير لغويّين فتكلّموا بمفاهيم غير مفاهيمنا، وصدرت أفكارهم عن مسبقات غير مصادراتنا، ودعتهم إلى نفس الإجابة نوازع غير دواعينا. وهو أيمكن إنشاء نظريّة للتّحليل الأدبيّ كافية وحدها لبيان الأدبيّة وتعتمد على أسس لغويّة خالصة على وجه لا يعارض المفاهيم الأساسيّة في النّظريّة اللّغويّة، ويسمح بإدراج الأدبيّة غرضا من أغراض اللّسانيّات.

ونؤكّد منذ البداية أنّ الذي يشغل البال من السّؤال ليس الوجه الذي يجعل النّظريّة وسيلة لقراءة الأدب، بل الوجه الذي يجعل هذه الوسيلة جزءا من علم اللّغة. ولذلك لا يهمّنا من المسألة أن ينجح بعضهم في استكناه الأدب باللّغة بقدر ما يهمّنا أن تكون المفاهيم اللّغويّة المستعملة في هذا الاستكناه غير مناقضة للمفاهيم الأساسيّة المكوّنة لعلم اللّغة.

ولقد قسّمنا عملنا نتيجة قصدنا البقاء في حدود علمنا، قسمين: أحدهما للجهاز، وثانيهما لاستعمال الجهاز. وهما قسمان يوافقان إلى حدّ ما هو عند دي سوسير مقسّم إلى لغة وكلام، وما هو عند تشومسكي ملكة وأداء.[1] ولكنّي تركت ما أُصطلحنا عليه قصدا لأنّ اللّغة عند هذا،

---

1 هي ترجمة Performance / compétence. ويمكن ترجمتها بالمقدرة والإنجاز.
أنظر في: - Chomsky (1965). Aspects de la théorie syntaxique. Seuil. Paris.
وذلك في ص ص 13 ـ 14 وهامش ص 14.

ولأنّ المدارس تختلف في فهم القسمين، وفي الحدّ الفاصل بينهما.[1] وبدا لي، والبيان للقارئ بعد حين، أنّ هذا التّقسيم الثّنائيّ، على اللّغويّين غالب وأنّهم رغم اُختلافهم متّفقون على أنّ الدّراسة اللّغويّة بعضها للجهاز النّظريّ المنظّم المجرّد، وبعضها الثّاني في استعمال الجهاز في الواقع.

ونظرًا إلى شدّة ما بين الجهاز واستعماله، وغموض الفاصل بينهما عند من لم يتعوّد من النّقّاد على القضايا اللّغويّة، وما فيها من تجريد المثيل من المثيل، وتمييز الشّبيه من الشّبيه، رأينا في مواضع كثيرة من العمل، جدوى في عرض جوانب العلاقة بينهما عرضا إن كان فيه من التّكرار شيْ فهو لازم في رأينا، معين على التّقدّم في بسط آرائنا.

1.1. طرح علم اللّغة لقضيّة النّصّ الأدبيّ:

إذا اِفترضنا أنّ النّظريّة اللّغويّة تقبل الأدبيّة غرضا من أغراضها، وموضوعا من مجال بحثها، صار من اللاّزم أن ننظر في ما يستدعيه القبول من مفاهيم نقارنها بالمفاهيم المنهجيّة اللّغويّة، حتّى نعلم إلى أيّ حدّ يمكن للنّظريّة اللّغويّة ـ في صورتها الحاليّة ـ أن تقبل المفاهيم المنجرّة عن الأدبيّة دون أن يداخلها اِضطراب، يمنع عنها التّماسك اللاّزم لكلّ نظريّة.

إنّه من البديهيّ أنّ الأدب لا يتحقّق لغويّا إلاّ في صورة نصّ (أو مجموعة من النّصوص) وإنّه لمن المنطقيّ أن نثبت أنّ النّظريّة اللّغويّة إذا شاءت أن تدخل أدبيّة النّصّ ضمن أغراضها، فعليها قبل الإجابة عن

1 _ Hjelmslev. Essais linguistiques. langue et parole. Minuit 1971.
وذلك ص 78 وما بعدها.

الأدبيّة أن تدخل مفهوم النّصّ ضمن مفاهيمها النّظريّة. فلسنا في حاجة إلى كثير من البيان حتّى ندرك أنّ علما من العلوم، مهما كان، لا يستطيع التّبسّط في خصائص مفهوم معيّن، ما لم يدرج ذلك المفهوم ضمن مفاهيمه النّظريّة.

فعملنا لا بدّ أن يبدأ بطرح قضيّة النّصّ داخل النّظريّة اللّغويّة طرحا ينزع عنه كلّ الخصائص النّوعيّة، فيكون حديثنا مركّزا على «النّصّ» (بألف ولام يفيدان الجنس والتعميم لا التّعريف والتّعيين) مجرّدا من كلّ ما يعيّنه. فسواء عندنا في هذا المستوى أكان أدباً أم شيئاً آخر غير الأدب لأنّ علم اللّغة ليس علما أدبيّا وإنّما هو علم في اللّغة حيثما كانت.

فإذا تبيّن لنا بعد الدّرس أنّ النّصّ منعدم أو ذو وجود غامض في النّظريّة اللّغويّة فقد صار من العبث بعد ذلك أن نطالب علم اللّغة بأدبيّة النّصّ، أو قانونيّته، أوصحافيته، أي أن نطالبه، ببيان يجعل النّصّ نوعا من أنواع النّشاط الثّقافيّ، فليس من المعقول أن نطالبه، ببيان نوعيّة شيء لم يستقرّ له كيان في نظريّته. فإذا تبيّن لنا العكس، وجب التّفكير في صيغة شكليّة ندخل بها نوعيّة النّصّ ضمن الأغراض اللّغويّة بطريقة تحافظ على التّماسك النظريّ داخل العلم ذاته، وإنّه متى جعلنا نوعيّة النّصّ من مشاغل اللّغة، فإنّ مبادئ الوصفيّة اللّغويّة تطالبنا بألاّ نقتصر في بيان نوعيّة النّصوص على «الأدبيّة» كما يتبيّن في الفصل الخاصّ بدراسة الاستعمال، وإذا ظهر لنا بعد الدّرس، أنّ النّصّ من المفاهيم اللّغويّة الواضحة الثّابتة، الدّاخلة في تكوين النّظريّة على صورة متماسكة، وأنّ التّبسّط في نوعه لا يخرج اللّغويّ عن مجال علمه كان ذلك السّبيل الوحيد لقيام نظريّة لغويّة محترمة لما يسمّى بالقراءة اللّغويّة.

1.2. مصطلـح «النّصّ» في عـلم اللّغـة الأساسي:

يعلم المشتغل بعلم اللّغة العامّ وبفروعه الأساسيّة المكوّنة للجهاز اللّغويّ المجرّد، والمعبّرة عن مستوياته الكبرى، أنّ كلمة «النّصّ» كلمة غريبة عمّا يشتغل به، ولا تعترضه إلاّ أحياناً على صور مختلفة من التّعبير منها: القول والمقال والخطاب واللّفظ والكلام..[1] كما يعلم أنّ أغلب اللّغويّين المهتمّين بوصف الجهاز لا يستعملونها إلاّ في معرض بيان وشرح يعينهم على إبراز تركيب الجهاز دون أن يكون عند أغلبهم فرصة لمحاولة إدخال المفهوم ضمن المفاهيم المكوّنة للجهاز.[2]

قد تكون هذه الملاحظة على بساطتها وخلوّها من كلّ تحليل كافية لفضّ القضيّة، والبتّ فيها بتقرير آنعدام وجود كيان للنّصّ في علم اللّغة الأساسيّ يسمح بطرح نوعيّة النّصوص ضمن أغراض النّظريّة اللّغويّة، وكافية تبعا لذلك للجزم باستحالة قيام نظريّة مقبولة لما يسمّى بالقراءة اللّغويّة وللجزم في الآن نفسه بأنّ كلّ محاولة تطبيقيّة للقراءة اللّغويّة الهادفة إلى بيان الأدبيّة، لا يمكن أن تكون إلاّ مبتورة ناقصة، لاستحالة تغطيتها بنظريّة مقبولة.

بيد أنّنا نخشى، إن اكتفينا بهذه الملاحظة، أن يُردّ علينا بأنّنا مبسّطون، نصدر قولا ينمّ عن قصور في النّظر، وأنّنا أغفلنا محاولة بعض اللّغويّين

---

1 Enoncé ـ discours ـ parole ـ texte ـ وغير ذلك من العبارات الأجنبيّة لا نقصد في عملنا ترجمة كلمة معيّنة نستعمل «نصّ» بمعناها العامّ الشّائع غير المختصّ بالأدب.

2 أنظر ص 132 الفقرة (2. 1. 5) من كتاب: Lyons، Linguistique générale، Larousse، 1970

إدخال النّصّ ضمن الجهاز،[1] وأغفلنا تبعا لذلك آفاقا مفتوحة للبحث اللّغويّ. وأكثر ما نخشاه أن يُردّ علينا أنّ علم اللّغة منذ دي سوسير قسّم البحث اللّغويّ إلى قسمين: قسم يهتمّ بالجهاز المجرّد في تزامنه وتعاقبه،[2] وقسم يهتمّ باستعمال الجهاز[3] (اللّغة/ الكلام)، وإنّنا إذا اهتممنا بالجهاز المجرّد الممثّل في دراسة مستويات النّظام اللّغويّ، دون استعماله في الحياة، خنّا مفاهيم العلم وأسسه المنهجيّة. وقد يزيد هذا الرّدّ قوّة أنّ اللّغويّين المهتمّين بأوجه استعمال الجهاز في الحياة ما فتئوا منذ كانوا يركّزون على أهمّيّة النّصّ.

لتجنّب مثل هذه الرّدود سنحاول بيان أهمّيّة الجهاز في تكوين النّظريّة اللّغويّة ووجوب تحكّمه في كلّ دراسة للاستعمال، حتّى يتبيّن أنّ النّصّ إذا انعدم في تصوّر الجهاز فليس انعدامه بالأمر الهيّن، كما سنتبيّن الأسباب المانعة من دخول النّصّ ضمن الجهاز، وحدود محاولات تدخيله ضمن الوحدات اللّغويّة، وسنحاول أن نتبيّن كيف أنّ اللّغويّين يتصوّرون دراسة استعمال الجهاز على وجه يعتبر النّصّ بقدر ما يعتبر الجوانب غير اللّغويّة فيه. وسنرى ـ مع كلّ نقطة من هذه النّقاط ـ موانع لقيام نظريّة لغويّة خالصة للقراءة النّقديّة الهادفة لبيان الأدبيّة، من حيث هي جانب من جوانب الجماليّة الفنّيّة.

---

[1] تجد ذكرًا لبعضهم مثلاً في: Maingueneau، Initiation aux méthodes de l'analyse du discours، Hachette 1976 وخاصّة في الفصل الرّابع.

[2] أي في تزامن وحداته المكوّنة لنظامه وهي النّاحية التنكرونيّة، وفي تعاقب وحداته المتطوّر بعضها عن بعض وهي النّاحية الدياكرونيّة.

[3] ما عبّر عنه دي سوسير، في الفصل الرّابع من المقدّمة، بألسنيّة اللّغة وألسنيّة الكلام.

1. 3 النّصّ بين نظريّة الجهاز ودراسة الاستعمال:

قد يبدو من التّناقض أن نقول إنّ الأهمّيّة التي تكتسبها دراسة الجهاز النّظريّ عند اللّغويّين، على حساب دراسة الاستعمال، متأتّية من أسبقيّة الاستعمال وأهمّيته في تحديد الجهاز. ولكنّها الحقيقة. إنّنا لا نشير بقولنا هذا إلى الأسبقيّة الزّمنيّة في الوجود، فنحن نتحاشى كغيرنا من المحدثين الانزلاق في القضيّة الفلسفيّة المتعلّقة بالاصطلاح والتّوقيف. بل نعني الأسبقيّة بالنّسبة إلى العالم اللّغويّ. فاللّغويّ لا يجد الجهاز بل يكتشفه بعد استقراء الواقع.

إذا كان الأمر على هذا الوجه، فالجهاز النّظريّ مجموعة نظريّة منظّمة لما يمكن تجريده من الاستعمال بعد الاستقراء.[1] والجهاز النّظريّ الصّحيح إنّما هو الجهاز الذي لا يغفل شيئاً من التّجريد. هو الجهاز الذي متى أردت إرجاعه من النّظريّة إلى الاستعمال، أنتج مستعملا لا يشذّ عن غيره من الاستعمال. ولذلك فالاهتمام البالغ ببناء الجهاز النّظريّ شيء لازم للتّحكّم في الاستعمال. وإنّ الذي يطعن في اللّغويّ لاهتمامه بعلم اللّغة الأساسيّ شبيه بمن ينقد الفيزيائيّ لاهتمامه البالغ بالبناء الدّاخليّ لنظريّته الفيزيائيّة. إنّ في الاستعمال ثراء لا يحصى يظلمه اللّغويّ بإرجاعه إلى مجرّدات شكليّة جامدة. وهل يفعل الفيزيائيّ غير هذا؟

---

[1] لا يتنافى هذا القول مع ما ذهب إليه التّوليديّون من وجود معرفة فطريّة ببعض الكليات اللّغويّة لأنّنا لا نتحدّث عن الجهاز الكامن في ذهن المتكلّم بالسّليقة (le locuteur natif)، بل عن الجهاز الذي يركبه واصف اللّغة وذلك دون الدّخول في القضيّة المنهجيّة المتعلّقة بالتّطابق بين الجهازين: الجهاز الكامن في ذهن المتكلّم والجهاز المستخرج بالوصف.

حسب هذا التّصوّر للعلاقة بين الجهاز النّظريّ والاستعمال، لا نرى مبرّرا للمبالغة في التّفريق بين دراسة اللّغة ودراسة الكلام على غرار ما يفهم من كلام بعض اللّغويّين الكبار. فدراسة الجهاز ليس إلاّ دراسة للاستعمال باستخراج الجوانب القابلة للتّجريد في صورة مجموعة متماسكة التّنظيم، وليست دراسة الاستعمال بعد الانتهاء من بناء الجهاز سوى:

- مراقبة مطابقة الجهاز في تجرّده على عموم الاستعمال، على وجه يمنع أن يكون في الاستعمال ما يناقض الشّيء المجرّد،

- مواصلة البحث في دراسة الاستعمال عن معطيات تغذّي النّظريّة وتجعلها على صورة أقوى،

- دراسة خصوصيّات في الاستعمال لا يمكن إلحاقها بالنّظريّة العامّة المتمثّلة في نظريّة الجهاز. فهي دراسة إمّا أن تؤدّيَ إلى مجرّد الذّكر، وإمّا أن تكون صالحة لتجريد ضيّق كاف لوضع نظريّة خصوصيّة تشكّل علما تابعا للعلم العامّ، أو تشكّل علما مشتركا بين علوم عدّة أو تكون مجرّد تغذية لعلم آخر غير العلم اللّغويّ.

يتبيّن من فهمنا هذا للعلاقة بين دراسة الجهاز ودراسة الاستعمال، أنّ دراسة الاستعمال تسعى بطبعها إلى استكمال نظريّة لغويّة عامّة صلبها النّظام اللّغويّ المجرّد. فإذا كان هذا فإنّ القراءة اللّغويّة تفقد سندا نظريّا قويّا، متى تبيّن بعد الدّرس أنّ النّصّ صعب حشره في النّظام اللّغويّ.

II ـ النّصّ والجهاز اللّغويّ المجرّد

2. 1. وحدة الجهاز الكبرى والنّصّ المستعمل:

2. 1. 1. فـرض الجملـة:

إذا كان استقراء الاستعمال هو المحدّد للجهاز النّظريّ، فليس من شكّ في أنّ النّصّ حقيقة عمليّة واقعيّة ذات اعتبار كبير في تحديد الجهاز اللّغويّ. بل إنّنا لا نبالغ إذا قلنا إنّه لا يوجد في الواقع غير النّصوص، فمنها ينطلق اللّغويّون على اختلاف مدارسهم.[9]

ليس للنّصّ حدّ أقصى في طوله، وإن كانت توجد ظروف تمنعنا من إصدار نصوص لا نهائيّة الطّول. ولكن يمكننا أن نتحدّث عن حدّ أدنى للنّصّ. إنّ أقصر صورة تكون هي المقطع الدّالّ على الانفعال يصدره متكلّم إلى مخاطب قصد التّواصل، وقد يكون اللّفظ المستعمل للتّواصل كلمة مركّبة من أكثر من مقطع، أو نسقًا من الألفاظ دون الجملة تركيبا.

لقد لاحظ اللّغويّون ـ على اختلاف أزمنتهم وأمكنتهم ـ أنّ هذا الحدّ الأدنى من ألفاظ التّواصل، يمكن إرجاعه نظريًا إلى تركيب من تراكيب الجملة، إن لم يُعتبَر تركيبا معوّضا لها. وذلك أنّها كافية للإبلاغ، مهما كان صغرها. فلفظ الانفعال «آه» كاف للدّلالة، فهو في مثابة الجملة، إن لم يكن

---

[1] هذا ما يجعل اللّغويّين الغربيّين يميلون، أكثر فأكثر، إذا تناولوا الاستعمال الفعليّ إلى الحديث عن القول L'énoncé (عوض الجملة (phrase) وهي كلمة قريبة من معنى ما يسمّيه القدماء باللّفظ المفيد.

وجها من وجوه الجملة. عارض بعض المحدثين المتشبّثين بالوصفيّة، كلّ تقدير وتأويل يرجع «آه» و«برْزْزْ» إلى تركيب الجملة. ولكنّه لم ينف أحد أنّهما معوّضان لها، إن لم يكونا صورة جاهزة مصغّرة لها.[1]

إنّها لظاهرة تدعو إلى التّأمّل أن تفرض الجملة نفسها على اللّغويّ دون الوحدات اللّغويّة الأخرى، في هذه الحالات الدّنيا التي يكون عليها النّصّ.[2]

إن تركنا، إلى حين، الأسباب التي تجعل اللّغويّ لا يعترف بالنّصّ إلاّ في صورة مجموعة من الجمل المتعاقبة، أي لا يعترف به إلاّ بواسطة الجملة، فعلينا أن نجيب في الوقت الحاضر عن السّبب المانع من دخول النّصّ ضمن وحدات الجهاز، إذا كان على صورته الدّنيا، أي على صورة جملة، أو مجموعة من الألفاظ أو المقاطع.

2. 1. 2. الفــرق بين الجملــة والنّــصّ الأدنى:

يعود الأمر إلى أنّ التّفريق المنهجي بين اللّغة والكلام قد جعل للجملة حقيقتين مختلفتين. فهي من ناحية نصّ أدنى مستعمل منفّذ، [3] وهي من ناحية أخرى نصّ أدنى نظريّ. والنّصّان مختلفان من حيث أنّ الواحد منهما تجريد للآخر.

---

[1] ولذلك نجد باحثا كتنيار(Tesnière) لمّا احترز من حشر بعض أسماء الأصوات والأفعال (Interjection) ضمن أقسام الكلمات وضمن الجمل لأسباب ذكرها في كتابه لم يجد من مصطلح لها إلاّ ما يمكن تعريبه: الحميلة (Phrasillon)أنظر في ذلك:

L. Tesnière, Eléments de syntaxe structurale, Klinksiek, Paris, 1976. chap. 45. pp. 94-95.

[2] لاحظ أنّ اللّغويّين بقدر ما يتشبّثون بأنّ الجملة أكبر الوحدات اللّغويّة، لا يتصوّرون نصّا مفيدا أقلّ من الجملة. وهذا يعطي بعداً جديدًا لتعريف القدماء الكلام بأنّه ما يحسن السّكوت عليه.

[3] ليس قولي «نصّ أدنى» مصطلحا لغويّا، وإنّما هو تعبير التجأت إليه للتّعريف بين

1 ـ فالمستعمل متعدّد والنّظريّ واحد.

2 ـ والمستعمل مرتبط بقائله وسامعه والّسياق المحيط والثّاني مجرّد من القائل والسّامع والمحيط،

3 ـ والمستعمل منقطع عن غيره من النّصوص المستعملة في الحاضر والماضي والمستقبل ممّا قيل في غير ظرفه، أو قاله غير قائله أو سمعه غير سامعه، والثّاني شكل مجرّد لا يأخذ قيمته إلاّ بوجوده ضمن أشكال أخرى من نوعه أو من نوع مخالف، ترتبط به ارتباطا معيّنا خاضعا لعلاقات معيّنة تجعل من الجميع نظاما متكاملاً متناسقاً.

4 ـ والمستعمل في انقطاعه عن غيره من المستعملات وفي ارتباطه بالسّامع والقائل والسّياق كامل دائما، وإن كان كلمة واحدة، متى تحقّق به التّواصل، أمّا الشّكل النّظريّ فلا يكتمل إلاّ بلطف دخوله في النّظام، واتّساق شكله اتّساقا يضمن التّناسق في الجهاز. فكلمة «خطر» على جانب الطّريق نصّ كامل لكفاية السّياق في ضمان الإبلاغ، ولكنّها لفظ ناقص في النّظام اللّغويّ لا يكتمل إلاّ متى زدته شيئاً يجعله شكلا متّسقا (حاذر الخطر، هنا خطر...).[1]

= أصغر نصّ ممكن في الاستعمال وأكبر وحدة ممكنة في الجهاز، إذًا لا نعرف أصغر نصّ ممكن في الاستعمال وأكبر وحدة ممكنة في الجهاز، إذا لا نعرف مصطلحا يفرّق بينهما سوى ما استعمله ليونز في علم الدّلالة اللّغويّة من تمييز بين ما سمّاه جمل الجهاز، وما سمّاه جمل النّصّ. أنظر الفقرة (6. 2) ص، 247 وما بعدها من كتابه:

J. Lyons, Sémantique linguistique, Larousse 1980

[1] كان النّحاة القدامى على وعي كامل بضرورة اكتمال التّركيب اللّغويّ ولو بالتّأويل، محافظة على أصول الصّناعة كما يقولون أو على تماسك النّظريّة كما نقول. وهم من هذه النّاحية أكثر نضجا وإدراكا للحقيقة اللّغويّة من هؤلاء المحدثين الميسّرين الدّاعين إلى المطابقة الوصفيّة دون اعتبار القوّة التّفسيريّة.

إنّ هذه الخصائص الموجزة في عرضها تجعل الجملة مصطلحا نظريّا، لا وجود له في واقع الاستعمال إلاّ في صورة نسبيّة. لا شكّ أنّه يمكننا في حالات مدرسيّة عديدة، أن نأخذ نصّا طويلا نقسّمه إلى نصوص دنيا فنقول إنّه مركّب من ستّ جمل أو ألف. لكن من جرّب هذا يعلم الصّعوبات المعيقة للتّقسيم. فالنّسق الصّوتيّ الواحد قد يعتبر جملة حسب تأويل معيّن، وقد يعتبر جملتين حسب تأويل آخر. فهل أنّ «نعم» مثلا جملة مستقلّة عمّا يليها أم هي جزء منها؟ فالتّقسيم لا يكون إلاّ حسب التّصوّر الذي كوّنه لنفسه الدّارس عن الجهاز اللّغويّ والعلاقات التي تحكم أشكاله. فنحن في تقسيمنا للنّصّ ننطلق من تصوّرات مجرّدة نحاول أن نجعل الواقع منطبقا عليها، وذلك لأنّنا عندما استخرجنا الجهاز من الواقع، قمنا بعمليّات تجريديّة عديدة جعلتنا نجاوزه، حتّى نجعل الجهاز قابلا لاستيعاب كلّ واقع.[1]

إنّنا في حقيقة أمرنا لا نطلق لفظ «الجملة» على النّصّ الأدنى إلاّ على سبيل التّجوّز. فإذا قلنا عن النّصّ التّالي «خرج زيد وتكلّم عمرو وضحك عليّ» أنّه مركّب من ثلاث جمل فنحن لا نعني سوى أنّه مجموعة من الملفوظات كلّ ملفوظ منها يمكن إرجاعه إلى شكل نظريّ في الجهاز يُسمّى الجملة. إنّ هذا النّصّ في الحقيقة تطبيقات ثلاثة لشكل واحد نستطيع أن نعبّر عنه ب (فعل + إسم)، وهذا الشّكل هو الجملة.

---

[1] هذا يفسّر ظاهرة قد تبدو عند البعض غريبة، وهي أنّ اللّغويّين بقدر ما يتشبّثون بالوجه الاختباريّ لعلمهم يحاولون، على غرار بعض العلوم الأخرى، تكوين علم مصادريّ (Axiomatique) يتبع المنهج الافتراضيّ الاستنباطيّ. ذلك أنّهم بعد النّظر في الواقع يكوّنون مجموعة من المصادرات المنظّمة يحاولون إقامة الجهاز النّظريّ عليها.

ملخّص الرّأي أنّ الجملة وحدة من الجهاز، نظريّة مجرّدة، تختلف اختلافا كاملا، من حيث علاقاتها بغيرها، عن النّصّ المستعمل المنفّذ، وإن كان النّصّ في أدنى صوره الممكنة، يبدو لمن لم يتعوّد على التّجريد اللّغويّ مرادفا للجملة.[1]

2. 1. 3. الدّراسة اللّغويّة للنّصّ الأدنى من ضروب نحو الجملة

هذا التّصوّر الذي قدّمناه للجملة هو الذي يجعل النّصّ الأدنى مفهوما خارجا عن النّظريّة اللّغويّة المتمثّلة في وصف النّظام. وهو تصوّر أساسيّ يكوّن حجر الزّاوية في المفاهيم المنهجيّة اللّغويّة، بحيث إنّ القاصد إلى وصف الجهاز تقتضي منه ضرورة المنهج تجريد النّصوص الدّنيا (أي النّصوص التي تبدو في شكل جملة أو أقلّ) إلى حدّ طرح ما فيها من خصوصيّات دلاليّة وسياقيّة للوصول إلى الشّكل المجرّد. فليس المستعمل في اللّغة جزءا من نظريّة الجهاز، وإن كان الأرض الذي بنيت عليه النّظريّة. إنّه كتفّاحة نيوتن، أفادت الفيزياء دون أن تصبح الفيزياء نظريّة في التّفّاح. ومعنى قولنا ومقصده أنّنا إن شئنا وضع نظريّة للقراءة اللّغويّة للنّصوص الدّنيا، لم تكن النّتيجة، إذَا طبّقنا ما تقتضيه مناهج علمنا من تجريد سوى العودة إلى مفهوم الجملة النّظريّ على صورة قد تكون

[1] لفهم هذا الاختلاف نرجو من القارئ أن يقارن علاقة الجملة بالنّصّ الأدنى العلاقة القانون الفيزيائيّ بالحقيقة التي يصوّرها. فالأمران يعودان إلى مبدإ واحد وهو إذا أخذنا الظّواهر المختلفة أ، ب، ج، د، فجرّدناها في شكل قاعدة تتضمّن الكلّ نسمّيها (ق) فليس لنا أن نقول إنّ تَضمُّنَ (ق) ل «أ» أو «ب» أو «ج» أو «د» يعني أنّ (ق) تساوي إحداها لأنّنا إذا قلنا هذا جعلنا أ= ب = ج = د / وجعلنا الكلّ = (ق) بحيث ناقضنا ما بدأنا به وهو اعتبار أ، ب، ج، د، مختلفة و(ق) تخالفها جميعا من حيث أنّها تتضمّنها كلّها.

مجرّد إعادة لما قرّرناه سابقا عنها (أي تكون تأكيدا لنحو وضعناه)، أو تكون على صورة مغامرة لا تنفي النّحو وإنّما تقتضي إصلاحا في النّظريّة النّحويّة الموجودة السّابقة له، أو كنّا قد تفطّنّا ـ ونحن نطبّق المنهج ـ على ظواهر جديدة رأينا اعتبارها والاهتمام بها يزيد الجهاز المقترح صرامة وقدرة على استيعاب الواقع.

فإذا أردنا وضع نظريّة للقراءة اللّغويّة، تُبقي على خصوصيّات النّصّ الأدنى (أي على خصوصيّات الجملة المنفّذة المطبّقة للشّكل النّظريّ الموجود في الجهاز)، فلا بدّ أن ندفع لذلك ثمنا غاليا يتمثّل في التّخلّي عن التّجريد اللّغويّ، أي التّخلّي عن المنهج الذي جعل علم اللّغة علما، مادام التّجريد عملا يسيّره نظام من المفاهيم المنهجيّة. ذلك أنّ خصوصيّات النّصّ الأدنى تتمثّل في استعارة كلمات بعينها لمعان بعينها قصدت لغرض معيّن قاله قائل لسامع في سياق ظرفيّ مباشر يلتصق بسياق أكبر غير مباشر يدخل في تركيبه دور كلّ من السّامع والمتكلّم في المجتمع، وثقافتهما ونوع الصّلة الرّابطة بينهما في النّظام الاجتماعيّ، بما تتضمّنه هذه الصّلات من خلفيّات مهنيّة أو فئويّة أو طبقيّة أو عائليّة أو غيرها، وبما يحيط بهذه الصّلات من عوامل اقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة معيّنة، لا تظهر واضحة، ولكنّها تعمل في الخفاء في تكييف صلة المتخاطبين وكيفيّة التّخاطب. وكلّ قراءة تعتبر خصوصيّات النّصّ الأدنى ولا تجرّده، تخرج بطبعها عن حدود العلم اللّغويّ ومناهجه.

الخلاصة أنّ كلّ نظريّة للقراءة اللّغويّة تحافظ على المنهج اللّغويّ ومفاهيمه الدّاعية إلى تجريد النّصّ الأدنى من خصوصيّاته، ليست إلاّ نظريّة معيّنة في النّحو تسعى إلى إقامة نظام لغويّ يقوم جهازه على وحدة الجملة، كما أنّ كلّ نظريّة للقراءة اللّغويّة تقوم على تخصيص النّصّ

الأدنى لا على تجريده، ليست إلاّ نظريّة نافية لأهمّ صفاتها اللّغويّة، أعني التّجريد ومفاهيمه المنهجيّة.[16]

2.1.4 وحدة الجهاز والنّـص المركّـب:

بقينا في هذا القسم من عرضنا في حدود ما سمّيناه بالنّصّ الأدنى الذي هو استعمال يقابله من علم الجهاز الجملة. وذلك لأنّ الجملة فرضت وجودها على جميع الأنحاء منذ القديم فرضاً لا نظنّه راجعًا إلى مجرّد الصّدفة. وحاولنا أن نبيّن في الكثير من الإيجاز الفرق بينهما، وما ينجرّ عن هذا الفرق من أشكال في مفهوم نظريّة القراءة اللّغويّة.

إنّ أمر القراءة اللّغويّة يصبح أكثر إشكالاً متى خرجنا من حدود النّصّ الأدنى إلى نصّ طويل يحتوي على مجموعة من «الجمل المنفّذة.» إن كان النّصّ الأدنى يمكنه نسبيّا أن يوافق الجملة المجرّدة على صورة قد تسمح ـ إلى حدّ ـ باستعمال نظريّة الجهاز لاستقراء الجملة المنفّذة، في الحدود اللّغويّة، فالنّصّ الطّويل لا يوجد ما يوافقه في الجهاز، فنظريّة الجهاز لا تستطيع تناوله إلاّ بعد تقسيمه إلى نصوص دنيا، أي إلى مجموعة من الجمل المنفّذة. ولمّا كانت «القراءة» موجّهة أصلا إلى النّصوص المركّبة، فنظريّة القراءة اللّغويّة، لا تكون لغويّة بالمعنى التّامّ إلاّ متى وجدت سندا في نظريّة الجهاز المكوّنة لصلب النّظريّة اللّغويّة. وهذا يستدعي أن يصبح النّصّ وحدة من وحدات النّظام اللّغويّ.[1]

[1] يبدو من هذا وجود تضارب مبدئيّ بين أغراض التّجريد اللّغويّ وتخصيص النّقد الأدبيّ في مستوى الجملة الواحدة فما بالك إذا صار الأمر متعلّقا بمجموعة من الجمل المتوالية على نسق ما.

[2] قد يغترّ المستعمل للّغة ولبعض المفاهيم من علم اللّغة في التّحليل الأدبيّ ببعض النّتائج الباهرة فيظنّ أنّ ذلك كاف لتكوين منهج لغويّ في دراسة النّصوص. فيقع ـ حسب رأينا ـ في أخطاء منهجيّة منها: أ ـ عدم التّفطّن إلى أنّ مجرّد التّفكير في وضع
=

2.2 من موانع دخول النّصّ في وحدات الجهاز

2. 1.2 أنماط في المناهج اللّغويّة

يمكننا أن نرجع المناهج اللّغويّة في عمومها إلى أنماط ثلاثة، سادت الدّراسات اللّغويّة في جميع عصورها. وهي أنماط إن كان من الصّعب تحقّق بعضها في مدرسة من المدارس تحقّقاً كاملاً، وكان من الصّعب أن نجزم بأنّ القدماء كانوا على وعي بها، فهي أنماط قد وُجدت على صور مختلفة، واضحة أحياناً غامضة أحياناً، مستقلّة أحياناً ومتداخلة أحياناً أخرى.

المنهج الأوّل هو المنهج الاستقرائيّ التّصنيفيّ، وقد تحقّق في أجلّ صوره في المدرسة التّوزيعيّة الأمريكيّة بعد بلومفيلد، وقبل المراحل الأخيرة من تطوّر هاريس. والمنهج الثّاني هو المنهج الافتراضيّ الاستنتاجيّ المستنبط خاصّة من المنطق الرّياضيّ، وقد وجد أجلّ صوره في المدرسة التّوليديّة التّحويليّة. والمنهج الثّالث خليط من المنهجين السّابقين، ينطلق من الاستقراء الوصفيّ الاختباريّ ويبني عليه مجموعة من الافتراضات الاستنباطيّة الاستنتاجيّة.[1] وهو السّائد في العلوم

= منهج لغويّ تحويل لمحور الاهتمام من الأدب إلى علم اللّغة بحيث يصبح من الثّانويّ لغويّا، النّجاح في التّحليل الأدبيّ أو عدم النّجاح فيه، لأنّ تحويل، محور الاهتمام نحو المنهج اللّغويّ، يتطلّب أن يكون المنهج لغويّا أي غير متضارب مع الأصول الأساسيّة المكوّنة لعمل اللّغة/ ب ـ وينجرّ عن عدم التّفطّن إلى هذه النّقطة عدم إدراك الأسباب المنهجيّة الدّاعية إلى الاهتمام بمسألة موقع النّصّ من الوحدات اللّغويّة.

[1] هي بالتّرتيب = (أ) méthode empirique inductive وهي مدرسة تختصّ بالاستقراء والتّصنيف. (ب) méthode axiomatique déductive وتُسمّى أيضاً hypothético déductive (ج) méthode empirique déductive. أنظر عرضها في: De Velde، Introduction structurale de la linguistique والثّالثة منها معروضة خاصّة في: Hjelmslev، prolégomènes

اللّغويّة، وفي الأنحاء القديمة خاصّة. وليس منهج هيلمسلاف الاختباريّ الاستنباطيّ، في رأينا، سوى صورة متطوّرة له متماسكة التّنظير. وإذا نظرنا في المنهج الثّاني وهو المنهج الافتراضيّ الاستنتاجيّ، لم نجده بعيدا كلّ البعد عن المنهج الثّالث. ذلك أنّ التّوليديّين لم ينفوا أنّهم ينطلقون من قبول الكنوز الاستقرائيّة التّصنيفيّة التي كدّستها الأنحاء التّقليديّة والأنحاء البنيويّة. والنّظر في هذه المناهج الثّلاثة، يؤكّد ما ذكرناه سابقا من اعتناء اللّغويّين في بداية بنائهم للجهاز على استقراء الواقع، مهما كانت المدرسة التي ينتسبون إليها. فالمنهج الاستقرائيّ التّصنيفيّ، في عمومه لا في تشكّله النّظريّ عند هذه المدرسة أو تلك، هو المبدأ في كلّ عمل لغويّ يسعى إلى بناء نظريّة لغويّة للجهاز. فإذا كان الأمر هكذا، فلماذا اصطدم الاستقراء التّصنيفيّ بحقيقة الجملة من حيث هي حقيقة مجرّدة، ووقف بالنّصّ الأدنى الذي لا يجاوز الجملة المنفّذة؟ ولماذا لم يقبل النّصّ عند الاستقراء التّصنيفيّ إلاّ في صورة مجموعة من الجمل المنفّذة، لا في صورة كلّ يمثّل وحدة.

2.2.2. خروج النّصّ عن التّصنيف اللّغويّ المتضمّن لمفهوم النّظام:

إذا أخذنا المنهج الاستقرائيّ التّصنيفيّ على أنّه منهج علميّ عامّ يسود العلوم جميعا، باستثناء الرّياضيّات، فلا شكّ أنّه منهج يقبل تطبيقه في دراسة النّصّ. أمّا إذا أخذناه من الزّاوية اللّغويّة الخالصة، فالنّتيجة من نوع آخر. إنّ تناوُلَ النّصّ لغويّا ـ حسب هذا المنهج ـ لا يعني إلاّ تصنيفه إلى أصناف لها علاقة معيّنة مع أصناف لغويّة أخرى، أي أن نجد له مكانا معيّنا في تصنيفيّة لغويّة عامّة.[19]

---

[1] ترجمنا بها (Taxonomie) ويفكّر بعضهم أصنافيّة.

ما التّصنيفيّة اللّغويّة؟ إذا صنّفنا الأصوات اللّغويّة مثلا إلى أصناف عددها ثلاثون، فيجب أن نعتبرها جميعا صنفا واحدا يركّب أصنافا معيّنة من المقاطع، وأن نعتبر أصناف المقاطع صنفا واحدا يدخل ضمن أصناف من الكلمات ونعتبر أصناف الكلمات صنفا واحدا يدخل في مجموعة من التّراكيب نعتبرها أصنافا تركّب صنفا واحدا نسمّيه الجملة.

إنّ هذا التّقديم لمفهوم التّصنيفيّة اللّغويّة على عمومه، وكثرة الاختزال فيه، يكفي لإعطاء صورة موجزة لما نعنيه بالعبارة. وإنّ القارئ ليلاحظ أنّه يمكن التّعبير عن هذه التّصنيفيّة بأنّها مجموعة من الأقسام يدخل بعضها في تكوين البعض الآخر. وهي إن كانت شبيهة بالتّصنيفيّة الموجودة في بعض العلوم (مثلا الفقريّات تحتوي على الثدييات والطّيور والزّواحف...) فهي تخالفها من حيث أنّها ليست مجرّد ترتيب وتبويب بل هي أقسام، كلّ قسم منها يمثّل وحدة متماسكة منظّمة يدخل ضمن وحدة أكبر حسب علاقات مقنّنة مضبوطة، وذلك بطريقة تدريجيّة تحافظ على وحدة القسم الأصغر وتماسكه الدّاخليّ، بقدر ما تضمن المحافظة على وحدة القسم الأكبر وتماسكه. إنّ هذه الخاصّيّة هي التي تجعل التّصنيفيّة اللّغويّة المستنبطة من الاستقراء، ممثّلة لما يسمّى بالجهاز اللّغويّ، لأنّها تقدّمه على أنّه مجموعة من الأجهزة يكوّن بعضها بعضا حسب مراتب تصنيفيّة صارمة، لا يُعتَمدُ في تحديدها من المعايير، غير المعايير اللّغويّة الخالصة. شأنها في ذلك شأن التّصنيفيّة في جميع العلوم. فأنواع الحيوان لا تحدّد بالحجارة، والحجارة لا تحدّد بمختلف الأديان الوثنيّة.

لقد حاول بعض اللّغويّين، كما سنرى بعد حين، إدخال النّصّ صنفا من الأصناف اللّغويّة. فعل ذلك هيلمسلاف وبعض تلامذته. فهل يعني هذا أنّه صار وحدة من الجهاز؟ سنجيب عن هذا السّؤال بعد حين. نكتفي

هنا بالإشارة إلى أنّ هيلمسلاف نفسه تحاشى اعتباره من الجهاز، لاهتمامه القويّ بالتّجريد، بل إنّ رأيه الشّهير في Connotation وDénotation لا يترك مجالا للشّكّ في رغبته في إخراج النّصّ من كلّ تصوّر ممكن للنّظام اللّغويّ. فالنّصّ لا يخضع إلى معايير التّصنيف اللّغويّ.[1]

لم تعرّف الوحدات اللّغويّة إلاّ لغويّا. هذا وإن وجدت في تاريخ اللّسانيّات مظاهر من عدم الدّقّة في تطبيق المنهج، كتعريف أقسام الكلام في النّحو العربيّ بمفاهيم معنويّة خارجة عن اللّغة. ولم يكن ذلك بالخطر جدّا، لتدعيم النّحاة تعاريفهم بالمميّزات الشّكليّة اللّغويّة. فقد عرّفت هذه الجملة، هذه الوحدة التي وقفت حاجزا دون دخول النّصّ في الجهاز، بمعايير شكليّة بحتة (اسميّة، فعليّة) أو بمعايير شكليّة وظائفيّة إبلاغيّة في الآن نفسه (خبريّة، إنشائيّة). أمّا النّصوص فلا يمكن تصنيفها إلاّ باستعمال معايير ثقافيّة عامّة لا تمتّ إلى اللّغة بصلة وثيقة، ذلك أنّها تنقسم إلى قانونيّة ودينيّة وفلسفيّة وأدبيّة وهلمّ جرّا. ثمّ إنّ كلّ قسم من هذه الأقسام يصنّف حسب معايير من العلم ذاته لا من اللّغة (قانون مدنيّ، قانون عسكريّ، تجاريّ...). وقس مثله على هذه المجموعة غير المحدّدة المسمّاة بالنّصوص الأدبيّة، وأنواعها وأجناسها أمّا تصنيف النصوص إلى وضعيّة وسرديّة وحجاجيّة وحواريّة فإنها عامّة جدّا ولا توافق نصوصا حقيقيّة.و لا نعتقد أنها تجاوز خصائص الجمل المترابطة.

---

[1] هذا إذا لم تدخل في الاعتبار محاولته تعميم النّظريّة اللّغويّة بحيث تصبح شاملة لمفهوم الفنون الأدبيّة والفصول والفقرات والكتب والأقسام داخل كلّ علم من العلوم، أنظر في ذلك: الفصل 20 من Prolégomènes وعنوله: Grandeur de l'analyse وعلى كلّ حال فالفصل 22 Sémiotiques Connotatives et méta _sé-miotique يبيّن أنّ دراسة النّصّ الجدّيّة لا تكون إلاّ في إطار علاميّة تجاوز علم اللّغة، ثمّ إنّنا سنرى أنّ تقسيم النّصّ لا يخضع إلى معايير لغويّة خالصة.

إنّ التّبويب الذي تخضع إليه النّصوص يجعل تصنيفها مفصولا عن التّصنيف اللّغويّ بهُوَّة ساحقة. فإذا أخذنا الوحدة الكبرى من الجهاز وهي الجملة، وأصغر الوحدات وهي العلامة المميّزة للصّواتم، وجدنا تدرّجا في التّصنيف تحكمه قوانين صارمة تتبيّن للدّارس متى أخذ جملة في عشرين سطرا وطبّق عليها مبدأ التّقسيم إلى المكوّنات المباشرة، ابتداء من أقسام الجملة الكبرى إلى أن يصل إلى العلامات المميّزة مرورًا بالكلمات والمقاطع والصّواتم والتّراكيب الإسناديّة وغير الإسناديّة[1] ولا وجود لمثل هذا في النّصوص. فكلّ من جرّب التّدريس يعلم الصّعوبات غير اللّغويّة التي يجدها مع الطّلبة عند تقسيم النّصّ إلى فصول، وتقسيم الفصول إلى فقرات، وتقسيم الفقرات إلى عناصر فعُنَيْصِرات، قبل الوصول إلى الجملة. إنّ بين الجملة والنّصّ الطّويل فراغا مهولا في التّصنيف، لا وجود لمثله بين أصغر الوحدات اللّغويّة والجملة مهما كان طولها. وهذا يدلّ على أنّ الجملة تتحرّك في النّصّ على كيفيّة تخالف تحرّك الكلمة في الجملة. فإن كان بين هذه وتلك تدرّج تصنيفيّ، فبين الجملة والنّصّ شيء آخر غير التّصنيف اللّغويّ.

لقد ظنّ بعضهم نفسه يقوم بقراءة لغويّة بمجرّد تصنيفه لكلمات نصّ معيّن، أو بعض وحداته الأخرى. إنّنا لا ننكر قيمة النّتائج الضّئيلة التي وصلت إليها بعض هذه الأعمال. غير أنّ كلّ من اهتمّ بالدّراسة يعلم أنّ التّصنيف الجدوليّ لا يفيد في إدراك الجهاز اللّغويّ ما لم يدرس معه النّسق السّياقيّ، فجدول الصّواتم لا يفيد ما لم تُدْرَس الصّواتم في تغاملها النّسقيّ السّياقيّ، وإنّ التّعامل النّسقيّ بين الأصوات لا يفيد

[1] لا شكّ في وجود صعوبات تعترض هذا التّقسيم وترجع إلى أنّ الأبنية السّطحيّة المتشابهة تختلف في أبنيتها العميقة، غير انّ هذا لا يناقض مبدأ التّقسيم بل يزيده صرامة وقوّة.

ما لم يُدرس في جداول من الوحدات الصّرفيّة، وجداول الوحدات لا تفيد ما لم تُدرس في نسق الكلمة، وهكذا حتّى نصل إلى الجملة. ولكنّه إلى الآن لم يصل أحد إلى جدولة النّصوص على غرار جدولة الجمل في أشكال متولّد بعضها عن بعض، حسب معايير لغويّة خالصة، بحيث تكون النّصوص المجدولة محتوية على نسق محدود من الجمل المرتبطة ارتباطا يمكّنها من أن تكون جداول محتوية على أنساق من الكلمات تمثّل جداول محتوية على أنساق من الوحدات، وهكذا إلى أن نصل إلى العلامات المميّزة في اتّجاه معاكس.

إنّ النّصّ ـ في عدم خضوعه للتّصنيف اللّغويّ ـ لا يخضع أيضاً لطبيعة العلاقات اللّغويّة الرّابطة بين الجدول والسّياق. فالأصناف المكوّنة للنّظام اللّغويّ لا يربطها جدول واحد وسياق واحد، بل هي مجموعة من الأصناف المكوّنة لمجموعة من الأجهزة القائمة على عدد ضخم من العلاقات المتقاطعة جدولاً وسياقاً. وإنّ المحاولات التي قام بها البعض لدراسة الجدول والسّياق، في النّصّ، بعيدة كلّ البعد عن مفهوم الجهاز اللّغويّ، لأنّها لا تملأ الفجوة التي ذكرناها بين الجملة والنّصّ الطّويل، على النّمط الذي يكون بين العلامة المميّزة والجملة.

إذا كان النّصّ لا يخضع إلى التّصنيف اللّغويّ، وإلى المنهج الاستقرائيّ، فليس يمكنه أن يخضع إلى المنهجين لقيامهما على التّصنيف الاستقرائيّ. وليس هذا إلاّ قرينة على أنّ للنّصّ خصائص غير لغويّة تمنعه من دخول الجهاز ونظريّته التي هي صلب النّظريّة اللّغويّة كما أكّدنا. والمجمل في هذه الخصائص أنّها أشياء تمنع النّصّ من قبول ضغوط نظاميّة شبيهة بالضّغوط المسلّطة على الوحدات بين الجملة والعلامات المميّزة.

إنّ الوحدات اللّغويّة لا تقبل هذه الضّغوط بالدّرجة نفسها، فقد لاحظ اللّغويّون أنّ الضّغوط تزداد قوّة كلّما نزلنا إلى الأجهزة الصّغرى المكوّنة للمستويات اللّغويّة السّفلى، وتضعف بقدر صعودنا إلى المستويات الكبرى، بحيث أنّ حرّيّة تحرّك العناصر داخل الوحدة تزداد بقدر كبر الوحدة. ولذلك نجد النّظام الصّوتيّ أقلّ الأنظمة تعرّضا للتّغيير بحسب إرادة المتكلّم،[1] ويأتي بعده في هذه الصّفة النّظام الصّرفيّ، فالنّظام النّحويّ. بيد أنّ هذه الحريّة لا تعني سوى التّنوّع في قوانين تركيب الوحدة، حتّى وإن كان الأمر متعلّقا بالمعجم. فقائمة الكلمات في اللّغة محدودة، وإن جرت العادة بنعتها بالقائمة المفتوحة. فانفتاحها لا يعني أبدا أنّه يمكن للّغة ما أن تكون محتوية على مليار من الكلمات، إذا كان معجمها «وظيفيّا» وليس مجرّد أرشيف تاريخيّ. ونحن نعلم العناء الذي يلاقيه المجدّدون في خلق الكلمات وابتداعها، كما نعلم أنّهم لا يدعونها بدون مبرّر، مهما كان المبرّر ضعيفاً. فليس من السّهل عليّ أن أشتقّ اسم المفعول من المزيد «انفعل» من كلمة كرسيّ لمجرّد رغبتي أن أقول «مُنْكَرِسٌ». إنّ الضّغوط النّظاميّة تضعف مع الجملة، ولكنّها تبقى قويّة إلى حدّ يكفي لمنعك من فصل المضاف والمضاف إليه في العربيّة مثلاً. إن كان النّحو التّوليديّ يؤكّد على وجود ما لا نهاية له من الجمل فليس ذلك إلاّ في حدود القوانين والقواعد السّياقيّة والتّحويليّة السّامحة بذلك في إطار ما يسمّى بالصّحّة النّحويّة. فلا نهائيّة الجمل لا تعني أبدا أنّ الإمكانات الحسابيّة كافية لك حتّى تقول «كادت الشّمس بازغة» ولا وجود لمثل هذا، كما سنرى بعد حين في النّصّ.

[1] لا نعني بالتّغيير هنا ما يقع عبر الزّمن، بل بالتّغيّر الذي يقع في لحظة التّكلّم والذي لا يقصد به التّأثير الأسلوبيّ ولا يكون ناتجا عن عاهة في جهاز النّطق.

إنّه بانتهاء الجملة تنتهي الضّغوط النّظاميّة. ولا وجود في اللّغة لقواعد تجبرك على ترتيب الجمل داخل النّصّ على غرار ترتيب الكلمات داخل الجملة. ولو كانت الجمل في ترتيبها داخل النّصّ تخضع لقواعد لغويّة لما أمكن للمتكلّمين إنشاء نصوص متنوّعة هذا التّنوّع الهائل، ولما كان المتكلّمون يصدرون أمتن النّصوص المنطقيّة الاستدلاليّة إصدارهم لأكثر النّصوص عبثا بالتّسلسل المنطقيّ.

3.2. الرّدّ على أنّ النّصّ وحدة لغويّة

3.2. 1. الأدلّة على وحدة النّصّ الجهازيّ

لقد حاول بعض اللّغويّين، كإيزنبرغ في ألمانيا،[1] إدراج النّصّ ضمن الوحدات اللّغويّة بافتراض صفات مشتركة بينه وبين الجملة وهي:

1 ـ أنّه يوجد ما لا نهاية له من النّصوص كالجمل لا نهاية لها.

2 ـ كلّ نص منته مغلق انتهاء كل جملة،

3 ـ يمكن لنصّ من النّصوص في لغة معيّنة أن يُعتبر شاذّاً في نسقه كالجملة يُشْعَر بشذوذ تركيبها، وفي هذا الشّذوذ درجات تصل إلى حدّ الخطإ النّحويّ.

---

[1] أنظر Isenberg: Bomdin et Duhen، la grammaire du texte en pays de langue. Allemande، langages n̊ 26 Juin 1972 وذلك في: La grammaire générative en pays de langue Allemande ونجد في هذا الفصل ذكرا لبعض من ذهب في سبيله بحثا عن نحو النّصّ. المسألة مطروحة أيضاً في كتاب De Velde المذكور في الإحالة 18 ـ وكتاب Maingueneau المذكور في الإحالة 5.

ولقد ساند هذه المبادئ بعض اللّغويّين القائلين بوحدة النّصّ اللّغويّة فأشاروا إلى مظاهر يمكن إدراجها في النّقطة الثّالثة:

أ ـ أنّك لا تستطيع التّصرّف في ضمائر النّصّ، كتعويض المذكّر بالمؤنّث، واستعمال المؤنّث في نصّ يسوده المذكّر.

ب ـ أنّه في الكثير من اللّغات التي يقوم فيها الفعل بوظيفة زمنيّة دقيقة لا يمكنك التّصرّف في الأفعال بمجرّد انتقالك من جملة إلى أخرى. فزمن الجملة الأخيرة يجب أن يوافق زمن الجملة الأولى.

ج ـ توجد حالات تمنع الجملة من أن تكون في أوّل النّصّ (ابتدائيّة حسب تعبيرنا). فالنّصّ لا يبدأ بالضّمير العائد، ولا بالكلمات الدّالّة على الإضراب والاستدراك والاستنتاج.

د ـ اعتمادا على هذه الملاحظات حاول بعضهم إبراز وحدة النّصّ اللّغويّة ببيان مجموعة من العلاقات تربط الجملة بالتي تليها، على وجه يمكّنك من تحويل الجملتين إلى جملة واحدة مركّبة حسب ما يتبيّن في الجمل التّالية: 1 ـ لن أقوم. إنّي متعب. 2 ـ لن أقوم فإنّي متعب. 3 ـ لن أقوم لأنّي متعب.

هـ ـ يمكن أن نضيف إلى الظّواهر السّابقة ظاهرة لاحظها النّحاة القدامى العرب دون أن تكون وسيلة عندهم لإدراج النّصّ ضمن الوحدات اللّغويّة. وهي قضيّة الكلام المحكيّ. فقد لاحظ القدماء أنّه يمكننا أن نضع موضع الاسم نصوصا كاملة. فإذا بتلك النّصوص تقوم بوظيفة الاسم. فهي مفعول به مقول قول، وهي مبتدأ أو خبر، أو فاعل، أو بدل على الحكاية. إذا كان النّصّ يدخل في تركيب الجملة، دخول الجملة في تركيب النّصّ، كما

يدخل المركّب الإضافيّ في تركيب الجملة دخول الجملة في المركّب الإضافِيّ، ألا يكون هذا دليلا على أنّه وحدة لغويّة كبرى تجاوز الجملة.[1]

إنّ هذه الأدلّة لا تكفي لاعتبار النّصّ وحدة من الجهاز النّظريّ المجرّد، لأنّ لا نهائيّة الجمل في عددها، وانغلاق كلّ جملة على نفسها، والصّحّة النّحويّة جميعها مفاهيم تتعلّق بالجملة، ولها معان محدودة لا بدّ من التّثبّت فيها قبل الإسراع إلى تطبيقها على النّصّ. هذا ما سنحاول بيانه في الفقرات التّالية.

2. 3. 2. الفرق بين لا نهائيّة الجمل ولا نهائيّة النّصوص

إنّ اشتراك الشّيئين في صفة واحدة لا يعني التّماثل بينهما ما لم تتحقّق الصّفة فيهما على وجه واحد. فالنّصوص لا متناهية العدد، كالجمل لا نهاية لعددها. هذا صحيح. غير أنّ لا نهائيّة الجمل ترجع إلى صفة شكليّة نحويّة، وحسابيّة رياضيّة تخضع لها تراكيب الجملة وليس لها في تركيب النّصّ شبيه. لبيان هذا نأخذ المثال التّالي.

إذا فرضنا وجود لغة معيّنة تتركّب جملها من اجتماع العنصرين(س) و(ص) في علاقة نحويّة معيّنة على ترتيبين مختلفين، فإنّ هذه اللّغة تحتوي حسابيّا على جملتين فقط (س ص) و(ص س). فإذا أضفنا أنّ (س) تتركّب من عنصرين (أ) و(ب) وأنّ (ص) تتركّب من (ج) و(د)، أو من أحدهما فقط، على ترتيبين مختلفين، فالنّتيجة أنّ هذه اللّغة تحتوي تقريبا على الجمل التّالية:((أج)، (أد)، (ب ج)، (ب د)، (ج أ)، (ج ب)، (د أ)، (د ب)، (أ ب ج)، (أ ب د)، (ب أج)، (ب أ د)، (ج د أ)، (ج د ب)،

[1] لم يهتمّ الغربيّون، على ما أعلم، بهذه النّقطة على هذه الصّورة. أضفناها لأنّها اعترضتنا في التّدريس، أقلقتنا لمّا أردنا توضيح مفهوم الجملة الفرعيّة.

(د ج أ)، (د ج ب)، (أ ب ج د)، (ب أ ج د)، (أ ب د ج)، (ب أ د ج)، (ج د أ ب)، (ج د ب أ)، (د ج أ ب)، (د ج ب أ)، فإذا أضفنا إلى القاعدتين السّياقيّتين الماضيتين والقاعدتين التّحويليّتين اللتين تصاحبهما قاعدة أخرى تنصّ أنّ كلاّ من (أ) و(ب) و(ج) و(د)، يمكن تعويضه بعدد من الأعداد الواقعة بين 1 و1000. فتخيّل كم يصبح عدد الجمل الممكنة في هذه اللّغة، إنّ التّركيب الأوّل «أج» وحده كاف لابتداع مليون جملة.[1]

ليس هذا المثال مجرّد تمرين نظريّ، بل هو صورة مصغّرة جدّا ممّا يسمّى بإبداعيّة اللّغة. إذا افترضنا أنّ العربيّة تتركّب من مسند ومسند إليه على ترتيبين مختلفين، وإذا افترضنا أنّ كلاّ منهما يتركّب من مجموعة اسميّة ذات عنصر واحد أو ذات عنصرين على ترتيبين مختلفين (مثلا على النّمط: الوجه الجميل، جميل الوجه)، وإذا افترضنا أنّ كلّ عنصر من هذه العناصر له جدول معجميّ يحتوي على ألف كلمة، فانظر كم تولّد لنا هذه القواعد البسيطة من جمل في العربيّة، هي على كبر عددها دون قدرة العربيّة الحقيقيّة.

إنّ هذا المثال يبيّن أن «لا نهائيّة الجمل» ليست مجرّد إقرار بواقع، بل هي عبارة ذات معنى نحويّ رياضيّ مضبوط محدّد بالصّيغة الشّكلانيّة التي يقدّم عليها نحو الجهاز. وليس في «شكلنة» النّصوص شبيه بهذا.

2. 3. 3 الفرق بين انغلاق الجملة وانفلاق النّصّ:

لقد كثرت في الدّراسات الأدبيّة، وفي بعض الدّراسات ذات الصّبغة اللّغويّة، عبارة «النّصّ المغلق». وقد اسْتُعيرَ وصفه بالانغلاق من مفهوم

---

[22] ليس هذا المثال مشكلا تشكيلا علميّا كافيا، لأنّ غايتنا بيان خصائص الظّاهرة لا وصفها، تجد أمثلة أحسن سبكا منها في: Emmon Back، Introduction aux grammaire transformationnelles (Collin، Paris 1973).

الجهاز اللّغويّ المغلق المكتفي بنفسه في نظام متماسك. ولمّا كانت الجملة وحدته الكبرى التي فيها يتحقّق، فقد فكّر بعضهم، كما أشرنا منذ حين، في تشبيه انتهاء الجملة بانتهاء النّصّ، تشبيها غايته إظهار النّصّ على صورة وحدة جهازيّة مغلقة مكتفية بنفسها في نظام متماسك.

لا يهمّنا أن يكون النّصّ مغلقا حقّا، ولا يهمّنا العكس. فالذي يهمّنا إنّما هو المقارنة بينه وبين الجملة لغاية تعويضها به. وننطلق في ردّنا من ملاحظة بسيطة للغاية وهي أنّ النّصّ لا ينتهي إلاّ بإرادة الكاتب وبطول نفسه. فلو أراد بعضنا إعادة كتاب الأغاني على صورة جديدة حاشرا فيه كلّ الشّعراء والكتّاب من الجاهليّة إلى اليوم مع أخبارهم وأخبار من اتّصل بهم، وذكر مناسبات القول ومن ردّ الأقوال وحلّلها وزاد فيها ونقّص منها لاتّسع هذا النّصّ اتّساعا لا يوقفه إلاّ تعب الكاتب وقلّة وقته وخشيته أن يرفض النّاشرون كتابه، وأن يُعرِضَ القرّاء عنه، وكلّها عوامل ليس للّغة ونظامها يد فيها.

أمّا الجملة فلا تطول إلاّ بقدر ما تسمح به القواعد النّحويّة. فإذا كان الواحد منّا لا يطيل الجملة إلى ما لا نهاية له فلأنّه مقيّد بقوالب نحويّة ذات حمولة معيّنة إذا جاوزت فيها القدر تكسّرت على وجه من الوجهين: إمّا أن يصبح تركيبها غير سليم، وإمّا أن تصبح معقّدة تعقّدا يمنعها من قيامها بوظيفتها الإبلاغيّة، والوجهان من اللّغة ليسا خارجين عنها.[1]

2. 3. 4. الصّحّة النّحويّة بين الجملة والنّصّ:

لاحظ بعضهم أنّ النّاس يحكمون على بعض النّصوص بالشّذوذ وحاول اعتماد هذه الملاحظة لإدخال مفهوم الصّحّة النّحويّة في تناول

---

[1] إنّ ما ذكرناه قبل قليل دون ما أخذته فكرة النّصّ المغلق من قيمة فمازال يحتاج إلى كثير من التّمحيص. غير أنّنا ننبّه القارئ أنّنا لا نطعن في المفهوم إلاّ من حيث قصد بعضهم تعويض وحدة الجملة بوحدة نحويّة أكبر. لا يهمّنا نجاح هذا المفهوم أو عدم نجاحه في مجال آخر غير النّحو كما بيّنّا في مقدّمة هذا العمل.

النّصوص على صورة تسمح باعتبار النّصّ وحدة جهازيّة مجاوزة للجملة.

إنّ الصّحّة النّحويّة مفهوم أساسيّ في النّحو، وإن لم تعبّر عنه الأنحاء بنفس الكيفيّة. ولم تصغه صياغة واحدة. فكلّ مدرسة في القديم وفي الحديث، عبّرت عنه حسب مفاهيمها المنهجيّة الخاصّة بها. ولكنّها اتّفقت على استعماله في مجال لا يجاوز الجملة، ممّا يدعو إلى التّثبّت قبل استعماله للنّصّ، ولا سيّما أنّه محاط، منذ القديم، بمجموعة من المشاكل، لاختلاف النّاس في تحديده، ولوجوده درجات في ما يسمّى بالصّحّة النّحويّة.[1]

إذا كانت الصّحّة مفهوما نحويّا، فهي من المفاهيم المنهجيّة المساعدة على تكوين الجهاز، وإن لم تكن جزءاً من نظريّته. وهذا ما يجعلها مستقلّة عن المفاهيم المتعلّقة بالاستعمال. لقد صار الكثير من النّحاة، في الوقت الحاضر، يؤكّدون على ضرورة التّفريق بينهما وبين قبول المتكلّمين للكلام. فقبول المتكلّم لجملة من الجمل دون أخرى عمل يرجع إلى أسباب كثيرة ليست بالضّرورة الصّحّة النّحويّة. فقد يقبلها لمصادفتها عادة في كلامه، وقد يرفضها لأسباب معنويّة أو عقائديّة. فالقبول من المفاهيم المتعلّقة بالاستعمال. أمّا الصّحّة النّحويّة فهي درجات متفاوتة لا تحدّد إلاّ عند تشكّل الجهاز. ويستعمل الدّارس في حصرها مجموعة من المعايير أهمّها انتظام الظّاهرة اللّغويّة المدروسة في الجهاز على صورة متماسكة. وليس مفهوم القبول إلاّ مضمونا معيّنا. ذلك انّه لا يمكن أن تُعتبر الظّاهرة غالطة بمجرّد وجود مجموعة من

[24] المفهوم في القديم متّصل بقضايا السّماع والقياس والاطّراد والشّذوذ. أمّا في الحديث فانظر الصّحّة النّحويّة ودرجاتها عند تشومسكي في كتابه «مظاهر». أنظر الإحالة عدد 2.

المتكلّمين لا يستعملونها، لأنّ المتكلّم لا يستنفذ ضرورة كلّ قدرات اللّغة. فلا بدّ من دراسة شكليّة للظّاهرة ومقارنتها بما تشكّل من الجهاز، قبل رفضها أو قبولها.

غاية ما ذكرت أمران:

1 ـ إذا كانت صحّة النّصّ النّحويّة مقياسها قبول المتكلّمين للّغة أو عدم قبولهم فإنّ القبول (أو عدمه) ذو أسباب كثيرة غير الصّحّة النّحويّة. ثمّ إنّه مفهوم استعماليّ لا جهازيّ. فهو غير كاف لاعتبار النّصّ وحدة من الجهاز.

2 ـ ما دامت الصّحّة النّحويّة لا تُحصر إلاّ عند بداية الجهاز في التّشكّل بين يدي الدّارس، فلا معنى لصحّة نحويّة تُجاوز الجملة إلى النّصّ ما لم تبدأ النّصوص أو بعضها في التّشكّل على غرار ما تتشكّل الوحدات اللّغويّة. فكما أنّك لا تستطيع الحكم على جملة بالغلط، ما لم تتصوّر أشكالا مضبوطة من الجمل الصّحيحة في قواعد تركيبها وفي مجموعة علاقاتها، فكذلك لا تستطيع الحكم على النّصّ بالشّذوذ النّحويّ ما لم تتصوّر مجموعة منظّمة من الأشكال النّحويّة النّصّيّة الصّحيحة في جهاز نحويّ متكامل متناسق يبيّن وحدتها اللّغويّة بالوسائل المنهجيّة اللّغويّة، أي أنّه بتعبير آخر لا يمكن اعتماد مفهوم الصّحّة أو حتّى مفهوم القبول لبيان وحدة النّصّ اللّغويّة، لأنّ الوحدة اللّغويّة متى استقرّت في الجهاز فهي التي تعيّن الصّحّة، وليس العكس.

ومن القضايا التي تُثار في صحّة الجملة النّحويّة قضيّة المعنى.

ولقد اقترح تشومسكي في بداية أعماله، جريا مع تقاليد المدرسة الأمريكيّة، التّفريق بين الجملة الصّحيحة والجملة ذات المعنى، وقدّم

في ذلك مثاله المشهور عن الأفكار الخضراء التي هي بدون لون[1] ويبدو أنّه في موقفه هذا، لا يناقض اتّجاها عامّا في النّحو منذ القديم. فإنّ القدماء كانوا لا يخلطون بين الفكرة الجيّدة والتّركيب الحسن، إلاّ إذا انتقلوا من النّحو إلى البلاغة. ويبدو أنّ الأمور في الأنحاء الغربيّة الحديثة تسير نحو اعتبار أكثر للمعنى في حصر الصحّة النّحويّة، سواء في أوروبّا أم في أمريكا.

إذا لم تعتبر المعنى في تحديد صحّة النّصّ النّحويّة، إن كانت له صحّة من هذا النّوع، فإنّه لا يوجد نصّ غالط، إذا توفّرت في جمله شروط الصّحّة. إنّه من المعروف في هذا الشّأن مبدأ اللّغويّين المهملين للمعنى، وهو أنّهم يتشبّثون بالوصفيّة تشبّثا حرفيّا يجعل مفهوم الصّحّة عندهم لا يجاوز أمرين: أن تكون الظّاهرة موجودة في المتن المدوّن المعتمد عليه في الوصف، وأن يكون الدّارس وفيّا في وصفها لمناهج الدّرس النّحويّ.

فالنّصّ التّالي صالح على ما فيه من غرابة، لأنّه مركّب من جملتين صحيحتين «نظرت إليه بأشجار نبتت فيها الصّخور. إذن فهنّ في الأدغال على جمال تقطع الصّحراء القاحلة حيث تعانق الرّياض الزّاهرة ناطحات السّحاب في الماء الزّلال».

أمّا إذا اعتبرنا المعنى، فالأمر يتغيّر. لنفترض لأنّ جامعيّا مختصّا في اللسانيات دخل قاعة المحاضرات لعرض مسألة نحويّة ففتح أوراقه وطفق يقرأ على الحاضرين النصّ الماضي. لا بدّ أنّ الحاضرين يستغربون نصّه وسيرقون لحاله إذا واصله على هذا النحو. ولكنّ ردّهم قد يتغيّر متى اصطلحوا على كون الندوة ندوة شعريّة، فمنهم من سيعجبه الكلام،

---

[25] أنظر ص 17 من كتابه: Structures Syntaxiques، Points، seuil، 1969

ومنهم من سيلعن الشّعر الحديث. النّتيجة من هذا المثال أنّ مفهوم الصّحّة لا معنى له في النّصوص، إذا تركنا الدّلالة جانبا، أمّا إذا اعتبرنا الدّلالة فالأمر يصبح متعلّقا بالقبول وعدمه لا بالصّحّة، والقبول سيكون محدّدا بالمقام وأنواع السّامعين وقصد المتكلّم وما ينتظره السّامعون منه وكلّها أمور خارجة عن مفهوم الجهاز المجرّد من الواقع. وممّا يزيد رأيي تدعيما أن تنظر النّصوص الدّينيّة وكيف أنّ النّاس يختلفون في أمر صحّتها لاختلاف آرائهم.

إذا كان نفي الدّلالة من النّصّ يجعل كلّ النّصوص صحيحة متى رُكّبت بجمل صحيحة، فإنّ اعتبار الدّلالة يدخل بنا ربعا خاليا لا مخرج منه.

2. 3. 5. الضّمير العائد بين الجملة والنّصّ:

لقد اعتمد بعضهم الضّمير لبيان وجود علاقات نحويّة بين الجمل تجاوز مفهوم وحدة الجملة، إلى مفهوم أوسع منها، وهو وحدة النّصّ. بيد أنّه في الحقيقة إذا كنت لا تستطيع أن تضع المؤنّث مثلا في نصّ لا يحتوي على غير ضمائر المذكّر فلأنّك إذا فعلت ذلك أضررت بصحّة الجملة، لا بصحّة النّصّ، من إحدى جهتين:

1 ـ إمّا أن تجعل الضّمير المؤنّث في جملتك غير عائد على اسم معيّن موجود في الجملة نفسها، أو أن تجعله عائدًا على مذكّر. وكلاهما خطأ في صياغة الجملة، لا النّصّ.

2 ـ وإمّا أن تجعله غير عائد على اسم في جملة سابقة، أو عائدًا بالإضمار.[1] ذلك أنّ كلّ الأنحاء على اختلاف درجات التّصريح فيها بأسسها النّظريّة، تفترض وجود تراكيب أصول وتراكيب

---

[26] Pronominalisation

متفرّعة عنها. وأغلبها يتضمّن أنّ أصل التّراكيب إنّما يكون بالاسم لا بالضّمير، وأنّ الاسم يعوّض بضمير يجانسه، متى أردنا اجتناب التّكرار ولم نحتج إلى التّأكيد. فالنّصّ: «جاء عليّ وتكلّم عليّ وناقشنا عليّا «لا يكون إلاّ متى كان السّامع يشكّ في مجيء عليّ، أمّا في الحالات العاديّة فتقول: «جاء عليّ وتكلّم وناقشناه». فإذا قلت «ناقشناها» أو «ناقشناهنّ»، فالخطأ في تعويض الاسم بالضّمير الذي يجانسه، وليس خطأ في النّصّ.

وليس بعيدا عن هذا عدم إمكان تعويض الضّمائر بعضها ببعض داخل النّصّ الواحد، فهو يعود إلى قواعد الإضمار الموجودة ضمنيّا في أغلب الأنحاء، إن لم توجد صراحة في بعضها الآخر. وقد تدخل في الأمر اعتبارات أخرى منها المستوجبات الدّلاليّة العامّة، والمفاهيم المنطقيّة المجاوزة للجملة ومنها أنّك لا تستطيع أن تقول «ذهب» عوض «ذهبوا» لسبب بسيط لا يرجع إلى النّصّ بقدر ما يرجع إلى أنّ السّياق غير اللّغويّ، أو المقام حسب مصطلح القدامى، يفرض عليك ضمير الجمع، لوجود جمع فيه.

لا شكّ أنّ الإضمار في الحالات المذكورة، ما كان ليوجد لو لم يوجد النّصّ. ولقد ذكرنا سابقا أنّ النّصّ أُسْتُعْمِلَ ومازال يُستعمل لبناء الجهاز دون أن يصبح وحدة منه. وهنا أيضاً لا يكفي الإضمار لاعتبار النّصّ وحدة كما بيّنّا. فالإقرار بوجود النّصّ في الاستعمال لا يعني وجوده وحدة في الجهاز.

2. 3. 6. وحدة الزّمان والنّصّ

وممّا استُعملَ للدّلالة على وحدة النّصّ النّحويّة، استعمالا يقصد إلى إلحاقه بالجهاز، أنّ بعض الألسن تعتمد الفعل وصيغته الصّرفيّة

للدّلالة على جزئيّات الزّمان ومختلف مظاهره ومعانيه. فللفعل فيها أشكال متعدّدة تقتضي من المتكلّم أن يلتزم بعدد منها لا يجاوزه، إذا بدأ بصيغة معيّنة جملته الأولى من النّصّ. يُعرَفُ مثل هذا في الفرنسيّة، فالنّصّ الذي يبدأ بالماضي عليه أن لا يستعمل من الأفعال إلاّ ما دلّ على الماضي لا يخرج من ذلك إلاّ حالات استثنائية.

ويبدو هذا الدّليل قويّا بعض الشّيء، غير أنّه يُضعِفُ من شأنه أنّ العربيّة مثلا، يتنازل فيها الفعل في الدّلالة على الزّمن النّحويّ، لفائدة كلّ التّركيب. فعلم اللّغة، من حيث هو علم عامّ يسعى إلى شمول اللّغات دون استثناء، لا يمكنه اعتمادا على الزّمن، أن يُدرج النّصّ وحدة لغويّة في بعض الألسن، ويُخرجها من الجهاز في بعض الألسن الأخرى.

لا شكّ أنّ الألسن لا تتّفق جميعا في كلّ الوحدات. ولكنّها تشترك جميعا في الوحدات الأساسيّة كالصّوتم، وكالجملة خاصّة. وإنّه لا يُعقَل أن تُعوّضَ الوحدة الكلية الكبرى (universelle) التي هي الجملة، بوحدة أكبر منها، وأقلّ منها شمولا، إلاّ متى وجدت أدلّة أقوى بكثير من دليل الزّمان.

ثمّ إنّ الزّمان يمثّل في النّحو النّاحية الشّكليّة الأقرب من غيرها إلى الدّلالة. وفي الدّلالة مستويات كثيرة أقصاها طرفان: الدّلالة المنطقيّة الصّارمة، والدّلالة العامّة غير المضبوطة. وإنّ الزّمان تدخل فيه اعتبارات منطقيّة كثيرة، تعمل في النّحو عملا معيّنا مازال يحتاج إلى الكثير من الدّراسة.

2. 3. 7. النّص والرّبط بين الجمل

إنّه لا شكّ في وجود شروط لا بدّ من توفّرها في الجملة حتّى تكون أوّل النّصّ. من أهمّها ألاّ تكون محتوية على علامة لغويّة معيّنة لا تُفهم إلاّ بافتراض جملة سابقة لها: فلا تكون محتوية على ضمير عائد ولا

تبتدئ بحرف عطف، أو ما ماثله من الحروف الدّالّة على التّفصيل (أمّا) أو الاستدراك (لكن) أو الإضراب (بل) أو الاستنتاج (إذن) أو التّخيير (إمّا...) أو غيره ممّا فصّل فيه القدماء القول. ولا شكّ أيضاً أنّ للجملة في وسط النّصّ علاقات معيّنة تربطها بما سبقها وبما لحقها. ولقد بيّن القدماء هذا خاصّة في ما سمّوه بالاستئناف البيانيّ. لقد حاول بعض الغربيّين دراسة هذه الظّواهر واستعمالها للدّلالة على وجود وحدة نصّيّة في الجهاز. وهي ظواهر درس بعضها نحاتنا في القديم، دون أن تكون عندهم سبيلا للحديث عن وحدة النّصّ. بل صرّحوا في الكثير من المواضع أنّ الاستئناف البيانيّ مقطوع صناعيّا عمّا سبق، أي مقطوع قطعا نحويّا حسب تعبيرنا اليوم، أو هو لا يعني أنّ الجملة الاستئنافيّة قد صارت تابعة للجملة السّابقة، كما درسوا جوانب من الابتداء، دون الخروج عن مجال للجملة.

إنّ الدّراسات القليلة التي وقعت بين أيدينا وحاولت الرّبط بين الجمل للبحث عن علاقات بين الجمل المستقلّة شبيهة بالعلاقات الرّابطة بين الجمل الصّغرى داخل الجملة الكبرى (أو الرّابطة بين الجملة الأصليّة والجملة الفرعيّة)، لم تتعدّ في تحليلها البحث في العلاقة بين الجملة وسابقتها أو اللاّحقة بها.[30] ولا أظنّ أنّ اكتشاف علاقة معيّنة بين جملتين متتاليتين من نصّ يستغرق كتابا كاملا كاف لبيان أنّ الكتاب يمثّل في الجهاز وحدة نظريّة مجرّدة، ولا سيّما أنّنا نجد في النّصوص ظاهرتين:

1 ـ إذا كان النّصّ طويلا يتناول موضوعا معقّدا. فالأغلب أنّ كاتبه يقسّمه إلى فصول تبتدئ بجمل لا تكون في أغلبها مرتبطة بآخر جملة من الفصل السّابق. وقد يكون ذلك في فقرات الفصل

---

[27] هذا يوجد عند ايزنبرغ خاصّة. أنظر الإحالة عدد 23.

الواحد، وفي الكتب اللّغويّة بالذّات. ومن جرّب الكتابة يعلم أنّه حرّ في تغيير الفصول وترتيبها وحتّى ترتيب الفقرات فيها، وذلك حسب تصوّره لطريقة طرح الموضوع.

2 ـ إنّ كثيرًا من النّصوص، والشّواهد كثيرة في الأدب العربيّ، لا تقوم على وحدة موضوعيّة، وإن قامت على وحدة غرضيّة، كما يتبيّن في المثال عن العقد الفريد:

«وقالوا: (1) إذا زادك الملك إكراما فزده إعظاما (2) وإذا جعلك عبدًا فاجعله ربّا، (3) ولا تديمنّ النّظر إليه (4) ولا تكثر من الدّعاء له في كلّ كلمة (5) ولا تغترّ به إذا رضيَ (6) ولا تتغيّر إذا سخط (7) ولا تلحف في مسألته». ومثل هذه النّصوص يمكنك أن تغيّر ترتيبها. فقد تقرأ هذا النّصّ وجمله مرتّبة على المنوال التّالي: 1 ـ 6 ـ 5 ـ 2 ـ 7 ـ 4 ـ 3 ـ، أو مرتّبة على المنوال التّالي: 1 ـ 2 ـ 5 ـ 6 ـ 4 ـ 7 ـ 3 ـ، ويمكنك أن ترتّبها ترتيبا آخر وأخر ولا يتغيّر منها شيء.[1] لا شكّ أنّ مثل هذا النّصّ أقلّ ورودا في الكتب من النّصوص التي تربط بين جملها الرّوابط، ولكنّنا لا نستطيع اعتبارها «غير نصوص»، ولا سيّما أنّها في الشّعر القديم غالبة، لميل القدماء إلى استقلال البيت. فإذا أثبتنا وحدة النّصّ في الجهاز النّظريّ المجرّد، وادّعينا أنّه وحدة كبرى ترتبط الجمل داخله حسب قواعد نحويّة صارمة، فيجب أن تكون قواعد الارتباط متوفّرة في كلّ النّصوص، ويجب أن نجد للمثال السّابق تعليلا نحويّا مقنعا، لا تشوبه الأحكام الأدبيّة، ولا الأذواق المتغيّرة.

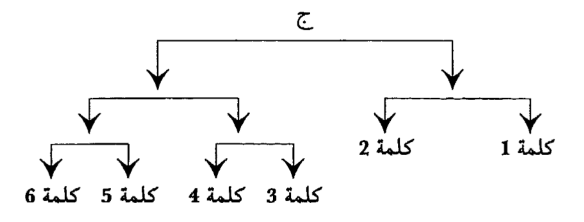
---

[28] أخذ هذا النّصّ من مختارات نشرتها دار صادر عنوانها أبناء النّور وهو من كتاب الياقوتة الأولى ضبطها مع شيء من الشّرح كرم البستان، وصفة النّصّ هذه موجودة في كثير من كتب الحكم، فلها شبيه في كتابة ابن المقفّع وسهل بن هارون وأقوال الزّهّاد من خطب ووصايا وهلمّ جرّا.

ثمّ إنّ الدّراسات التي تحاول بيان العلاقات الرّابطة بين الجمل المتتالية تحتوي على تصوّر ناقص للنّحو. ذلك أنّها في أحسن حالاتها، إذا تمكّنت من اكتشاف علاقات شكليّة بين جمل النّصّ الواحد على كيفيّة تجعل النّصّ سلسلة متواصلة فيها الجملة الأخيرة ترتبط بالجملة الأولى عن طريق ارتباطها بالجملة السّابقة المرتبطة بالسّابقة لها على النّحو التّالي:

نصّ= ج1 ←→ ج2 ←→ ج3 ←→ ج4 ←→ ج5 ←→ ج6

فإنها تعطي للنّصّ نحوا يقوم على مجرّد التّعاقب النّسقيّ (concaténation) ذي المستوى الواحد، والبيّن أنّ كلّ نحو يكتفي بالتّعاقب على مستوى السّلسة بين وحدات تقوم على علاقات ثنائيّة إنّما هو نحو ضعيف [1] لا يستوعب مفهوم التّركيب اللّغويّ القائم على وجود المستويات التّركيبيّة، حسب ما يتبيّن في المثال التّالي:



ومثل هذا لا يكون في النّصّ، فقد بيّنّا أنّه لا توجد وحدات وسطى بين الجملة والنّصّ، وأنّ بينهما هوّة فاصلة يصعب ملؤها.

[29] أنظر نقد هذا النّوع من النّحو في مرجع الإحالة 28، الفصل الرّابع، ص 29 خاصّة.

2. 3. 8. الجملة والنّصّ المحكيّ

لقد لاحظنا منذ حين أنّه يمكننا، في حالة الكلام المحكيّ، أن نُدخِل النّصّ المركّب في الجملة إدخالنا الجملة في النّصّ، كما نُدخِل المركّب الإضافِيّ في الجملة إدخالنا الجملة فيه. وتساءلنا ألا يمكن أن تكون هذه الخاصّيّة علامة على أنّ النّصّ ممكن اعتباره وحدة تجريديّة من وحدات الجهاز النّظريّ؟

إنّنا إذا أخذنا الجملة في المركّب الإضافِيّ، أو أخذنا المركّب الإضافِيّ الدّاخل في تركيب الجملة على حدة، وجدنا كلاًّ منهما يمثّل، في حدّ ذاته، تركيبا لغويّا تحكمه قواعد بنيويّة لا شكّ فيها. أمّا إذا أخذنا النّصّ الدّاخل في تركيب الجملة، (مقول القول مثلاً)، وحاولنا تحليله على حِدة، وجدنا أنفسنا في دائرة مفرغة لعودتنا إلى القضيّة من جديد والمتمثّلة في السّؤال: هل تتحرّك الجمل فيه حسب قواعد وعلاقات شبيهة بالعلاقات والقواعد المتحكّمة في تحرّك الكلمة داخل الجملة وتحرّك الأصوات داخل الكلمة.[1]

ثمّ إنّ النّصّ الدّاخل في تركيب الجملة على سبيل الحكاية يأتي عادة بعد فعل «قال» أو ما يعوّضه ممّا هو في معناه، أو من مادّة اشتقاقه. فإذا لم نجده ولم نجد ما يعوّضه، فله في الأغلب مكان شاغر في الجملة ينتظره كما هو بيِّنٌ في الأمثلة عدد 2 (الأمثلة عدد 1 وضعناها للبيان).

(1) ـ أ ـ من أصدقائي عليّ أخوك

ـ ب ـ من أصدقـائي عــليّ

[30] يبدو من خلال هذا أنّ مقول القول ليس دليلا على وحدة النّصّ لأنّه يؤدّي إلى ما سمّاه القدماء بالدّور أي الرّجوع من الاستدلال إلى ما كان ينبغي الاستدلال عليه.

ـ ج ـ من أصدقائي أخوك

(2) ـ أ ـ من روائع الشّعر القصيدة (نضع هنا القصيدة)

ـ ب ـ من روائع الشّعر القصيدة الماضية (لا نضع هنا القصيدة)

ج ـ من روائع الشّعر (نضع هنا القصيدة)

وهي جمل تعوّض: من روائع الشّعر قول المتنبّي (مثلا) كذا وكذا، من روائع الشّعر قول المتنبّي الماضي. من روائع الشّعر كذا وكذا.

ولهذا الفعل (قال) وما شابهه منزلة خاصّة في اللّغة. إنّه الفعل الدّالّ على ابتداء المخاطبة أو فعل «التّنصيص» بالدّرجة الأولى. فهو علامة على بداية عمليّة التّواصل من حيث أنّه يضمن وجود الطّرفين «المتكلّم والمخاطب» ويعوّضهما متى كان السّياق دالاّ على غيابهما. فإذا كانا حاضرين فلا حاجة إليه، لكفاية المقام والتقاء المتخاطبين.

وفعل «قال» من هذه النّاحية، عنصر من الجهاز يعطي لأهمّ وحداته وهي الجملة، القدرة على استيعاب استعمال معيّن من استعمالات الجهاز. وهو أيضاً ـ من حيث تعويضه لحضور طرفي التّواصل ـ يعطي للنّصّ وحدته المتأتّية له من استعماله بين هذين الطّرفين. فنحن لا ننكر أنّ وجود النّصّ بين متكلّم ومخاطب يجعله شيئاً واحدا قائما بوظيفة إبلاغيّة معيّنة، فليس هدفنا أن نبيّن أنّه ليس بكلام، بل الهدف أن نبيّن استحالة اعتبار هذا الكلام جزءاً من الجهاز النّظريّ، من حيث أنّ وصف الجهاز يقتضي تجريد اللّفظ من السّياق المتضمّن للمتكلّم والمخاطب والصّلة التي بينهما والمجتمع الذي ينتسبان إليه بكلّ ما فيه من مؤسّسات، تجريدا يعطيه طابع الشّمول ويجعله قابلا للانطباق على كلّ واقع لغويّ مهما كان. ولهذا السّبب لم يكن دخول النّصّ في الجملة من علامات كونه وحدة من الجهاز. بل هو علامة على أنّ الجهاز الذي يقوم على

الجملة قادر على التّجرّد من الواقع وخصوصيّات سياقه الاجتماعيّ بقدر ما يستطيع استيعاب الواقع في دقيق جزئيّاته، دون أن يفقد قدرته التّجريديّة. فالنّصّ من حيث هو استعمال للجهاز يمكنه أن يكون مقول قول داخل الجملة دون أن تفقد الجملة شكلها المجرّد المعبّر عنها في النّحو العربيّ بـ[«فعل + فاعل + مفعول به»] ولكنّه متى دخل فيها لا يصبح من حيث هو كلّ شكلا مجرّداً، بل يبقى مظهرا مخصوصًا من الاستعمال.

2. 3. 9. النّصّ والعلاقات السّياقيّة بين الجمل

إنّ الذين اعتمدوا التّوافق الزّمانيّ والعلاقات بين الجمل المتتالية، والتّصرّف في الضّمائر وما شابهها داخل النّصّ الواحد، للدّلالة على أنّه وحدة من الجهاز، قد تفطّنوا إلى ظاهرة قد يكون أهملها بعض النّحاة. وهي أنّ النّحو لا يُبْنَى على التّصنيف الجدوليّ، بل لا بدّ من محوري السّياق والجدول معا لاستيعاب الحقيقة اللّغويّة. لقد أغرقت البنيويّة في الجدوليّة إلى حدّ الوقوف في وصف الجمل عند قائمة من التّراكيب، أُعْتُبِرت ممثّلة للأشكال اللّغويّة ويكفي أن يقيس عليها المتكلّم حتّى يصدر الجمل الصّحيحة. وقد حاول النّحو التّوليديّ مجاوزتها بإدخال قواعد التّحويل. ولكنّ التّشبّث الحرفيّ بتعريف الجملة أنّها الوحدة الكبرى قد جعل الكثيرين لا يدرسون السّياق إلاّ داخلها مهملين، إلى حدّ، مجموع العلاقات السّياقيّة بين الجمل. فكما أنّ جدول الصواتم لا يكفي ما لم تعتبر العلاقات السياقيّة بين الجمل فكما أنّ جدول الصواتم لا يكفي ما لم تعتبر العلاقات السياقيّة بينها فكذلك لا يكفي أن تقدّم قواعد مرتّبة للجملة وتحويلاتها ما لم تدخل في الحساب أنّها وحدات قابلة للاتّساق في محور سياقيّ معيّن داخل النّصّ. وهذا يدعونا إلى

إعطاء النّصّ قيمة أكبر في وصف الجهاز، باعتباره ممثّلا للسّياق اللّغويّ، دون أن يعنيَ ذلك حشره ضمن وحدات الجهاز، لأنّ حشره يدعونا إلى جدولته وليس هذا بالشّيء الممكن فاعتبار النّصّ لا يعدو أن يكون، في هذه الحالة، إقرارا بوجود علاقات سياقيّة بين الوحدات اللّغويّة الكبرى المسمّاة بالجمل. ولقد انتبه إلى هذه الظّاهرة النّحو التّقليديّ العربيّ، فأضاف إلى دراسة الجملة مفهُومَيْ الابتداء والاستئناف، وشرح القول فيهما، دون الخروج في وصف الجهاز عن إطار وحدة الجملة.

بهذه الطّريقة يكون النّحو على صورة قواعد تربط الوحدات اللّغويّة على مستوى محورين متقاطعين متكاملين (السّياق والجدول) لا فرق في ذلك بين الوحدات الصّغرى والوحدة الكبرى (الجملة). إنّ إعطاء قواعد معيّنة للعلاقات السّياقيّة بين الجمل يجعل الوصف النّحويّ مستوعبا لجزء من الملكة اللّغويّة التي تمكّن المتكلّم من تحقيق الجهاز على صورة نصّ يجاوز ما سمّيناه بالنّصّ الأدنى. وإنّ إهمال العلاقات السّياقيّة بين الجمل لن يؤدّيَ إلاّ إلى تصوّر متكلّم لا يستطيع تنفيذ الجهاز إلاّ في صورة نصوص دنيا، أي في صورة تحقيق لجمل متقطّعة لا يربطها رابط.

وليس لهذه العلاقات السّياقيّة بين الجمل من الشّدّة والقوّة ما للعلاقات السّياقيّة بين عناصر الجملة الواحدة. فما يربط عناصر الجملة تحكمه قواعد متينة، تجعل منه محقّقا لوحدة الجملة. أمّا ما بين الجمل فهي علاقات تتراوح شدّة وصرامة، فإذا كانت قويّة مع الزّمان في بعض الألسن لأسباب دلاليّة معيّنة، فهي في أغلب حالاتها الأخرى قواعد اختياريّة يعمل في تحديدها الموضوع، والسّياق العامّ، ونوع الكتابة وغير ذلك من الأمور غير اللّغويّة. فالمعلوم أنّ النّصّ الحجاجي الاستدلاليّ يطلب أدوات الاستنتاج والاستدراك أكثر من النّصّ السردي الرّوائيّ،

وأنّ النّصّ العلميّ يتشبّث بشروط الابتداء في الجملة، أكثر من النّصّ الشّعريّ، وأنّ النّصّ المنطوق في المقهى وعند اللّعب، أقلّ حاجة إلى الرّوابط من درس الأستاذ. وكلّها كما ترى أشياء لغويّة تكيّف اختيار المتكلّم لقواعد معيّنة من العلاقات السّياقيّة تقوى مع النّصّ المنطقيّ الاستدلاليّ وتضعف مع بعض النّصوص الأخرى كنصوص الحِكَمِ والزّهد، أو بعضها، وقد قدّمنا مثالا عنها منذ حين.

وتغلّب الاختيار على القواعد السّياقيّة بين الجمل، وعدم تحكّم الضّرورة النّحويّة فيها، وخضوعها إلى العوامل غير اللّغويّة كلّ ذلك يدعو إلى ذكرها دون أن يكون سبيلا إلى شكلنتها في نظام نحويّ. وعدم قبولها للتّشكّل الصّارم هو الذي يمنع النّصّ من التّحوّل إلى وحدة جهازيّة مجرّدة كبرى تجاوز الجملة.وللدّلالة ومشاكلها يد في ذلك، إذ أنّ النّحويّ لا يشكّ أبدا أنّ النّصّ الذي يأبى دخول الجهاز من جهة الشّكل النّحويّ كثيراً ما يمثّل في موضوعه أو غرضه أو الاثنين معا وحدة طالما أشبعها نقّاد الأدب والفلسفة والشّريعة والعلوم نقدًا ودرساً.

2. 4. خـــاتمــــة

2. 4. 1. لماذا نهمل الدّلالة في نفينا لوحدة النّصّ اللّغويّـــة

إنّنا في كلّ ما قدّمناه لبيان عدم خضوع النّصّ لضغوط نظاميّة شكليّة تسمح بإدراجه ضمن الوحدات المكوّنة للجهاز، قد أهملنا قضيّة الدّلالة.

وإنّ هذا الإهمال ليترك فجوة للنّقد التّالي: إذا كانت اللّغة نظاما علاميّا فالدّلالة محوره، وليست الوحدات الشّكليّة التي تكوّنه سوى

وسائل تقوم «سلّميّا» بوظائف معيّنة لتحقيق صفته العلاميّة. بحيث أنّ الوحدة الصّغرى تقوم بوظيفة علاميّة مختزلة تتمثّل في تكوينها لوحدة أكبر منها تقوم بوظيفة علاميّة صغيرة تتمثّل في تكوين وحدة أكبر إلى أن نصل إلى الجملة، فإذا هي وحدة تقوم بوظيفة علاميّة معيّنة لا تتمّ إلاّ بتكوين النّصّ. وفي النّصّ تتحقّق الصّفة العلاميّة الكاملة في النّظام اللّغويّ.

إنّ افتراضا كهذا يقوم على افتراض آخر، أو يتضمّنه، وهو أنّ النّصّ لا يجد وحدته اللّغويّة في مجال الشّكل الضّيّق، بل في العلامة من حيث هي كلّ. وفي هذه الحالة يمكن للنّصّ أن يصبح مقدّمة افتراضيّة لمجموعة من الأعمال الهادفة إلى الاستدلال على صحّة الافتراض.

إنّ مثل هذا المنحى في التّفكير لَيُغري، وهو موجود وراء كثير من الدّراسات التي تصرّفت مع النّصّ تصرّفها مع وحدة لغويّة كبرى.

من الصّعب طرق هذه القضيّة في سطور قليلة. ذلك أنّ قضيّة الدّلالة اللّغويّة لم تُحلّ بعد. وإلى الآن لم يوجد شخص قادر على تقديم وصف علميّ كامل لهذا النّظام العلاميّ المسمّى باللّغة، والذي افترض وجوده دي سوسير، داخل نظام علاميّ أكبر.

إنّه لمن السّهل أن نحدّد وظيفة الصّوتم الدّلاليّة على غرار بعضهم، فنفترض أنّ وظيفته التّمييزيّة هي المرحلة الدّنيا التي تتحقّق فيها الدّلالة اللّغويّة. ويمكننا أن نحدّد نظاما لدلالة الأشكال الصّرفيّة. لكنّ القضيّة تصبح أصعب متى أردنا «شكلنة» الدّلالة داخل الجملة. إنّ النّحاة إلى وقتنا الحاضر يبحثون عن طريقة تستوعب المعنى داخل الجملة. وإنّ النّظر في المعركة القائمة بين المدارس الأوروبيّة والأمريكيّة في هذا الشّأن، والمعركة القائمة بين المدرسة التّوليديّة الموسّعة التي يتزعّمها

تشومسكي، والمدرسة التّوليديّة الدّلاليّة التي يتزعّمها أقرانه،[1] ليبيّن إلى أيّ حدّ مازالت الأمور نسبيّة لم تستقرّ بعد. وإنّنا لا نستطيع أن نتنبّأ بالنّهاية، ولا سيّما أنّ القضيّة العلاميّة دخل فيها اللّغويّون والمناطقة والفلاسفة وعلماء النّفس والاجتماع، على وجه التبس معه الشّيء اللّغويّ بما ليس من اللّغة.

ثمّ إنّه كما أشرنا منذ حين، لا يعدو الأمر أن يكون مجرّد افتراض لوجود وحدة نصّيّة في المستوى العلاميّ، ولا يقوم على الآن على تقديم واضح متشكّل حسب علمنا.

وما دام الأمر على هذه الصّورة فإنّنا نطرح الأسئلة التّالية:

1 ـ كيف يمكن تصوّر وحدة نظريّة للنّصّ داخل جهاز لغويّ علاميّ، تستوعب كلّ النّصوص دون أن تبقى سجينة نوع معيّن من النّصوص؟ وغرض هذا السّؤال تنبيه المهتمّين بالنّصوص الأدبيّة أنّه لا معنى لعلاميّة النّصّ الأدبيّ، إذا اكتفى الدّارس بالنّصّ الأدبيّ، ونسي أنّه لا يمثّل في مجموع النّصوص المستعملة يوميّا إلاّ نسبة ضعيفة جدّا. ومعنى السّؤال أنّه إذا كان الشّكل التّالي (مركّب اسميّ + مركّب فعليّ) يستوعب في الاستعمال نصوصا دنيا (جملا منفّذة) بين شعر ونثر وشتم ومجاملة وجدّ وهزل وعلم ومعادلات رياضيّة وقوانين طبيعيّة، فهل يمكننا أن نتصوّر شكلنة معيّنة للنّصّ في نطاق علاميّ معيّن تمكّنه أن يستوعب ما بين أكثر النّصوص متانة كالاستدلال المنطقيّ وأكثر النّصوص تفكّكا كهذيان المحموم ووساوس المجانين.

---

[1] نعني بها: Sémantiques génératives، théories standard étendue

2 ـ هل النّظام العلاميّ المتحقّق في النّصّ ووحدته سيكون على صورة نظام لغويّ حسب مفهومنا الحاليّ للنّظام، أم سيكون على صورة بناء منطقيّ من نوع جديد يجاوز علم اللّغة الحاليّ والمنطق والرّياضيّات وغيرها من النّشاط المعرفِيّ.

3 ـ إلى أيّ حدّ يمكن لنا أن نتصوّر شكلا نظريّا لوحدة دلاليّة تُسمّى النّصّ وتكون مجرّدة من جميع السّياقات الثّقافيّة والاجتماعيّة تجريدا يمكّنها من استيعاب كلّ السّياقات، ومن استيعاب هذا الكون اللاّمتناهي من الدّلالات.

4 ـ ألا نكون في بحثنا في هذه الأمور قد جاوزنا علم اللّغة مجاوزة لا رجعة فيها؟ أم إنّنا نحمّله ما لا يستطيع في الوقت الحاضر؟ أم إنّنا في كلّ هذا نبحث عن بيض الأُنوقِ؟

2. 2. 4. لا سند في نظريّة الجهاز للقراءة اللّغويّة

الخلاصة أنّه إذا كان علم اللّغة يتحقّق في وصف الجهاز النّظريّ قبل كلّ شيء، لكونه صلب النّظريّة اللّغويّة، وإذا كان كلّ وصف للاستعمال متى انتهى إلى نظريّة مجرّدة فقد صار جزءًا من وصف الجهاز، وإذا كان النّصّ لا يجد له مكاناً صريحاً واضحاً في هذه النّظريّة الجهازيّة فقد تبيّن أنّه لا يمكن، في حدّ علمي، للعلم اللّغويّ الواصف للجهاز أن يدخل بين أغراضه بيان نوعيّة النّصّ، ما لم يتبيّن أنّ النّصّ جزء من وحداته المكوّنة له، ولا يمكن تبعا لذلك أن تكون قراءة النّصّ اللّغويّة، متى قامت على نظريّة الجهاز، سوى تحليل له إلى نصوص دنيا وجمل منفّذة تربطها علاقات سياقيّة تتراوح قوّة وضعفا من نصّ إلى آخر وتدرس حسب المناهج اللّغويّة المعروفة دراسة مستقلّة كلّ الاستقلال عن المفهوم النّقديّ لكلمة قراءة، كما تبيّن أنّ كلّ المحاولات التّطبيقيّة التي سمّت

نفسها بالوصف اللّغويّ للظّاهرة الأدبيّة ليست سوى لمسات مبعثرة تدلّ على ذكاء أصحابها وفطنتهم في صوغها نظريّا على صورة يبدو عليها التّماسك، ولكنّها لا تعتمد، على الرّغم من المجهود التّنظيريّ الضّخم، على استعداد ذاتيّ من النّظريّة اللّغويّة التي أقامها النّحاة لقبول مفهوم النّصّ.

وأخيرا نؤكّد في نهاية هذا القسم أنّنا لم ننظر إلى القضيّة إلاّ من زاوية اللّغويّ، على قدر معرفتنا بهذا العلم، وأنّ الخلاصة لو نظرنا إلى الأمر من وجهة النّاقد أو الأسلوبيّ، لكانت على صورة أخرى. والدّاعي إلى النّظر اللّغويّ الخالص أنّه إذا كان النّقّاد ما فتئوا منذ سنين، يستعملون مفاهيمنا، ويقتبسون مناهجنا وكان بعض اللّغويّين يعجبهم ذلك منهم، فقد آن في بلادنا أن يُسمعَ من اللّغويّين، ومن جاراهم من أمثالي، صوت ناشز شاكّ.

III ـ النّصّ ودراسة الاستعمال

إنّ انعدام النّصّ وحدة لغويّة في الجهاز يحرم القراءة اللّغويّة من سند نظريّ ذي قيمة كبرى. غير أنّنا قد بيّنّا في أوّل دراستنا أنّ الجهاز تجريد الاستعمال، وأنّه قد يبقى في الاستعمال ما لا يقبل التّجريد، أو يقبله في حدود، إن كانت لا تسمح بإلحاقه بالجهاز، فهي تسمح بتكوين نظريّة تجاوزه وتقع في نقطة التقاء مع علوم أخرى.

والملاحظ أنّ أغلب من يدعو إلى قراءة النّصّ بالوسائل اللّغويّة، يميل إلى أن تكون دراسته من القسم الخاصّ بدراسة الاستعمال. ولهذا سنحاول في الصّفحات القادمة أن نبيّن أنّ دراسة الاستعمال في المفهوم اللّغويّ، تخالف ما يميل إليه بعض النّقّاد البنيويّين القائلين بالنّصّ المغلق وتخالفه على وجه يجعل الاستعمال حقيقة تجاوز اللّغة إلى النّفس والمجتمع وغيرها ولا يرى اللّغويّون دراستها إلاّ بإدخال الحقيقة غير اللّغويّة في الحساب.

والاستعمال يُفهمُ على نوعين:

ـ استعمال اللّغة لغرض من الأغراض البلاغيّة.

ـ استعمال من حيث هو تطبيق للجهاز.

ولذلك سنقسّم ما يلي إلى قسمين: قسم نتعرّض فيه بالنّقد إلى تصوّر جاكبسون للوظائف اللّغويّة، وإلى كلّ من يبرّر القراءة اللّغويّة في الأدب باستعمال الأدب للّغة، وقسم نقدّم فيه مظاهر ممّا تصوّر تطبيقا لما

سمّاه دي سوسير بلسانيّات الكلام، وسمّاه بعضهم بنظريّة التّواصل أو التّخاطب، أو التّعامليّة...[1]

3. 1. النّصّ وغرض الاستعمال

3. 1. 1. الاستعمال المخصوص للّغة لا يبرّر القراءة اللّغويّة

لقد كانت الصّلة وما تزال قويّة بين اللّغويّ والأديب، لأسباب حضاريّة معيّنة ليس هذا مكان حصرها، وإن كان الحديث فيها لازما لتنبيه الجمهور من النّاس أنّ علم اللّغة ليس علما أدبيّا، كما يتخيّل الكثير منّا في هذه البلاد العربيّة.

إنّ اللّغويّ على وعي بالضّغوط الحضاريّة التي تربطه بالأدب والأديب. ولكنّه على وعي أيضاً بأنّ عمله لا يقتصر على دراسة لغة الأدب، بل يمتدّ إلى دراسة اللّغة حيث كانت. ومن هذا الوعي أتى ردّ فعل بعض اللّغويّين. فإذا بهم يتجنّبون، بقدر الإمكان، استعمال النّصوص الأدبيّة، ومن هذا الوعي نفسه أتى الرّدّ المعاكس. فإذا بعدد منهم لا يكاد يأخذ في بحثه غير النّصوص الأدبيّة.[2]

وفي كلّ موقف منهما خطأ ذو أخطار. فالذي ينفي النّصوص الأدبيّة يحرم الدّراسة اللّغويّة من أكثر مناجمها المدوّنة الحاصلة غنى بالمفردات والتّراكيب، والذي يقتصر على النّصوص الأدبيّة لا غير، يحرم النّظريّة اللّغويّة من كنوزها الأخرى، ويدفع باللّغويّ إلى أن يكون ضيّق الأفق حقّا.

---

[1] نعني بها بالتّرتيب: Pragmatique، énonciation، communication

[2] نجد الموقف الأوّل عند هاريس مثلا، أنظر: مجلّة: Langage n° 13، Mars 1969 وعنوانها L'analyse du discours وذلك ص 8 إلى ص 45، أمّا الموقف الثّاني فهو موقف الأسلوبيّين والبلاغيّين عموما وموقف النّحاة المتشبّثين بمقاييس الفصاحة في مختلف الأنحاء التّقليديّة.

لا يهمّنا المُعرِضُ عن الأدب في بحثنا هذا، بل الموقف الثّاني، لأنّ أصحابه يقولون بالقراءة اللّغويّة وينطلقون من فكرتين أساسيّتين موجودتين ضمنيّا في كلّ أعمالهم إن لم توجد صريحة: أولاهما أنّ الأدب يستعمل اللّغة وثانيتهما أنّ هذا الاستعمال استعمال خاصّ يبرّر أن يُنظَرَ إليه بالوسائل اللّغويّة. والفكرتان ساذجتان.

إنّنا قد بيّنّا أنّ اللّغويّ في وصف اللّغة ينطلق من تصنيف الاستعمال، مهما كان نوعه لتكوين نظريّة مجرّدة قادرة على الانطباق على كلّ استعمال. ومن هذه النّظرة اللّغويّة ليست النّصوص الأدبيّة إلاّ وجها من وجوه تطبيق الجهاز النّظريّ المجرّد المسمّى باللّغة. بل إنّ كلّ نصّ أدبيّ مهما كان طوله وقيمته ليس إلاّ وجها من الاستعمال في نظر اللّغويّ. وهو من هذه النّاحية الاستعماليّة لا يختلف عن غيره. فنداء البائع استعمال معيّن وكذلك خطبة السّياسيّ ونشرة الأخبار وألفاظ التّحيّة والمجاملة ومقالات الفلاسفة واستدلالات الرّياضيّين وأوصاف البيولوجيّين والفيزيائيّين وغيرها ممّا يستحيل عدّه.

إنّ اللّغويّ لا ينكر هذا، بل يعتبره متى أراد النّظر في استعمال الجهاز لغرض من الأغراض. وعدم إنكاره لوجود الاستعمالات المختلفة يفرض عليه أن يعامل النّصوص جميعها على اختلاف أنواعها معاملة واحدة، بدون تمييز ولا تفضيل، يجبره على ذلك تعريفه للّغة بأنّها مؤسّسة اجتماعيّة عامّة، ويجبره حرصه على اِتّباع المنهج الوصفيّ غير المعياريّ.

فإذا برّرنا دراسة الأدب باستعماله للّغة صار من اللاّزم أن ندرس لغويّا كلّ ما يستعمل اللّغة. وإذا برّرنا دراسة لغويّة للأدب بخصوصيّة في الاستعمال صار من اللاّزم أن ندرس لغويّا كلّ نصّ له خصوصيّة

في استعمال اللّغة، أي إذا قبل اللّغويّ قراءة لغويّة بدليل الاستعمال المخصوص فعليه أن يقبل قراءة لغويّة للفيزياء والجيولوجيا والقانون والرّياضيّات وغيرها. ذلك أنّ اللّغويّ بافتراضه وجود جهاز نظريّ مجرّد قادر على استيعاب كلّ واقع، قد افترض في الآن نفسه أنّ كلّ استعمال لهذا الجهاز على أرض الواقع إنّما هو استعمال خصوصيّ.

لا أظنّ اللغويّ يرفض لعلمه مثل هذه السّعة متى وجد السّبيل إليها. بل إنّه لا يكون إلاّ سعيدا لو استطاع أن يقتحم علما كالرّياضيّات ليبيّن بيانا لا يشوبه شكّ أنّها مجرّد استعمال خاصّ للّغة.[1]

إنّ الذي يدعو علم اللّغة إلى دراسة الأدب لاستعماله اللّغة لا يضيف إلى مشاغل علماء اللّغة جديدا، من حيث أنّهم منهمكون في دراسة اللّغة حيث كانت. ولكن ينبغي ألاّ يخفى عن النّقّاد وبعض اللّغويّين أنّ عملا كهذا يجب ألاّ يخرج عن المفاهيم اللّغويّة الأساسيّة المكوّنة لنظريّة علمهم ومناهج بحثهم. ذلك أنّ وراء ما يسمّى بالقراءة اللّغويّة للأدب هدفا معيّنا وغرضا يُلقَى على كاهل علم اللّغة، وهو إبراز أدبيّة النّصّ الأدبيّ. وقد وجد بعض اللّغويّين الكبار لشغفهم بالأدب سرورا في القيام بهذه المهمّة. بيد أنّ علماء اللّغة حدّدوا لعلمهم أغراضا لم يبلغوا الوفاء بها جميعا. فإن رضوا بإدراج الأدبيّة بين أغراضهم الكثيرة، فمبدأ التّمييز بين الاستعمالات اللّغويّة يدعوهم إلى بيان رياضيّة النّصّ الجبريّ، وفيزيائيّة النّصّ الكهربائيّ وجيولوجيّة الوصف الجيولوجيّ،

---

[1] في الحقيقة هذا ما أعتقده شخصيّا كما أعتقد أنّ ما يسمّى باللّغات الصّناعيّة في مقابل اللّغات الطّبيعيّة، ليست في حقيقة أمرها سوى استعمال معيّن للّغة باستغلال قدرات التّشكيل الصّارم فيها والكامن في طبيعتها الشّكليّة الرّمزيّة التّجريديّة. أنظر الإحالة 44.

لأنّها جميعا نصوص، ولأنّها جميعا تستعمل هذا الجهاز المجرّد النّظريّ المسمّى باللّغة، ولأنّها جميعا تستعمل اللّغة استعمالا خاصّا لا يشبه استعمال غيرها له.

إنّ في تبرير القراءة اللّغويّة، باستعمال الأدب للّغة على وجه مخصوص، غرابة لا يدركها المشتغل بالأدب إلاّ متى تتبّع هذا المنطق وحمله إلى نهاياته فقارن الأديب المنكبّ على دراسة النّصّ الأدبيّ بالوسائل اللّغويّة، برياضيّ يريد أن يتلمّس رياضيّة نصّه باستعمال الوسائل اللّغويّة. وليس من السّهل أن ندرك هذه الغرابة، لأنّ في أذهاننا أنماطا ثقافيّة تجعل الخيط الرّابط بين اللّغة والأدب رباطا مقدّسا.

لهذا السّبب ننظر في ما يسمّى بوظائف اللّغة فلعلّ للأدب وظيفة لغويّة تبرّر وجود هذا الرّباط المقدّس.

3. 1. 2. قصور الوظائف اللّغويّة عن بيان الأدبيّة

قدّم جاكبسون لوظائف اللّغة شكلا كان فتحا في علم الشّعر (البيوتيقا)،[1] حتّى أنّه لا يكاد يخلو كتاب يستقرئ الأدب باللّغة، من اعتبار «الوظيفة الشّعريّة» حقيقة ثابتة، متميّزة عن غيرها من الوظائف اللّغويّة، خاصّة بالأدب، مكوّنة لما يجعل الشّعر شعرا، هذا وإن كان جاكبسون نفسه قد أكّد على اختلاط هذه الوظائف في الخطاب الواحد، وأنّ فصله لها قد استدعاه المنهج، كما أكّد أنّ من يظنّ الوظيفة الشّعريّة مقتصرة على الشّعر لَهُوَ على خطإ كبير. وممّا أشار إليه ـ دون التّأكيد عليه ـ أنّ القصيدة لا تخلو من عناصر ذات وظائف غير الوظيفة الشّعريّة.

---

[1] الفصل الرّابع من: Jakobson، Essai de linguistique générale، Minuit Point، 1963 وعنوانه: Poétique

1.2.1.3. محدوديــة الوظيفــة الشعريــة

إذا قبلنا ـ دون مناقشة ـ ما ادّعاه جاكبسون من اتّجاه الخطاب إلى هذا الرّكن أو ذلك من أركان التّخاطب، وقبلنا تبعا لذلك أنّ الخطاب يتّجه، في ما يتّجه، إلى ذاته فيركّز عليها، دون إرجاع إلى غيرها وإن كان المتكلّم نفسه، فقد يصبح قبولنا تدعيما لشرعيّة وجود قراءة لغويّة معيّنة. غير أنّنا إذا اعتبرنا النّسبيّة التي قدّم بها جاكبسون وظائف اللّغة صار من اللاّزم علينا أن نفترض وجود جانب من القصيدة لا يركّز فيها الخطاب على ذاته، بل له وظيفة كوظيفة غيره من الكلام العاديّ، ونفترض تبعا لذلك أنّه لا يستدعي ضرورة وجود قراءة لغويّة.

إنّ العناصر التي لا تتّجه إلى الخطاب ذاته، موجودة في القصيدة وليس لنا أن نرفض وجودها. وكذلك إذا كانت القصيدة قد أُعْتُبِرَتْ شعرا لقيام بعضها بالوظيفة الشّعريّة فليس لنا أن نُخرجها من الشّعر إذا وجدنا فيها ما لا يقوم بهده الوظيفة. ذلك أنّ الخطاب متى أُعْتُبِرَ أدباً فقد أُعْتُبِرَ كلّه، فمن الأدب ما كان منه مركّزا على ذاته ومن الأدب ما كان منه مركّزا على الأركان الأخرى.

إنّ هذه الحقيقة لا ينفيها جاكبسون، ولا يهملها رجال البلاغة، فإنّهم منذ القديم يرون الصّور الشّعريّة في النّداء والتّحسّر والتّأكيد والتّفسير والخبر والإنشاء، وجميعها كما ترى لا يقوم ضرورة بالوظيفة الشّعريّة، حسب فهم جاكبسون لها، بل يقوم بالوظائف الأخرى التي زعم وجودها، وقدّمها وكأنّها أشياء متميّزة.

وفي الحقيقة قد يصعب التّمييز في صيحة الشّاعر «يا حبيبي» بين استعمال الشّاعر للنّداء لذاته حتّى يُصبِغَ قصيدته نفسا شعريّا، وبين

استعماله له للتّركيز على المخاطب حتّى ينتبه إليه، وبين استعماله له حتّى يكون بينهما الوصال، وبين استعماله له حتّى يعبّر عن نفسه ولواعج حبّه.[1]

2.2.1.3. التأسيس الاجتماعي التعامليّ للوظيفة الشعريّة

إذا تركنا جانباً أنّ التّمييز بين الوظائف صوريّ زائف في الشّعر، وأخذنا الوظيفة الشّعريّة مسلّمة، فهل يمكننا أن نقول ـ في إطار مفهوم الوظائف ـ إنّ الجانب المركّز على ذاته هو الذي يعطي القصيدة صبغتها الأدبيّة بحيث تكثر الأدبيّة أو تقلّ بقدر توفّر الوظيفة الشّعريّة فيها وبحيث أنّ القصيدة إذا ما خلت ممّا يركّز على ذاته، خرجت من عالم الأدب؟ قد تكون الإجابة بالإيجاب، فتكون ألفيّة ابن مالك دليلا على القصيدة المطرودة من عالم الشّعر، لأنّها خطاب لم يركّز على ذاته إلاّ في استعمال الرّجز، أي في استعمال القدرة الإيقاعيّة.

ومثل هذا القول مقبول لولا وجود عكسه. وهو أنّ كثيراً من النّصوص العربيّة رفض الجمهور أدبيّتها لاقتصار الخطاب فيها على نفسه. ففي القديم نصوص هي آيات في جودة السّبك، وحسن الصّنعة، يجتهد أمثالنا في الإبقاء عليها وحفظها ونشرها اجتهاد الجمهور في رفضها لكثرة الصّنعة فيها وانغلاقها على نفسها، وقصور القصد فيها كما يقول النّاس، أو لكثرة تركيز الخطاب فيها على ذاته، إن شئنا استعمال مفاهيم الوظيفة الشّعريّة.

نذكر منها الرسالة الشينيّة والرسالة السينيّة للحريري وبعض ما شابهها من الرسائل والمقامات.

---

[1] هذه الجملة شملت أغلب الوظائف: الوظيفة الشّعريّة المركّزة على الخطاب نفسه والوظيفة المركّزة على المخاطب، والوظيفة المركّزة على قناة التّواصل، والوظيفة المركّزة على ذات المتكلّم تقريبا لم تبق إلاّ الوظيفة المركّزة على الاصطلاح اللّغويّ.

قد يُرَدُّ على هذا أنّها نصوص في عصرها لم تُرفض، بل كانت مثالا يُحتذى في الأدب. ومثل هذا الرّدّ مهمّ، لأنّه ضمنيّا بدون تصريح يُقرّ بوجود شيء غير لغويّ يعطي للنّصّ صبغته الأدبيّة. ومفاده أنّ النّصّ في نظر القرّاء ليس من الأدب بمجرّد تركيز الخطاب على ذاته، بل هو من الأدب إذا ركّز على ذاته على وجه يُقرّه ذوق العصر. لستُ هنا في مجال تحديد هذا الشّيء العامّ المسمّى بالذّوق، فهي كلمة عامّة لا أريد منها سوى أنّ تركيز الخطاب على نفسه لا يبرّر القراءة اللّغويّة السّاعية إلى بيان الأدبيّة ما دامت الوظيفة الشّعريّة لا تكفي لتحديد الأدب.

وفي الأدب الحديث نصوص قَصَدَ فيها الشّعراء، عن وعي وبعد عقد النّيّة، لمعرفتهم بمدارس النّقد أن تكون قصائدهم من الخطاب المركّز على ذاته على وجه يخالف القدماء ويتماشى مع ذوق العصر. فأُعْتُبِرُوا عند النّقّاد من الشّعراء الكبار. ليس أدونيس إلاّ مثالا لهم. ذلك أنّه للمحافظة على صورة الخطاب المركّز على ذاته ورغبة منه في أن تكون قصائده فنّيّة خالصة، وصل به الأمر إلى نفي الموضوع. فإذا قصائده، أو بعضها، مجرّدة من كلّ موضوع يُشتمُّ منه شيء يجاوز الخطاب الشّعريّ نفسَه.[1] إنّه بذلك قد شجّع بعض النّقّاد على قراءته قراءة لغويّة معيّنة، وصفّق له أمثاله من الشّعراء بالفعل والشّعراء بالقوّة.[2]

---

[1] أنظر مقدّمة خالدة سعيد على غلاف الآثار الكاملة لأدونيس، دار العودة بيروت، ولا أظنّها قالت ما يلي، إلاّ وعلي أحمد سعيد راضٍ بما تقول، «ينتقل نتاج أدونيس من شعر هو في أساسه صدًى للعالم أو ظلّ إلى شعر يمحو الملامح ويعيد تكوينها من جديد، هذا النّتاج يجاوز شعر الموضوعات الذي ينطلق من موضع التّبعثر إلى الشّعر الكلّيّ »...

[2] أنظر مجلّة تنشرها جامعة فانسان بفرنسا: Théories _ Analyses تحليل بن الشّيخ لقصائد من كتاب: التّحوّلات.

لكن كم من واحد يقرأ لأدونيس؟*[1]

ولماذا يفضّل الكثيرون محمود درويش في قصائده الأولى. ولماذا يقبل النّاس على نزار قبّاني إقبال جمهور أوّل هذا القرن على شعر شوقي. ألا يكون ذلك لأنّ شعرهم لم يخلص لذاته في كلّ أبياته؟

كأنّنا انطلقنا في مناقشتنا من قبول نسبيّ لمفهوم الوظيفة الشّعريّة المتمثّلة في اتّجاه الخطاب نحو نفسه، وتركيزه عليها. ولكن ما معنى الخطاب يركّز على ذاته؟ ألا يكون معناه استعمالا غرضه استنفاد بعض طاقات اللّغة القصوى وبعض خصائصها؟

إذا كان معناه استنفاد بعض طاقات اللّغة القصوى، فإنّنا ندخل دهليزا يصعب الخروج منه. فقد أراد جاكبسون أن يميّز بين الوظيفة الشّعريّة بنوع العلاقة بين جدول الاختيار ومحور التّنسيق (الجدول والسّياق). وقد أثارت هذه العلاقة، فيما أثارت، قضيّة العدول (écart) عمّا اعتاده النّاس من كلام، أو عدول عمّا يرتقبه السّامع من السّياق أو العدول عن الصّحّة النّحويّة. ولا يخفى على أحد ما أثارته مسألة العدول من مناقشات جعلت بعض أصحابها يعدلون عنها. ولا يخفى أيضاً أنّ

---

* ملاحظة: لم يكن أدونيس في أواخر السبعينات وأوائل الثمانيات يجد من القارئين ما يجده ألان.

[1] لقد أحدث اعتبار التّواصل الوظيفة الأساسيّة كثيراً من المناقشات والاختلافات حسب رأينا لم تأت إلاّ من المعنى الذي للكلمة الأجنبيّة «Communication.» أمّا الكلمة العربيّة التي نستعملها فبريئة من التّخصيص المعنويّ لأنّ مجرّد كلمة على وزن تفاعل الذي يدلّ على مشاركة طرفين في عقد الصّلة بواسطة الأصوات اللّغويّة وعلى هذا لم تكن كلمة «تواصل» ترجمة عندي، وإنّما تعبير عربيّ عن حقيقة لغويّة أساسيّة ليس لها مقابل حسب ما أعلم في اللّغة الفرنسيّة لأنّ «Communication» المستعملة تعني الإبلاغ وتستوجب وجود المعنى، أمّا التّواصل بالعربيّة فهو أقدر على الشّمول.

مبدأ «الإبداع اللّغويّ» الذي كان وراء المدرسة التّحويليّة التّوليديّة قد فكّر البعض في استغلاله مع مفهوم الصّحّة النّحويّة، للتّفريق بين ملكة لغويّة مجرّدة وملكة لغويّة فرديّة عند شاعر معيّن لتفسير الخلق الشّعريّ باستغلال مفهوم الخلق التّوليديّ، وأنّ الآراء الذّاهبة في هذا السّياق لم تقدّم إلى الآن شيئاً يُذكر.

ذلك أنّه ليس كلّ ما آشتمل على عدول قد عُدّ من الأدب، وليس كلّ ما يمثّل طاقة لغويّة مخالفة للملكة اللّغويّة التي يحاول النّحويّ ضبطها، قد عُدّ من الأدب.

3.2.1.3 ـ التواصـل والوظيفـة المرجعيّـــة:

إذا كان معنى التّركيز على ذات الخطاب استغلالا لبعض خصائص اللّغة، أو إهمالا لها، فخصائص اللّغة الأساسيّة أنّها نظام رمزيّ للتّواصل. فأمّا التّواصل فهو متوفّر في كلّ استعمال. ومن الغلط اعتبار بعض الحالات ذات أغراض أخرى غير التّواصل.[1] فألفاظ المجاملة ـ مثلا ـ ليست إلاّ وسيلة للتّعبير عن الرّغبة في التّواصل، أو الرّغبة في قطعه. وأمّا نظاميّة اللّغة فشيء قارّ لا تضرّ به كثيراً رغبة بعض الشّعراء في تكسيره، ثمّ إنّه يدخل بنا في متاهة قضيّة العدول وأهمّيته في حصر الظّاهرة الأدبيّة، وقضيّة التّفريق بينه وبين الذي لا يُقصد منه الفنّ. وأمّا الرّمزيّة فيجب الوقوف عندها قليلا لأنّها أقوى الأدلّة على وهن الوظائف التي اقترحها جاكبسون، وعلى ضعف مفهوم الوظيفة الشّعريّة خاصّة.

لقد أكّد مختلف المفكّرين، من فلاسفة ومناطقة ولغويّين، في دراستهم للأنظمة العلاميّة على استحالة وصفها دون استعمال اللّغة، بحيث يمكننا أن نقول إنّها أقوى الأنظمة العلاميّة قدرة على الرّمزيّة.

إنّ الرّمزيّة المتمثّلة في العلامة نمط من تجريد الواقع، ويمكن أن نصعد بها إلى حدّ الاستغناء بالرّمز عن المرموز إليه، فبقدر ما نصعد في التّجريد تضعف العلاقة بين الخطاب وما يُسمّى بالمرجع، وتضعف نتيجة لذلك، إذا بقينا في منطق جاكبسون، الوظيفة المرجعيّة.

قبل التّقدّم في بسط رأينا نشير إلى أنّ جاكبسون يفصل، اعتباطيّا، بين المرجع وغيره من أركان التّخاطب، ويستعمل السّياق والمرجع استعمال المترادفين. ونحن في ما يأتي من كلامنا لن نفرّق بين المرجع والسّياق، وسنعتبرهما شاملين لكلّ ما جاوز الخطاب، ذلك أنّ السّياق يشمل المجتمع وما فيه. وليس طرفا الخطاب والصّلة التي بينهما، وليس المصطلح المستعمل عندهما إلاّ أجزاء من هذا المجتمع، كما سنرى.

بالاِعتماد على هذا المعنى للمرجع، نرى الصّعود في الرّمزيّة يصل في حالات معيّنة إلى اختفاء المرجع (لاحظ أنّنا لم نقل انعدامه)، فإذا بالخطاب مجرّد من الواقع تجريدا يشمل أهمّ عناصر السّياق وهما المتكلّم والمخاطب والصّلة التي بينهما. فإذا بالوظيفة المرجعيّة مختفية، أي أنّه يختفي من النّصّ ما يرجع إلى السّياق وما يرجع إلى المتكلّم والمخاطب والصّلة بينهما. ولا يبقى حسب منطق جاكبسون سوى وظيفتين: الشّعرية والوظيفة المجاوزة للّغة.

إنّ هذا ممكن في بعض الحالات، كحالات النّصوص الفلسفيّة الشّديدة التّجريد. ومثل هذه الحالة يضع الأسئلة التّالية في نقطتين:

1 ـ إذا اعتبرنا أنّ التّجريد من الواقع قد وصل على اختفاء المرجع والوظيفة المرجعيّة وما صاحب السّياق من وظائف (غياب المتكلّم والمخاطب والصّلة بينهما في النّصّ)، وإذا افترضنا أنّ هذا النّصّ لا يقوم على التّفسير اللّغويّ، أي افترضنا انعدام ما

يبرّر الوظيفة المجاوزة للّغة،[1] فهل نستطيع أن نقول عن النّصوص الفلسفيّة المجرّدة إنّها قصائد رائعة لاستغلالها الرّمزيّة اللّغويّة؟ أم نقول إنّها خالية من الوظائف؟

2 ـ إذا اعتبرنا المفاهيم المجرّدة التي يستعملها النّصّ الفلسفيّ تمثّل نمطا معيّنا من المرجع، أي إذا وجدنا بابا لإرجاع الوظيفة المرجعيّة المختفية، لنجنّب الوقوع في اللاّوظيفة، أفلا يدلّ هذا، بطريقة غير مباشرة أنّ الوظيفة المرجعيّة لها من القوّة ما يجعلها حاضرة في أكثر النّصوص تجريدا؟ ألا يكون هذا دليلا على أنّ النّصّ الشّعريّ، وهو أقلّ رمزيّة وتجريدا من النّصّ الفلسفيّ، تسوده الوظيفة المرجعيّة بالدّرجة الأولى وعلى حساب ما يُسمّى بالوظيفة الشّعريّة.

4.2.1.3 ـ الوظيفـة الشعريّـة والرياضيـات:

إنّ ضعف مفهوم الوظيفة الشّعريّة يزداد وضوحا إذا نظرنا في نمط آخر من النّصوص المجرّدة وهو النّصّ الرّياضيّ.

يميل بعضهم إلى اعتبار الرّياضيّات والمنطق لغتين مجاوزتين للّغة الطّبيعيّة. إذا تركنا جانباً صحّة هذا الرّأي، وأخذنا به دون مناقشة فالنّتيجة أنّنا عند تناول النّصّ الرّياضيّ نجد أنفسنا أمام نصّ مغلق على نفسه انغلاقا لا شبيه له في قصائد بودلير وفي غيرها من القصائد التي استعملها البنيويّون لتدعيم آرائهم. ذلك أنّه ينطلق من افتراضاته وينتهي إلى استنتاجاته دون التّعرّض إلى شيء خارج عنه، ثمّ إنّه لا إشارة في الاستدلال الرّياضيّ للمتكلّم والمخاطب والصّلة بينهما. إذا كان النّصّ

[1] لم أجد تعبيرا صالحا لترجمة «Métalangue» وما كان من عائلتها ولا أرى «ما وراء اللّغة» مصطلحا معبّرا.

الرّياضيّ لغة مستقلّة عن اللّغة الطّبيعيّة وكان مركّزا على ذاته دون غيره، أفلا يكون في هذه الحالة لا يحتوي من الوظائف سوى الوظيفة الشّعريّة؟

لا شكّ عندي أنّ لغة الرّياضيّات ليست إلاّ جزءا من اللّغة العامّة، بدليل دعوتنا إلى تعريب الرّياضيّات، وبدليل النّدوات العلميّة التي تشترط ألسنة معيّنة للتّعامل، وبدليل أنّ الرّياضيّين لا يستطيعون الاطّلاع على النّظريّات الرّياضيّة الحديثة إلاّ عن طريق مقالات مكتوبة بألسنة يعرفونها أو شبيهة في ألفاظها ومصطلحاتها بما يعرفون من الألسن (وانظر في المصطلحات الرّياضيّة، فهي اقرب إلى الألفاظ العامّة من مصطلحات الأطبّاء والصّيادلة). قد يغترّ المرء بكتابتهم الرّمزيّة الشّبيهة بالكتابة الاديوغرافيّة، ولكنّ قراءة ما يكتبون لا يكون إلاّ بتركيب جملة تخضع لنحو لغة القارئ، فالأعداد وعلامات التّساوي وغيرها من علامات العلاقات الرّياضيّة تُكتَبُ كتابة واحدة وتُقْرأُ حسب الألسن.[1]

إذا كان النّصّ الرّياضيّ من اللّغة، وكان على ما ذكرنا من خلوّه من المرجع والسّياق والمتكلّم والمخاطب والصّلة فهو في منطق الوظائف اللّغويّة بين أمرين: إمّا أن يكون ذا وظيفة شعريّة، أو ذا وظيفة مجاوزة للّغة. إذا عرّفت الوظيفة المجاوزة بأنّها وظيفة الخطاب الموجّه إلى المصطلح اللّغويّ فإنّنا إضافة إلى غموض الفرق بين التركيز على المصطلح اللغويّ.والتّركيز على الخطاب ذاته، لا نرى النّصّ الرّياضيّ يفسّر ضرورة مصطلحات اللّغة.

---

[1] مثل ذلك أنّ (أس 2 + ب س + ج = 0) مبتدأ (أس2) بعده مفاعيل دالّة على المعيّة وخبرها يساوي صفرا. (يكفي أن تعرّب الجملة بعد التّخلّص من الرّموز وتعويضها بالكلام العاديّ كأن تقول: الألف مضروبة في سين مربّعة مع الباء مضروبة في سين مع جيم تساوي صفرا).

لقد حاول جاكبسون التّفريق بين الوظيفتين قائلا: «يُستعمل التركيب النّسقيّ في اللّغة المجاوزة لتركيب المعادلة، في حين أنّه في الشّعر تُستعمل المعادلة لتركيب النّسق.» وهو تعبير إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ النّسقين من نوع واحد. ثمّ إنّه كان في سياق يُفهم منه أنّه لا يوجد في النّصوص الرّياضيّة سوى المعادلات القائمة على التّساوي. والحقيقة أنّ النّصوص الرّياضيّة غنيّة بأنواع أخرى من العلاقات لا يمكن تشبيهها بمجرّد تفسير المصطلح. فإن كان ذلك كذلك، فهل أنّ النّصّ الرّياضيّ لا يحتوي إلاّ على الوظيفة الشّعريّة؟ إن كان هذا فهو أحسن دليل على قصور الوظائف اللّغويّة عن بيان الأدبيّة.

3. 1. 3. خلاصـــــة

إنّ ما حاولنا بيانه في هذا الفصل، أنّه إن كان النّصّ الأدبيّ لا يُفهم إلاّ باللّغة، كالنّصّ القانونيّ والنّصّ الصّحفيّ والنّصّ العلميّ، وكانت هذه النّصوص جميعا تمثّل استعمالات معيّنة من اللّغة، فليس ذلك كافيا لتمييز النّصّ الأدبيّ دون غيره بقراءة لغويّة تسعى إلى بيان شيئيّته، أي بيان ما يجعل منه شيئاً يُسمّى الأدب. ذلك أنّ الخصوصيّة حسب المفاهيم اللّغويّة، موجودة في كلّ نصّ، وليست مفقودة إلاّ في الجهاز النّظريّ المجرّد. أمّا الخصوصيّة التي أراد بعضهم تخصيص الأدب بها عن طريق مفهوم معيّن للوظائف اللّغويّة فلا معنى لها، لتداخلها في حقيقة الأمور، ولعدم قدرة ما يُسمّى بالوظيفة الشّعريّة على إظهار الأدبيّة، لأنّه كما قال بعضهم إن كان السّيّد جردان قد اكتشف أنّه يتكلّم النّثر، فجاكبسون لم يفعل سوى أنّه اكتشف أنّنا نتكلّم شعرًا.[1]

---

[42] مثال السّيّد جوردان بمعنى آخر في مقال جاكبسون ص 217، المرجع المذكور في الإحالة 38.

3. 2. النّص ودراسة تنفيذ الجهاز

3. 2. 1. ضروب غير لغويّة في دراسة الاستعمال

إذا كانت أغراض الاستعمال، في تشكّلها في نظريّة الوظائف اللّغويّة لا تكفي لتداخلها ومظاهر الضّعف فيها حتّى تكون مبرّرا للقراءة اللّغويّة، وإذا كانت في مجموعها تقوم على فكرة الاستعمال المخصوص التي تبيّنت سذاجتها أمام اعتبار علم اللّغة كلّ ما خرج عن الجهاز مخصوصاً، فإنّه لم يبق، بعد أن تبيّن لنا أنّ النّصّ لا يُعترَف به داخل الجهاز، إلاّ أن نُظهر كيف أنّ اللّغويّين يدرسون استعمال الجهاز على وجه، يمنع أن تكون القراءة اللّغويّة الخالصة كافية لبيان الأدبيّة.

إنّنا إذا تركنا ناحية كلّ الكتابات التي تهمل الجانب اللّغويّ كالقراءة النّفسيّة والاجتماعيّة على اختلاف أنواعها، لانطلاقها مبدئيّاً من رفض القراءة اللّغويّة، ونظرنا في البيوتيقا مثلا (علم الشّعر) باعتبارها العلم الذي يريده أصحابه مخصّصا لدراسة النّصّ من حيث هو استعمال معيّن للّغة، رأينا بعض أعلامه يوعز باستقلاله عن العلم اللّغويّ، وإن كان العلمان، حسب رأيه يستعملان في الكثير من الأحيان نفس المفاهيم وينضويان معا تحت علم واحد وهو العلاميّة من حيث هي علم في الأجهزة الدّالّة، كما يوعز بارتباط البحوث البيوتيقيّة بالقضايا النّفسيّة والانتروبولوجيّة، وبضرورة طرح قضايا التّقييم الجماليّ في إطار انتروبولوجيّ عامّ يراعي التّطوّر الثّقافِيّ.[1] وهو موقف، إن لم يكن لنا من المتّسع ما يكفي للنّظر فيه فهو يتماشى مع رأينا القائل بقصور القراءة اللّغويّة، من حيث هي وسيلة وحيدة لبيان أدبيّة النّصّ. هذا وإن كنّا لا نُغفل أنّ أصحاب

---

[1] Todorov, Poétique, in Ducrot et Todorov Dictionnaire encyclopédique des sciences du langages, p 107.

البيوتيقا والحاذين حذوهم من أصحاب البلاغة الحديثة يقيمون آراءهم على مفهوم استعمال الأدب للّغة استعمالا مقصودًا.[1] وهو مفهوم قد بيّنا قصوره في بيان الأدبيّة، بيان الضّعف في التّقسيم المقترح للوظائف الشّعريّة، وبإشارتنا إلى حضور المرجعيّة في بعض النّصوص المجرّدة حضورا يدلّ على قوّة السّياق الشّامل للمتكلّم والمخاطب والصّلة بينهما مع كلّ ما يتبع في تحقيق الجهاز اللّغويّ. فالمجال أضيق من أن نأخذ بالدّرس البيوتيقا والبلاغة الجديدة والأسلوبيّة لبيان جوانب الصّحّة والقصور في استكناهها الأدب باللّغة، وبيان أنّ كلّ سعي من أصحابها إلى وضعها في «علاميّة» عامّة، لا يكون إلاّ مبتورا ما لم تدخل في حسابها للأمور أنّ العلاميّة علم في تحرّك العلامات داخل المجتمع. وليس من مجال البحث أيضاً أن نُظهر الطّرافة في اتّجاهات نقديّة علاميّة صرّح أصحابها بأنّ النّصّ مزدوج الاتّجاه فهو يتّجه إلى الجهاز الدّالّ الذي به ينتج (وهو لغة مجتمع في عصر معيّن) اتّجاهه نحو الحركة الاجتماعيّة التي يشارك فيها من حيث هو خطاب.[2] فلسنا نهدف إلى استعراض المدارس المستعملة لعلم اللّغة ونقدها، بقدر ما نريد أن ننظر إلى القضيّة نظرة نقديّة تهدف إلى بيان أنّ اللّغويّين قد حصروا علمهم في حدود مفهوميّة ومنهجيّة لا مناص منها، فإذا بهم قد وضعوه على نحو يمنعه أن يستعمل مفتاحاً لكلّ ما استغلق، وإن حاول بعضهم ذلك.

3. 2. 2. الصّلة بين دراسة الجهاز ودراسة استعماله

إنّه بقدر ما يحرص اللّغويّ على التّفريق بين الجهاز واستعماله في بناء النّظريّة اللّغويّة، لا ينكر العلاقة بينهما ولا ينكر أنّ هذه العلاقة كثيراً ما كانت السّبب في ما يشهده علم اللّغة من مدّ وجزر.

[1] من ذلك جماعة مو: Groupe µ : théorique générale، Larousse 1970.

[2] Julia Kristiva, Recherche pour une sémanalyse, Point, 1969, p 12.

لقد أكّدنا مرارا أنّ النّظام اللّغويّ الموصوف ليس إلاّ الوجه المجرّد من الواقع اللّغويّ، بحيث أنّ كلّ دراسة للاستعمال متى وصلت درجة معيّنة من التّجريد، صارت نظريّة ينبغي أن تدخل في نظريّة الجهاز على وجه من الوجوه. فإمّا أن يوجد لها مكان فيه، وإمّا تُحوَّر صياغة الجهاز على نحو يجعله مستوعبا لها، وإمّا أن تصبح علما فرعيّا مُلحَقا بالنّظريّة العامّة التي يشكّل فيها علم الجهاز المحور الأساسيّ. فلا وجود لعلم قارّ. وإنّ الدّارسين لمناهج العلوم ليعلمون المدّ والجزر فيها، وكيف أنّ الفكرة تُقتَرَح على النّظريّة العلميّة فترفضها لمنافاتها لصياغتها العامّة، وكيف أنّ الفكرة نفسها تعود في صياغة جديدة فتقبلها النّظريّة لأنّها صيغت صياغة جديدة تجعلها قابلة للفكرة. وإنّ العلوم في مدّها وجزرها ليست في حلقة مفرغة. بل تدور حول مراكز اهتمامها دورات تبعدها عن مركز اهتمامها الرّئيسيّ، فإذا بها تجاوز نفسها باستيعاب مراكز جديدة تدور حول مركز جديد.

وإنّما ذكرنا هذا تمهيدًا حتّى ندرك أنّ ما يعمل اليوم في دراسة الاستعمال. وإن هو إلاّ طرق لما أبى التّجرّد منه، وأنّه لا يستبعد فيه الدّرس والتّمحيص، وبعد أن يتشكّل في صيغة صارمة، أن يدخل علم الجهاز على وجه من الوجوه المذكورة، وبقدر ما يدخل في الجهاز تضعف كفاية القراءة اللّغويّة، إن دخل الجهاز على الصّورة التي هو عليها اليوم.

3. 2. 3. السّياق والمعنى والنّصّ بين الجهاز وتنفيذه:

1.3.2.3 ـ قضيّة المقــام والدلالــة والنــصّ:

ذلك أنّ ما أبى التّجريد إنّما هو السّياق. والسّياق لفظ يُطلَق على أمرين: أحدهما السّياق اللّغويّ وهو ما سمّاه العرب بالمقال، وثانيهما السّياق الخارج على اللّغة وهو ما سمّاه العرب بالمقام.

فأمّا اللّغويّ منهما فقد أطرد بعضه من علم اللّغة لمّا كان هذا العلم عند البنيويّين الشّكلانيّين أميل إلى الجدوليّة وأقلّ اهتماما بالنّسق الأفقيّ. وأهمل عند التّوليديّين كما بيّنّا خاصّة في الحديث عن العلاقات السّياقيّة بين الجمل، ثمّ إذا هو عند المتأخّرين يزداد قيمة، وإن كان في الأنحاء التّقليديّة لم يُهمَل كلّ الإهمال.

وأمّا المقام فقد أُطرِد من النّحو منذ قرون لصعوبة حشره في الجهاز ولما فيه من عناصر معقّدة يُحتاج فيها إلى غير اللّغويّ. ولم يمنع ذلك بعضهم من اعتباره. والسّرّ أنّه لمّا كان التّوزيعيّون يُعرِضون عن المعنى، كان البنيويّون الأوروبيّون، ورثة النّحو التّقليدي، أشدّ تشبّثا به حتّى أنّ بعضهم لم ير لدراسة اللّغة من غاية سوى الكشف عن الدّلالة،[1] وأنّه لمّا كان التّوزيعيّون سجناء علم النّفس ومدرسته السّلوكيّة الآليّة القائمة في استكناهها للّغة على مفهوم المثير والاستجابة، كان البنيويّون الأوروبيّون، ورثة دي سوسير وأساتذته في علم الاجتماع أكثر حرصا على الإبقاء على اجتماعيّة اللّغة، بل جاوزا ذلك حتّى أنّ بعضهم لم ير اللّغة سوى سلوك في المجتمع،[2] في مقابل رؤية الأمريكيّين اللّغة سلوكا فرديّا.

وإنّ الأمور في علم اللّغة الحديث، على قصر تاريخه، قد سارت في فائدة المدارس النّافية للسّياق. ففي إطار هذه المدارس قد قامت أشدّ

---

[1] نعني خاصّة مدرسة لندن التي تكوّنت حول فيرث وتأثّرت بعالم الاجتماع مالينفسكي، أنظر في ذلك خاصّة:

Claude Germain, Origine et évolution de la notion de situation de l'école linguistique de Londres de Malinowsky à Lyon, revue linguistique n° 8, 1972 / 2 PUF.

[2] كالنحو التويليديّ مثل.

أوصاف الجهاز قوّة في تشكّلها النّافِي للمعنى. وهو تشكَل يفتح للمعنى نوافذ يدخل منها في بطء وثبات كبير. ولمّا كانت هذه المدارس تسعد بحظّها، كانت غيرها تحاول تجريد السّياق على نحو يبقي له صيغته اللّغويّة الخالصة ويساعد على قيام علم لغويّ محوره الدّلالة، وغايته المعنى وتُفهم فيه اللّغة على أنّها عمل في المجتمع يُدرس على وجه يربط بين النّظريّ والعمليّ ربطا لا يصيبه ضرر المتشدّدين في التّفريق بين اللّغة والكلام.

ولمّا كان هؤلاء يتطوّرون في نظرتهم اللّغويّة المعتبرة للمقام والمعنى، كان الآخرون بعضهم يُدخل المعنى مشكلنا داخل النّحو خارجا عن المقام[1]. وكان بعضهم يحاول أن يجعل الدّلالة في المحلّ الأوّل تسود النّحو، ويسودها منطق طبيعيّ معيّن لبعض علوم علم الدلالة التوليدي.. وكان بعضهم يحاول وضع علم للدّلالة يعتبر المقام[2]. ولمّا كان هؤلاء وهؤلاء في مدّهم وجزرهم بين المعنى ورفضه وبين اعتبار المقام ورفضه يحاولون تكوين الجهاز على صورة مثلى، كان بعضهم مُعْرِضًا عن الجهاز منكبّاً على استعماله في المقام كالمهتمّين بقضايا التواصل والتخاطب، أي كان منشغلا عن الجهاز بشيء انشغل الواصفون للجهاز بالسّؤال عن نوع ارتباطه بالجهاز.

إنّ هذه النّظرة، على عمومها وإيجازها المُخلّ بطرائف الآراء ودقائق المناهج، هي من حيث أردناها مقدّمة لما يغلي به العلم اللّغويّ، لَكافية بمسحها العامّ أن تبيّن أنّ المواقف المتناقضة من المعنى والمجتمع قد أنتجت رؤيتين مختلفتين في اللّغة إن لم تكونا ملخّصتين لاتّجاهات المدارس اللّغويّة في العالم، فنحن نحتاج إلى ذكرها في سياق هذا

---

[1] بعض فروع علم الدلالة التوليديّ.

[2] المهتمّون بقضايا التواصل والتخاطب.

العرض. ذلك أنّ اعتبار المعنى كثيراً ما التصق باعتبار المجتمع المعبَّر عنه بالمقام أو السّياق الخارج عن اللّغة. وأنّ نفي المعنى كثيراً ما التصق بأمثال الفرد وتجريده من صفته الاجتماعيّة، واعتبار قوله خارجاً عن السّياق أو المقام.

ورغم الاختلاف الظّاهر بين موقف اللّذين يعتبرون دراسة اللّغة للدّلالة مبتورة ما لم تُتبع بدراسة السّياق على صورة مجرّدة تأمن أن يخرج الدّارس إلى غير ميدانه، وبين موقف اللّذين يعتبرون إدخال السّياق خروجا بالعلم اللّغويّ من ميدانه إلى مشاغل من علوم غيره فإنّهما يشتركان في أشياء قليلاً ما تُذكر. فاللّذين يؤكّدون على إمكان دراسة المعنى خارج السّياق يحاولون وضع علم مجرّد عامّ للدّلالة. ولكنّهم لا يُنكرون أنّـه في التّطبيق تدخـل عوامـل أخرى في تحديد الدّلالة. فليس هؤلاء في العادة سوى اللّذين يتشبّثون بالتّفريق بين اللّغة والكلام أو الملكة والأداء تشبّثا جعلهم يتصوّرون إمكان وضع علم للدّلالة يستوعب قدرة المتخاطب (المتكلّم المخاطب) ذي السّليقة، وهو عندهم مثاليّ لا لون له ولا رائحة. ولكنّهم لا ينكرون أنّ الأداء يستوجب أن يكون المتكلّم أو المخاطب شخصًا معيّنا تحكمه حدوده النّفسيّة والمادّيّة وأوضاعه الاجتماعيّة والثّقافيّة.

أمّا اللّذين ينكرون إمكان دراسة الدّلالة خارج السّياق، فَهُمْ ممّن لا يتشبّثون تشبّثاً كبيراً بالتّفريق بين اللّغة والكلام. ولكن لهم من الغيرة على استقلال العلم اللّغويّ ما يجعلهم يفرّقون بين تصوّر لمثال سياقيّ مجرّد يمثّل جزءًا من النّظريّة اللّغويّة، سياق عمليّ مخصوص في الواقع اللّغويّ.[1]

---

[1] أحسن تقديم لهذا الاتّجاه نجده في كتاب حسّان تمّام اللّغة العربيّة معناها ومبناها، الهيئة المصريّة للكتاب، 1973.

بين الفكرتين المتقابلتين، كما ترى، قسم مشترك يتمثّل في هذا السّياق العلميّ المخصوص الموجود في واقع لغويّ معيّن. وهذا القسم بالذّات هو القسم الذي يتّفق الجميع على أنّه يتكوّن من عناصر عديدة نفسيّة واجتماعيّة معيّنة مخصوصة لا يمكن التّنبّؤ بها مسبقاً في إطار نظريّة لغويّة عامّة.

ويتّفق الاتّجاهان على أنّ كليهما ينطلق من اعتبار الجملة الوحدة الكبرى، ويرفض النّصّ من الجهاز، وإن اختلفا في طريقة الرّفض باختلاف الموقف من السّياق. فإذا كان ميدان الجملة عند البعض يقف عند الجهاز المجرّد من السّياق، وكان ميدان النّصّ يبدأ من الاستعمال الموجود في السّياق، فإنّ البعض الآخر يقف بالجملة عند الجهاز المتضمّن للسّياق المجرّد، ويبدأ النّصّ من الاستعمال الموجود في السّياق المخصّص.

2.3.2.3 ـ حـــدود المعـــنى اللغـــوي:

لعلّه يتّضح للقارئ من خلال عرضنا السّريع لقضيّة السّياق أنّها ترتبط بقضيّة المعنى، وأنّ القضيّتين معا غير غريبتين عن قضيّة النّصّ، وأنّ القضايا الثّلاث مرتبطة بغيرة اللّغويّين على استقلال علمهم على حال يسمح له بالتّطوّر والتّشكّل الدّقيق.

وتتبيّن العلاقة بين القضايا الثّلاث في التّفكير اللّغويّ الحديث، حسب رأينا في:

1 ـ أنّ رفض المعنى المرتبط برفض المدارس كان يرتبط بتصريح جازم بأنّ الجملة هي الوحدة اللّغويّة الكبرى، وليس صدفة أنّ أقوى تعريف للجملة، مازال يُعتبر من بين تعاريفها العديدة، هو تعريف بلومفيلد المؤسّس لهذه المدرسة، وهذا الارتباط بين

رفض المعنى ورفض السّياق واعتبار الجملة، يتضمّن أنّ قبول النّصّ اعتراف بالمعنى وبالمقام اعترافا يفتح الباب للدّلالة غير اللّغويّة. وهذا هو السّبب الذي جعل أحد أعلام هذه المدرسة، أعني هاريس، عندما أراد تحليل النّصّ حسب القواعد البنيويّة، حلّله بدون اعتبار المعنى.

2 ـ وأنّ قبول المعنى المرتبط برفض السّياق عند بعض المدارس الأخرى كان يرتبط بتصريح جازم بأنّ الجملة مصادرة يقوم عليها النّحو، أي تقوم عليها الصّياغة الشّكليّة المستوعبة للملكة اللّغويّةن ممّا يتضمّن أنّ قبول النّصّ اعتراف بالسّياق ينجرّ عنه فتح الباب للدّلالة غير اللّغويّة؛

3 ـ وأنّ قبول المعنى المرتبط بقبول تصوّر سياقيّ مثاليّ عامّ، في المدرسة الفيرثيّة، لم يقم إلاّ على أنّ المعنى الواقف عند الجملة لا تتمّ به الدّلالة ما لم توضع الجملة في سياق مقاميّ عامّ، باعتبار اللّغة سلوكا اجتماعيّا قبل كلّ شيء، فرفض النّصّ كان مرتبطا بالاحتراز من أن يصبح التّأكيد على اجتماعيّة اللّغة وسيلة لقبول السّياق في خصوصيّاته على وجه يدخل في تحليل الدّلالة اللّغويّة الجانب غير اللّغويّ من المعنى.

3. 2. 4. ما لا يقبل التّجريد من الاستعمال

خلاصـــــة وملاحظـــات

هكذا يتأكّد للقارئ رغم الصّعوبة في التّمييز بين الجهاز واستعماله لاختلاف المدارس في تحديدها أنّ استعمال الجهاز بصفة عامّة، إنّما يعني النّصّ الموجود في سياق مقاميّ خارج عن اللّغة والمحتوي لدلالة تجاوز التّشكّل اللّغويّ. معناه أنّهم في أغلبهم يتّفقون على أنّ الجانب

اللّغويّ الاستعماليّ الذي لا يقبل التّجريد المكوّن للجهاز النّظريّ يشتمل على:

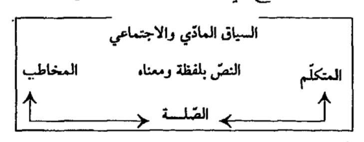
أ ـ سياق محدّد بظرف زمانيّ مكانيّ معيّن يحتوي

ب ـ شخصا مخصوصا يصدر

ج ـ نصّا معيّنا يتميّز عن غيره من النّصوص ويحمل معاني معيّنة مستقلّة عن المعاني المكوّنة للجهاز ومتعلّقة بشيء موجود في سياق ظرفِيّ أو ثقافِيّ معيّن ويُوجَّه نحو

د ـ شخص مخصوص يتقبّله في سياق معيّن.

وهذه العناصر كما ترى، هي المكوّنة للتّواصل الطّبيعيّ العاديّ، لم نهمل منها إلاّ مجموعة الرّموز المصطلح عليها لأنّها الجزء القابل للتّجريد داخل الجهاز، ولم نهمل إلاّ القناة لافتراضنا المتخاطبين حاضرين يستعملان الهواء الذي بينهما، وذلك لتسهيل الدّراسة. ويمكننا التّعبير عنها بالشّكل التّالي مؤقّتا على ما فيه من نقص في التّعبير عن شبكة العلاقات كما يتّضح في دراستنا لها بعد قليل:



ونلاحظ في شأنه الملاحظات التّالية:

1 ـ ليس هذا الشّكل وقفا على اللّغويّين. فمن الممكن أن يستعمله علماء الاجتماع أو الفلاسفة أو غيرهم لغرض من أغراضهم فيفيدوننا بمعلومات قد يرى نقّاد الأدب والنّصوص في استعمالها فائدة، فإن كان، ففي هذه الحالة يكون عدم الكتابة في القراءة اللّغويّة مشكلا منحلاّ بنفسه.

2 ـ إن كان الشّكل في مظهر جديد، فذلك لا يتعدّى طريقة التّقديم. وأمّا معناه فيوافق عليه أغلب اللّغويّين موافقة عامّة. على اختلاف مدارسهم ومناهجهم، ومفاهيمهم.

3 ـ إنّ اللّغويّين في عمومهم يعتبرون النّصّ مركز هذا الشّكل، لا باعتباره وحدة لغويّة، فقد تبيّن لنا أنّها لا تكون وأنّها عند بعضهم مجرّد مشروع. بل باعتباره وجها من وجوه تطبيق الجهاز. غير أنّ تركيزهم عليه لا يعني عندهم استقلاله عن العناصر الأخرى، وهذا صحيح جليّ عند اللّذين يدرسون التّخاطب والتّواصل، كما يتّضح في المدارس البراغماتيّة وغيرهم من اللّغويّين الذين يهتمّون بالاستعمال اللّغويّ في إطلاقه دون التّقيّد بهذا الاستعمال الخاصّ المسمّى بالأدب.

4 ـ إنّ اللّغويين اللّذينّ يدرسون النّصّ داخل هذا الشّكل على اختلاف نظراتهم ومناهجهم، يشاركون كُلٌّ بطريقته في وضع علم للاستعمال اللّغويّ الّذي لا يمكن تجريده داخل الجهاز. أي يشاركون في تحقيق أشار إليه دي سوسير بلسانيّات الكلام. وتشومسكي بنمط الأداء وهو ما أجّلوا دراسته إلى ما بعد إتمام الجهاز. وفي هذا المجال لا بدَ أن نميّزهم عن الأسلوبيّين، فلأعمالهم غاية تخالف غاية الّذين يستعملون الّلغة لبيان الأدبيّة. فإذا كان هؤلاء يستعملون علم اللّغة وسيلة للنّقد الأدبيّ، فالدّارسون للاستعمال يحاولون تلافِي النّقص الّذي شاب النّظريّات النّحويّة. بل إنّ بعضهم يأمل في وضع نظريّة عامّة لا تكون النّظريّة النّحويّة، أي نظريّة الجهاز، إلاّ جزءًا منه.[1]

[1] يقول كيليولي في مقال له نشر في 1973، ذكره المرجع السّابق ص 121، «Le Langage est un systéme، mais un systéme ouvert

5 ـ إذا كان لغويّو الاستعمال ينظرون إلى الأمور نظرة أعمَ من نظرة اللّغويّين النّقّاد لكونهم أقرب إلى أغراض اللّسانيّات منهم. وإذا كانوا يأخذون النّصّ في مفهوم أوسع لا يقصرونه على النّمط الأدبيّ، فلا بدّ من مراعاة أفكار هم في تقييم ما يسمّى بالقراءة اللّغويّة.

6 ـ والملاحظة الأخيرة أنّه في الوقت الّذي كان فيه بعضهم يعتبر النّص الأدبيّ استعمالا للّغة مغلقا على نفسه معتمدين في ذلك على المفاهيم اللّغويّة، كان اللّغويّون ينهمكون في دراسة علاقته بصاحبه وسامعه والسّياق المادّيّ الاجتماعيّ الّذي يشمل الجميع. وذلك حسب ما سنحاول بيانه في الفقرات التّالية، التي حاولنا أن تكون تأليفا لمجموعة من الآراء اعتبرناها نقاط التقاء بين اللّغويين.[1]

5.2.3 المتخاطب في حالة التّكلّم

لقد قام وصف الجهاز في مختلف الأنحاء، قديما وحديثا، على تصوّر مثالي للمتخاطب.[2] فهو متكلّم مخاطب في الآن نفسه. لا في معنى أنّه يتكلّم حينا ويسمع حينا آخر، بل هو مجرّد من حالة المخاطبة، أي مجرّد من دوره في التّخاطب. وهذا الموقف قارّ في جميع الأنحاء

[1] كذا غرض تليولي حسب الكتاب التّالي:

Fucks et Goffic : Initiation aux problèmes du linguistiques contemporaines. Hachette, 1975 chap. 13.

[2] إننا نميل في تعابيرنا إلى استغلال القدرات الخاصة باللّغة العربيّة ولا نميل إلى مجرّد التّرجمة، فالمخاطب اسم فاعل للمشارك غيره في التّخاطب إن هذا المعنى الصرفي المعجميّ قابل لتغطية Enonciateur. ومعنى المتكلّم المخاطب المثاليّ عند التوليديّين. ـ Idéal Locuteur ـ auditeur ـ كما يمكنه تغطية معان أخرى ونفضله لعمومه.

وإن اختلفت في طريقة تعبيرها لأسباب ترجع في معظمها إلى اِلتفات بعضهم إلى النّاحية النّفسيّة. واِلتفات البعض الآخر إلى النّاحية الاجتماعية وغموض ما يلتفت إليه البعض الآخر. فبعضهم يعبّر عن هذا المتخاطب المثاليّ بالمجتمع اللّغويّ المصطلح على العرف اللّغويّ، وبعضهم يعبّر عنه بصاحب السّليقة وهلمّ جرّا. وهذا المتخاطب مثالي في كلّ شيء: في احتوائه الجهاز كاملا، واحتوائه له موحّدا، واحتوائه له متمسكا، واحتوائه له خارج السّياق، أو داخل سياق مثاليّ مثله.[1]

ولا شكّ عند اللّغويّ متى أقرّ حدّا عنده ينتهي وصف الجهاز، ويبدأ بعده وصف الاستعمال، أقرّ حدّا عنده ينزل المتخاطب من حقيقته المجرّدة المثاليّة، إلى واقعة المعيّن المحسوس. وأوّل ما يدخل به عالم الحسّ أن يكون متكلّما أو مخاطبا، لا الاثنين معا، ثمّ يكون بعد ذلك في إحدى حالتيه شخصا لا يحوي الجهاز كلّه بل بعضه، وليس بعض ما يحويه منه موحّدا يشارك فيه المجتمع اللّغويّ كلّه، بل قد لا يكون مشاركا فيه سوى حلقة صغيرة أو فئة معيّنة. وليس هذا البعض بالمتماسك الخاضع للنّظام بل تصيبه الزّيادة والنّقص ويعتريه التّحريف بحسب ما عليه من حالات نفسيّة، ومن سياقات اجتماعية قد تساعده ظروفها على قول نصف ما يريد، وقول غير ما يريد، فيفهم النّاس بالسّياق قصده. هذا إذا كان متكلّماً، ومثله إذا كان مخاطبا. فإنّه يتقبّل الكلام وفيه زيادة أو نقص أو تحريف بحسب النّفس والسّياق، وقد يسمع الكلام محرّفا. فيستوعبه متماسكا لا لبس فيه.

فإذا كان المتخاطب متكلّما، فطرق حالة التّكلّم التي عليها تستدعي أن ينظر الدّارس في أشياء، ليس من شأنه وهو يبحث في الجهاز أن ينظر فيها، لانتفاء التّجرّد الّذي كان عليه.

---

[53] هذا ما سمّاه ليونز ب «التجريد المثالي» ص 212. وما بعدها من المرجع المذكور في الإحالة 12.

وأوّلها إقرار أنّ له في اللّغة ملكة أضيق من الملكة العامّة. فمعجمه محدود. وصيغه الصّرفيّة رهينة ما يستعمل من الكلمات، فليس له من الصيّغ إلاّ ما به تحقق معجمه، وليس له في كلامه كلّ ما للّغة من تراكيب، ولا يُشتقّ التّركيب من التّركيب بقدر ما تسع له قواعد التّركيب التي وصفها الدّارس في الجهاز.

ولو كان اللّغويّ المنهمك في وصف الاستعمال يقف عند هذا الإقرار لا يجاوزه، لكان من حقّ نقّاد النّصوص أن يقفوا في وصف المتكلّم عند اللّغة التي يستعملها. وفي هذا شيئان يَحسُنُ ذكرهما:

- أوّلهما أنّك متى أخذت لغة المتكلّم بالوصف مستندا إلى ما أقرّه اللّغويّون من انفراده بالملكة الخاصّة، فإنّك لا تخرج أن تكون في درسك بين حالين: حال اللّغويّ المستعمل لمناهج علمه ومفاهيمها اللاّزم التّقيّد بها. أو حال غيره من العلماء، فإن كنت على الحال الأولى فعملك لن يعدوَ وضع معجم خاصّ بكلام المتكلّم، ونظام صوتيّ يتحكّم فيه. ونظام في الصّرف، وثالث في النّحو لا يتعدّى الجملة، كما قدّمنا. فأنت واصف لجهاز نظريّ مجرّد أصغر، لن تجد صعوبة في ربطه بالجهاز الأكبر. ومثل هذا الدّرس قام به اللّغويّون فتبيّنوا به نزارة ما يضيفون. فإن كنت على الحال الثانية فعملك بحسب الغرض وبحسب العلم الّذي إليه تنتسب. فإذا كنت عالم نفس، صارت دراستك في علم النّفس اللّغوي. وإذا كنت في الاجتماع كان درسك في الاجتماع اللّغوي. ولا فائدة في مثل هذين الحالين أن نبيّن قصور القراءة اللّغوية الخالصة، ما دام درسك قائما على اعتبار غير اللّغوي أساسا من أسس علمك. وإذا كنت ناقدا في الأدب، فقد تبيّن أنّ أدبيّة النّصّ في النّصّ كلّه، ورأينا النّصّ يصعب أن يدخل في

وحدات اللّغة، وإن بيّنّا ضرورة اعتبار علاقات السّياق في الرّبط بين الجمل، ثمّ إنّه لا بدّ لمستعمل علم اللّغة في مثل هذا أن يعلم ما يرى اللّغويّ في استعمال اللّغة.

- ذلك أنّ ثاني ما يَحسُنُ ذكره أنّ اللّغوي لا يكتفي بإقرار الملكة الخاصّة، بل يسأل نفسه كيف تحوّلت الملكة التي له في ذهنه إلى نصّ حسّيّ معيّن.

وللّغوي في هذا أشياء قد أقرّ بعجز علمه عنها. فهو يسأل فيها عالم النّفس ليُنجدَه ببعض الجواب، سؤاله عالم الاجتماع عن قسم آخر من الجواب. ذلك أنّنا باستبطاننا أنفسنا نعلم أنّنا لا نقول بقدر ما لنا من قدرة (وكذلك الصّبيّ حينما يبدأ فهم اللّغة) بل بقدر ما يتحكّم في قدرتنا من عوامل الكلام. فالذّاكرة تسعفنا بالكلمة، وقد تشحّ فلا نجد إلاّ أن نستعين بما حضر اللّسان وقد أبى أن يخرج. ونعلم بالاستبطان أنّ ذلك يكون بقدر انتباهنا ونشاطنا وفتورنا، واستعدادنا للحديث، وتحمّسنا فيه أو فتورنا لأسباب قد نعلمها وقد نجهل الكثير منها.

ونعلم بالتّجربة أنّ الأمور مختلفة باختلاف أوضاعنا، فمن وضع يزرع فينا الثّقة وقد يدفعنا إلى الاعتداد، ووضع نخاف فيه أو نتحرّج، وهي أوضاع يدرسها المشتغل من علماء الاجتماع بالتّعامل داخل الحركة الاجتماعيّة، مستعينا بعلم النّفس الاجتماعيّ.

ولا يقف تنفيذ الملكة على الذّاكرة والانتباه، وعلى الحالات النّفسيّة المصاحبة للأوضاع، أو السّابقة لها، بل يتعدّاها إلى شيء يجاوز القدرة اللّغويّة. فاللّغويّ المتحمّس لا يُعميه تحمّسه عن التّفطّن إلى أنّ الإنسان لا تقف قدراته الذّهنيّة عند القدرة اللّغويّة، لأنّه لا يكفي الجاهلَ أن يقول كلَّ شيء حتّى وإن كانت ملكته اللّغويّة قد بلغت من الاتّساع ما يجعلها

متساوية لملكة المتخاطب المثاليّ. فاُحتواء الذّهن على النّظام النّحويّ، على صورة تجعل المتكلّم قادرا على خلق ما لا نهاية له من الجمل، احتواء لا يفيده في شيء، إذا أراد إصدار نصّ في علم من العلوم الدّقيقة، أو في صنف من أصناف المعرفة. لا بدّ أن يكون للمتكلّم إلمام بالموضوع الّذي يريد الحديث فيه، وإن كان في البصل والبطاطا. بل يتطلّب منه أحياناً، ألاّ يكون ملمّا فقط، بل متعوّدا على الحديث فيه متمرّنا عليه، كما هو الحال في اختبارات الطّلبة. وإقرار علماء اللّغة بوجود العامل الثّقافِيّ مساعدا على تنفيذ الملكة في صورة استعمال معيّن متمثّل في النّصّ، يحرم دارس النّصّ من دعامة نظريّة يعتمدها في عزل النّصّ عن الثّقافة في حالة قيام نظريّته على المفاهيم اللّغويّة.

إنّ اللّغويّ كما ترى لا يكتفي بإقرار العوامل النّفسيّة المتمثّلة في الذّاكرة والانتباه والحالة النّفسيّة المرتبطة بالوضع المقاميّ، ولا يكتفي بتكليف علماء النّفس بالبحث في العمليّات التي يقوم بها الدّماغ في تركيب الرّموز عند النّطق، بل يجاوز عالم النّفس وعالم الفيزيولوجيا بالتّركيز على هذا الشّيء المخزون في الذّاكرة والمسمّى بالثّقافة والذي وقف أمامه الفيزيولوجيّ والنّفسانيّ عاجزين على الرّغم من اعتنائهما معا ـ كلٌّ في حدود علمه ـ بدراسة الذّاكرة. وليس ذلك إلاّ لأنّ هذا الشّيء الذّهنيّ الموجود في نفوسنا المحافظ عليه في أماكن عيّنها العلماء في دماغنا إنّما هو شيء مشترك بين النّاس، يأخذ وجوده من اجتماعهم في حضارة معيّنة.

فاُلغويّ الدّارس للاستعمال، بتركيزه على الملكة الثّقافيّة، يركّز على وجود عامل في تنفيذ الملكة اللّغوية، غير الملكة اللّغوية نفسها. أي أنّه يعتبر القدرة على التكلّم، إن كانت القدرة اللّغوية مكوّنها الأساسيّ، فليست مكوّنها الوحيد. وللتّأكيد على هذه النّاحية فكّر بعضهم في

زيادة مفهوم جديد إلى العلم اللّغوي عُبّر عنه بملكة التّواصل، أو الملكة التّواصليّة، جاعلا هذه الملكة تتضمّن، فيما تتضمّن، الملكة اللّغويّة نفسها التي آهتمّت بها المدرسة التّوليديّة صراحة، وآهتمّت بها المدارس التّقليديّة على نسب مختلفة من التّصريح.

وإنّه لواضح أنّ استعمال بعض اللّغويّين لمصطلح «الملكة التّواصليّة»[58] لا يعني إلاّ تأكيدهم على وجود نصّ بين طرفَيْ الإبداع، وأنّهم ينزّلون مفهومهم نتيجة ذلك في إطار التّعامل الاجتماعيّ الذي يظهر في أبسط حالاته على صورة تعامل ثنائي. وبهذا يتّضح أنّ النّصّ لا ينغلق على نفسه دون العالم، في تصوّر اللّغويّين له، متى تعاملوا معه خارج الإطار الأدبيّ الضيّق.

6.2.3 مظاهر مختلفة من اهتمام اللّغويين بمَلَكَة التواصل

ولكي نبيّن أهمية هذا المفهوم في دراسة الاستعمال اللّغويّ نستطرد إلى ذكر بعض أصحابه حتى لا يخطر في بال القارئ أنّنا لا نختار من المفاهيم اللّغويّة إلاّ ما يناسب غرضنا في بيان عدم كفاية القراءة اللّغويّة. وذلك حتّى نمهّد السّبيل إلى ما نريد بيانه. فإنّ اللغويون الدّارسين للاستعمال يهتمّون بالسياق الاجتماعي اعتبارًا للمقام ومقتضى الحال. وهذا من شأنه أن يحرم كلّ من يدرس النصّ دراسة مغلقة بدون اعتبار السياق من كلّ سند نظريّ، متى أقام رأيه في مفهوم الأدبيّة على القراءة اللغويّة.

---

[1] أ ـ أنظر المرجع المذكور في الإحالة 12 الفصل (5-2) ص 200 وما بعدها وعنوانه: La compétence communicative.

ب ـ وأنظر أيضاً Catherine kerbat : Grecchioni ـ l'énonciation de la sub- jectivité dans le langage الفصل الأول خاصة ص ص (18-17). وعنوانه La Problématique de l'énonciation.

وُجِد هذا المفهوم مفهوم الملكة التواصليّة عند عالم في الاجتماع اللّغويّ أمريكي يسمَى هايمز (Hymes)، اهتمّ بدراسة اللّغة في إطارها الثقافِيّ والاجتماعيّ، وحاول في دراسته اكتشاف نماذج للتّعامل اللّغويّ بحسب تكيّفه مع الأوضاع الاجتماعيّة، وأدّت دراسته إلى الإقرار بوجود ملكة تواصليّة اعتبرها مفهوما أساسيّا من المفاهيم المكوّنة لعلم الاجتماع اللّغويّ وهو في نظره إلى هذا التّعامل قد اهتمّ كثيراً بالسّياق، (وكيف لا وهو عالم في علم الاجتماع اللّغويّ). [1]

وفي اهتمامه به ركّز على أشياء، اهتمّ بها أيضاً بعض اللّغويّين في إنكلترا. فلقد أشرنا سابقا إلى المدارس التي تُلحق السّياق بدراسة الجهاز. ولكنّ الغرض لم يكن واحدا. فإذا كان الواحد يريد وضع علم للاجتماع اللّغوي، كان الآخر، يسعى إلى وصف الجهاز بطريقة تجعله مستوعبا لقضية الدلالة. ثمّ إنّ الإنكليز في اهتمامهم بالتّعامل، لم يكونوا يسعون إلى اكتشاف ملكة تواصليّة، بل كانوا يريدون الكشف عن المعنى بوضع اللّغة في إطار العمل الاجتماعيّ. ورغم غياب هذا المفهوم عندهم، كانت دراستهم للسّياق مشابهة لدراسة الباحثين في ملكة التّواصل، لأن الباحثين فيها قد اهتمّوا هم أيضاً بالسّياق.[2]

ولقد اتّحد الموقفان عند عالم لغويّ عرف يحسن دراسته للنظريّة التوليديّة هذه المدرسة المعروفة بإعراضها عن النّاحية الاجتماعيّة، وبتنزّل مفاهيمهما في الإطار النّفسيّ وبمقاومتها الشّديدة للمدرسة الفيرثية التي تعتمد السّياق وهو ليونز. إنّ ليونز في اطّلاعه الواسع

---

[1] أنظر الإحالة 12 اعتمده ليونز في أمكنة عدّة، أنظر الفهارس التي في كتابه.

[2] إضافة إلى المراجع السّابقة أنظر: مصطفى لطفي اللّغة العربية في إطارها الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، 1976 خاصّة الفصول:(4-3-2) وفيه تقديم ومحاولة تطبيق لمفاهيم المدرسة الإنجليزية.

على مختلف المدارس اللّغويّة قد اختار مبادئ المدرسة التوليديّة في فصول عدَة من كتبه، لكنّ اهتمامه الشّديد بقضيّة المعنى جعلته يتفطّن إلى وجود أسئلة عجزت عن الإجابة عنها مدرسته المفضّلة، في صيغتها التشومسكيّة، وإن كان دعاة الدّلالة التّوليديّة يحاولون مجاوزتها على نحو يعتبر السّياق.[1]

فقد تبيّن لليونز أنّ الوقوف عند مفهوم الملكة اللّغويّة مفيد جدّا في وصف الجهاز، ولكنّ دراسة الأداء، إذا اعتمدت إشارات تشومسكي نفسه، اقتضت أن تُدخِلَ جوانب تتعلّق بالسّياق. وهكذا التقى تفكيره بالمدرسة الإنكليزية وبعض آراء علماء الاجتماع اللّغويّ، فكان مفهوم الملكة التّواصليّة بالنّسبة إليه، مفهوما ضروريّا لدراسة الأداء، ودراسة الدّلالة. ولم يكن وضعه للملكة اللّغويّة داخل الملكة التّواصليّة تجاوزا كبيراً لمفاهيم المدرسة التّوليديّة، إذ يقول تشومسكي في أحد كتبه الأخيرة: إنَّ من يعرف لسانا يعرف في العموم كيف يستعمله لبلوغ بعض أغراضه، بحيث يمكننا أن نقول عنه إنّه اكتسب «قدرة تعامليّة براغماتيّة» تتعامل وتتفاعل مع قدرته النحويّة المحدَدة بالنحو.

وعلى هذا الوجه فإنَ قدرته النحويّة وقدرته البراغماتيّة مكوّنان من حالته العرفانيّة المكتسبة».[2] وهي جملة، كما ترى لا تخرج كثيراً عمّا ذكرناه من الملكة الثقافيّة والملكة التّواصليّة، وإن وُجِدَت فروق في التّعبير وفي تدقيق المفاهيم.

ولقد وجد تأليف ليونز بين علم الاجتماع اللّغويّ والمدرستين الفيرثية والتشومسكية صدى عند بعض اللّغويين المهتمّين بدراسة

[1] G. Lacoff. Linguistique et logique naturelle. Klincksieck 1976 p 32.

[2] N. Chomsky. Essais sur la forme et le sens.

التّخاطب في فرنسا،[1] ممّن يحاولون مجاوزة علم الجهاز القائم على الجملة إلى علم يقوم على دراسته النّصّ من حيث هو ركن أساسيّ في التّواصل. فَلَهُم في النّظر إلى علم اللّغة رأي ورثوا أجزاءه من علماء مختلفين كبنفنيست وجاكبسون وغيرهما ممّن اهتمّوا بالقضيّة وتطوّروا في معزل عن المدارس التي ذكرت في الفقرات السّابقة. فإنّ كربراط أوركياني مثلا قد أخذت عن بنفنيست وأقامت بعض عملها على نقد جاكبسون على وجه لا يناقضه بقدر ما يجاوزه باستيعابه وتوسيعه للمفاهيم المأخوذة عن ليونز، وكان تركيزها أشدّ من سابقها على مفهوم «الملكة الثّقافيّة» المتضمّنة للمعارف ولإيديولوجية معيّنة.

إنّ هذه النّظرة السريعة لَتُبيّن أنّ اللّغويين ـ في دراستهم للاستعمال اللّغوي ـ قد اتّفقوا اتّفاقاً كبيرًا على الاهتمام بما هو خارج عن النّصّ سواء أ فِي صورته الدّنيا (جملة منفذة واحدة) أم في صوره القصوى، وأنّهم قد اشتركوا في اعتبار المجتمع نتيجة اشتراكهم في اعتبار التّواصل الذي هو وجه من وجوه التّعامل الاجتماعيّ، كما اشتركوا في اعتبار السّياق واعتبار الدّلالة. وثلاثتهم كما رأينا راجعة إلى قضيّة واحدة. إنّهم على اختلاف مشاغلهم ومدارسهم يلتقون عند أمور تؤكّد على الوجه غير اللّغويّ الخالص من دراسة اللّغة، تأكيدا يجعل اللّغويّ يتساءل كيف يمكن قراءة النّصّ قراءة لغويّة خالصة، إذا كان النّصّ في وجوده يقتضي ملكة تواصليّة تجاوز الملكة اللّغويّة، ويزداد سؤاله إلحاحا إذا أمعن في ما يقترحه بعض اللّغويّين في دراسة جوانب من هذه الملكة التّواصليّة.

7.2.3. المتخاطب في حالة تكليمه المخاطب

ليست الثّقافة الحاصلة في الوقت الراهن هي المحدّد الوحيد للملكة التّواصليّة، بدليل وجود حالات يكون هدف التّواصل منها الاستخبار

[1] أنظر المرجع المذكور في الإحالة 58 ب.

أي تزويد المعرفة الثقافيّة. هذا وإن كان لا يوجد شخص، ولو كان طفلا جاهلا، فيعتمد على محصول ثقافِيّ معيّن محدود. وفي التّعامل الاجتماعيّ حالات تبيّن وجوها من العقاب تسلّطها المجموعة على من يدخل الحديث بدون معرفة مسبّقة.

إذا أخذنا التّواصل في حالته الدّنيا، أي في حالة التّعامل الثّنائيّ، فإنّنا نلاحظ أنّ المتكلّم يصدر القول بحسب المخاطب، ونوع علاقته به. إنّها ظاهرة واقعيّة لاحظها القدماء ورجال البلاغة. وهي من البديهيّات المستنبطة من الحياة العامّة ونجدها في عبارات مثل «فلان لا يعرف كيف يكلّم النّاس» «فلان يكلّم كُلاًّ بلغته. «لقد عبّر عن ذلك المحدثين بانطلاق المتكلّم في حديثه من تصوّرين:[1] تصوّر لنفسه وتصوّر لمخاطبه. ولقد تبيّن بملاحظات عديدة أنّ التصوّر الواحد غير قارّ عند الشّخص الواحد وإنّه لا يتصوّر التّصوّرين مستقلّين، بل في جدلية معيّنة بينهما. فرئيس القسم لا يكلّم الموظّفين كما يكلّم المدير العام. ولا يكلّم الموظّف الشّابّ الكسول كما يكلّم الكهل. ولا يكلّم زوجته كما يكلّم هؤلاء جميعا. فهو يتصوّر نفسه دائما بالنّسبة إلى ما يتصوّره من شخصيّة المخاطب ومن علاقته به. وإذا رأينا رئيس قسم يكلّم الموظّف الشّابّ كما يكلّم المدير العام وكما يكلّم زوجته، فلسبب معيّن يرجع إلى تصوّره الخاصّ لنفسه، وإلى تصوّر خاصّ له عن المخاطبين. وهي حالات تلعب فيها الشّخصيّة دورا أساسيّا، ومظاهرها العلميّة متنوّعة جدّا تبرز في الدّرجات المختلفة التي يكون عليها نجاح المتكلّم أو فشله في العلاقات الاجتماعيّة.

ويمكن التّعبير عن هذا عن طريق السّؤال:

---

[1] المرجعان المذكوران في الإحالة 58.

1 ـ تصوّر المتكلّم لنفسه بالنّسبة إلى المخاطب: من أنا حتّى أكلّمه هكذا؟

2 ـ تصوّر المتكلّم للمخاطب بالنّسبة إلى نفسه: من هو حتّى أكلّمه هكذا؟

والسّؤالان متلازمان يعمل الواحد منهما في الآخر لتكوين الكلام.

وليس من اللاّزم أن يكون التّصوّر صحيحا في حالتيه. فلو كانت الصّحّة قاعدة لما وُجدت المشاكل في التّعامل الاجتماعيّ اللّغويّ.

وهذه الملاحظات التي جعلها بعض اللّغويّين جزءا من ملكة التّواصل، تجعل الدّراسة اللّغويّة تجاوز نفسها. ذلك أنّ التصوّرات التي ينطلق منها المتكلّم وتجعله قادرا على أداء الملكة اللّغويّة في صورة استعمال معيّن للجهاز، أي في صورة نصّ، إنّما هي تصوّرات تعكس وعي المتكلّم بدوره الاجتماعيّ العامّ، في المعنى الاجتماعيّ لكلمة دور[1] بما تتضمّنه من وجود أنماط سلوكيّة معيّنة تخضع إلى قيم اجتماعيّة منظّمة في سلّم قيميّ داخل تنظيم اجتماعيّ يحتوي على فئات وطبقات. وهي أشياء في مجموعها تُرجِعُ الدّارس إلى علم الاجتماع. كما تعكس هذه التّصوّرات وعي المتكلّم بدوره الاجتماعيّ الخاصّ أي الذي يلعبه، في المعنى المسرحيّ، في الظّرف الزّمانيّ المحدّد لتواصله مع مخاطب معيّن، وتعكس التّصوّرات أيضاً مدى وعي المتكلّم بدور المخاطب العامّ وبدوره الخاصّ المحدود بظرف التّواصل.

وإنّ مثل هذه التّصوّرات هي ممّا يشارك في تكوين مجموعة

---

[1] أنظر تعريف الدّور الاجتماعيّ Le Rôle Sociale في:

Guy Rocher, Introduction à la sociologie générale, livre I. L'action sociale. Points 1968 p 45.

الافتراضات المتضمّنة داخل النّصوص والتي أكّد على دراستها ووجوب الاهتمام بها الدّارسون للعمل الاجتماعيّ (البراغماتية) والمهتمّون بالتّواصل، والمهتمّون بوضع دلالة تجاوز النحو التقليدي، وجميعها اهتمامات تلاقي مشاغل الفلاسفة والمناطقة.[1]

إنّ الفقرة السّابقة والتي قبلها، بإشاراتها إلى اتساع الاهتمام بالقضيّة، وإلى اتّساع مختلف المختصّين المشتغلين بها، لتُظهِران بجلاء أنّ قسما لا بأس به من تصوّر اللّغويّين لدراسة الاستعمال النّصّي، تتضمّن الإحالة إلى جوانب غير لغويّة خالصة من القضيّة، وتتطلّب اشتغالاً مشتركاً بين العلوم.

إنّ هذه النّاحية مازالت تحتاج إلى الكثير من التّعمّق. ولكنّها رغم ذلك كافية ليتساءل المرء: أليس العجيب أن «تقصّر» القراءة على اللّغة في حين أنّ علمها يحيل نفسه إلى غيره من العلوم؟

إنّ هذا التّساؤل يزداد قوّة، إذا ما تفطّنّا إلى أنّ اللّغويّين في تشبّثهم بمبدإ التّواصل لا يوقفون ملاحظاتهم عند المتكلّم، بل ينظرون أيضاً في الطّرف الآخر.

8.2.3. المتخاطب في حالة قبوله نصّ الخطاب:

لقد لاحظنا سابقا، أنّ المتخاطب في الجهاز شخص مجرّد يتحوّل إلى متكلّم أو مخاطب حالما ينزل إلى واقع الاستعمال. ودرسناه في حالة التّكلّم، ورأينا أنّ دراسته تقتضي اعتبار الطّرف الآخر.

---

[1] يكفي للدّلالة على ذلك أنّ دراسة العمل اللّغويّ من حيث صورة للعمل الاجتماعيّ قد تفرّع عن دراسة الفيلسوف الإنجليزي (Austin) وليس من الغريب أنّ الخلاصة التي ينتهي إليها Jef-Verschueren أنّ البراغماتيّة يجب أن تكون جزءا من فروع علم الاجتماع يسمّى علم الأجناس المنهجي أنظر: مجلة Communication n°32 1980 p 283.

إنّ دراسة المخاطب شبيهة بدراسة المتكلّم. فهي تثير القضايا نفسها وتبرز إلى أيّ حدّ يحيل لغويّو الاستعمال أنفسهم إلى الحقيقة غير اللّغوية.

إنّ أوّل ما نلاحظه في شأنه أنّ له، هو أيضاً، ملكة خاصة متضمّنة داخل الملكة العامّة ولا شكّ أنّ دراسة ملكة المخاطب تثير ما أثارته ملكة المتكلّم من قضايا نرى فيها الرّأي نفسه. ولكنّه لا شكّ أنّ ملكة المخاطب لا تنطبق على ملكة المتكلّم. وإنّه بقدر الاختلاف يتكيّف القبول.

إذا أخذنا متخاطبَيْن من مجموعة لغويّة واحدة، أي من عصر واحد ومكان واحد وفئة اجتماعيّة واحدة، ودرسنا لغة كلّ منهما، فلا بدّ أن نجد قسما لا بأس به مشتركا من المعجم ومن التّراكيب الصّرفيّة والنّحوية. وإذا كان هذان المتخاطبان في الآن نفسه يتعاملان حسب ملكتين ثقافيّتين متشابهتين، فالنّتيجة أنّ رسالة المتكلّم تصل إلى المخاطب وهي أقرب ما تكون إلى الكمال، حتىّ وإن قُدِّمَتْ على صورة ناقصة، بدليل وجود حالات اجتماعيّة معيّنة يقول فيها المتكلّم كلمّة واحدة فيقبل المخاطب الرّسالة كاملة والجالسون لا يتفطّنون إلى شيء ممّا كان بينهما.

فإذا كان المتخاطبان من مجموعة لغوية مشتركة ولكّنهما من فئتين مختلفتين فملكة كليهما اللّغوية تختلف عن ملكة الآخر، وقد تختلف الملكة الثقافية. ولكنّ الرّسالة تصل رغم ذلك، بصورة أقلّ، لوجود مشترك في الملكة اللّغوية العامة، والملكة الثقافية العامة. وقد يزداد الاختلاف بين الملكتين، فتزداد الصعوبة وقد تصل الرسالة رغم ذلك بفضل مجهود معيّن يقوم به كلاهما. وقد تغيّر منها ما تغيّر، ولكنّه لا بدّ أن يصل منها شيء ولو على صورة مغايرة.

لهذه الحقيقة مظاهر واقعيّة متنوّعة في الحياة العامّة. وقد تكون وراء أزمات ثنائيّة أو اجتماعية كثيرة، وقد لا تصل إلى التأزّم. وذلك خاصّة في الحالة التي يكون فيها المتخاطبان من زمنين مختلفين. ففي هذه الحالة لا توجد صلة مباشرة بين الطّرفين. وكلاهما ذو ملكة لغويّة وملكة ثقافيّة تخالفان ملكَتَيْ الآخر. وفي هذه الحالة تصل الرّسالة بمجهود معيّن من المخاطب، تتناسب شدّته طردا مع اختلاف الملكتين. وفي مثل هذه الحالة أيضاً يكون المخاطب متعدّدا، فتتعدّد بذلك مظاهر القبول بتعدّد الملكات اللّغوية وتعدّد الملكات الثقافية. ولكنّ التّعدّد لا يعني أبدا أنّ الرّسالة لم تعد هي الرّسالة، لأنّه في مثل هذه الحالة نجد المخاطب مهيّئا ثقافيّا ولغويّا على صورة معيّنة تجعله يقبل مجموع الرّسالة إن لم يقبل أجزاءها. نجد هذا في الوثائق التّاريخيّة ونجده في النّصوص الأدبيّة.

إنّ اللّغويّين لم يهتمّوا كثيراً بالتواصل بين زمنين مختلفين، ولكنّنا أشرنا إليه لإظهار جانب من جوانب التّعدد في قبول الرّسالة، ولنبيّن أنّه في المنطق الحاليّ لدراسة التّواصل يجب على اللّغويّ ألاّ يذهب كثيراً مع مبالغات النّقاد النّاتجة عن تأكيدهم على تعدّد القراءات، في معنى تعدّد الفهم، ولنبيّن أنّ اللّغويّين في دراستهم للتّواصل يراعون ملكة المخاطب الثّقافيّة بقدر ما يراعون ملكة المتكلّم ولا يقفون عند الرّسالة.

والشّبه كبير بين المتكلّم والمخاطب في هذا الشّأن. فالأمر يرجع إلى عوامل وحالات نفسية تفعل في عمليّة فكّ الرّمز، كما يرجع إلى هذه الملكة الثقافيّة المتضمّنة للمفاهيم الاجتماعيّة، فيرجع أيضاً إلى تصوّر لنفسه وتصوّر لمكلّمه:

1 ـ تصوّر المخاطب لنفسه بالنّسبة إلى المتكلّم: من أنا حتّى يكلّمني هكذا.

2 ـ تصوّر المخاطب للمتكلّم بالنّسبة إلى نفسه: من هو حتّى يكلّمني هكذا.

وليس معناه إلاّ وعي المخاطب بدوره الاجتماعيّ العامّ وبدوره الاجتماعيّ في حالة التقبّل، ووعيه بدور المتكلّم في عمومه وخصوصه أيضاً. كما بيّنا منذ حين.

إذن لا يعني تقبل الرّسالة عند اللّغويّين الذين يدرسون الاستعمال مجرّد وجود المخاطب أمام نصّ مغلق في الهواء، إنّه تقبّل يقوم على عمليّات معقّدة شديدة التّعقيد مازالت تحتاج إلى الدّراسة، ليست الملكة اللغويّة إلاّ بعض عناصرها. فهو يقبل بما في ذهنه من الجهاز العامّ، وبما له من ملكة تواصليّة تجعله قادرا على فكّ الرّمز حسب قواعد نفسيّة معيّنة معتمدا في ذلك على ملكة ثقافيّة معيّنة في صورة معلومات جزئيّة وفي صورة إيديولوجيّة عامّة، كما يعتمد على مجموعات من التّصوّرات والافتراضات المستندة إلى معرفته الثّقافيّة وإلى قدرات منطقيّة معيّنة طبيعيّة فيه.

يلاحظ القارئ، أنّه إضافة إلى انعدام ما يثبت للنّص وجودا داخل الجهاز، قد وضع لغويّو الاستعمال النّصّ على صورة تمنعه من أن يكون منغلقا على نفسه، لوجوده في علاقة مع المتكلّم به وعلاقة مع المخاطب به وهذا ممّا يجعله في علاقة جدلية بين المتكلّم والخطاب، أشرنا إليها في ذكرنا المقارن بين الملكتين، وفي التّصوّرات المصاحبة لعمليّتَيْ وضع الرّمز وفكّه، ونلخّصها في ما يلي، مع زيادة ما يقتضيه السّياق، سياق قولنا، والسّياق الذي هو لبّ الاستعمال اللّغويّ.

9.2.3. المتخاطبان في حالة التّواصل

ليس المتخاطبان، كما هو الشّأن في الجهاز، في حالة التّواصل مجرّدَيْنِ بل شخصَيْنِ معيّنين في السّياق.

قد يبدو للقارئ أنّنا ـ بعد تأكيدنا على أنّ السّياق هو الفاصل بين دراسة الجهاز ودراسة الاستعمال ـ قد أهملناه وتركنا الحديث عنه. وليس ذلك صحيحًا. وإنّما هو موجود ضمنيّا في كلّ ما ذكرناه.

إنّ أهمّ جزء في ملكة المتخاطب الثّقافيّة وعيه بالظّرف المكانيّ الزّمانيّ الذي هو فيه ووعيه بالضّغوط الثّقافيّة التي يسلّطها عليه موضوع الحديث ونوعه. وإنّ نجاح اتّصاله أو فشله في نطاق التّعامل الاجتماعيّ لَرهين بنوع وعيه للظّرف، واستجابته لضغوط الموضوع ونوعه إضافة إلى العوامل التي ذكرنا. والموضوع لا بدّ أن يكون متّصلا بمرجع معيّن. وهو مرجع بين أمرين: إمّا أن يكون مرجعا ثقافيّا صرفا (معلومات عامّة، مفاهيم مجرّ.دة...الخ) إمّا أن يكون تصوّرا لشيء جامد أو متحرّك خارج عن شخصيّتي المتخاطبَيْن وعن النّصّ مثلا. وهذا الشّيء عند تناوله في التّواصل يملي ضغوطا معيّنة تضاف إلى الضّغوط الحاصلة من التّصوّرات التّعامليّة بين المتخاطبَيْنِ.

إنّ هذه الأمور متشابكة ولا توجد في الحقيقة على صورة عناصر مستقلّ بعضها عن بعض. إنّ رسم استعمال الجهاز (النّصّ) في الوسط بين متكلّم ومخاطب، ورسم المرجع أو السّياق في جهة معيّنة من الشّكل فوق كلمة النّصّ أو تحته، إنّما هو رسم مبسّط اقتضاه منهج التّحليل ولا وجود لاستقلال هذه العناصر في الواقع اللّغويّ.[67]

إنّ كثيراً من العبارات العفوية المستعملة عند الكتّاب تُدْخِلُ في ذهن القارئ العاديّ أنّ المرجع مثلا مستقلّ عن استعمال الجهاز، وعن المتخاطبَيْنِ. ولكنّه في واقع الأمور لا يشكّل مع الاستعمال والجهاز والمتكلّم والمخاطب سوى عناصر لحقيقة واحدة هي التّواصل من حيث

---

[1] نشير إلى الرسم المذكور في الفقرة عدد(4-2-3) وإلى الشكل الذي وضعه جاكبسون.

هو نوع من أنواع التّعامل الاجتماعيّ. ليست كلمة الاستعمال، كما بيّنا في المنطق اللّغويّ مجرّد مظهر عمليّ لنظريّة مجرّدة، بل هو مظهر عمليّ لنظريّة مجرّدة في حالة الإنتاج والاستهلاك معا من حيث هما مظهر من التّعامل الثّنائيّ أو مظهر من التّعامل الجماعيّ. وليس السّياق في المنطق اللّغويّ مجرّد المرجع، أو الشّيء المتحدّث عنه، بل المتكلّم والمخاطب من السياق أيضاً، لأن المتخاطبين في سعر البطاطا لا يرجعان في حديثهما إلى البطاطا الخارجة عن شخصيهما فقط، بل يرجعان في ما يرجعان إلى منزلة كل واحد منهما في المجتمع (الفئة ـ الطبقة ـ الدور ـ الوظيفة...) وإلى سلّم معيّن من القيم الاجتماعيّة المشتركة بينهما أو المختلفة، يعتمدها كل على حدة في تقييم الأمور بحسب نظرة معيّنة إلى العالم، أو بحسب إيديولوجيّة معيّنة، وليست هذه الحقيقة خاصة بالمواضيع السخنة. بل تتعدّاها إلى أكثر المواضيع حيادا، كالأحاديث المتبادلة بين غريبين والدّائرة حول جمال الطّقس وفساده. ففي مثل هذه المواضيع لا يرجع المتخاطبان إلى الشّمس البازغة والسّماء الممطرة فقط، بل يرجعان أيضاً إلى ما يفترضه كلّ منهما تقييما مشتركا بين كلّ الناس.

وافتراضهما هذا يقوم على جهل الواحد لشخصيّة الآخر جهلا يدعوه في تصوّر نفسه إلى تجريد شخصيّته من بعض خصائصها ليتكلّم كلاما نمطيّا يُوَجَّهُ إلى مخاطب يتصوّره على صورة شخصيّة نمطيّة محايدة في انتظار تشكّلها في ذهنه. وسرعان ما تتميّز شخصيّة المخاطب أثناء الحديث بفضل معلومات يستقيها من المحيط ومن مظهره بالاعتماد على معلومات افتراضيّة يتقبّلها من لهجة المخاطب وطريقته في التّعبير عن الطقس. فإذا بالحديث يتكيّف لا حسب تغيّر الطّقس بل حسب سياق النّصّ وتداعيه، وحسب التّصوّر الجديد الذي يتحصّل في ذهن الواحد عن شخصية الآخر، وما يتبعه من تحوير في نظرة كلّ واحد إلى نفسه

بالنّسبة إلى غيره. وقد يسرع أحدهما إلى تحديد شخصيّته بالألفاظ في كلامه على صورة من الصّور مفترضا في أغلب الأحيان أنّ صاحبه فاعل مثله، هذا إذا لم يتشجّع ولم يسأله مباشرة عن حالته المدنيّة. واعتمادا على ما يتحصّل أخيرا في ذهن كلّ واحد منهما عن شخصيّة الآخر، ينقطع التّواصل أو يأخذ مجرى معيّنا يراعي فيه المتكلّم شخصيّة المخاطب بقدر ما يراعي شخصيّته والعلاقة التي بشخصية مخاطبه في نطاق الدّور الاجتماعيّ أو النّمط الاجتماعيّ، إن لم تكن في إطار المنزلة الاجتماعيّة نفسها. ويقع ذلك على صور نسبيّة مختلفة تتعامل جدليّا مع مقاصد المتخاطبين ومع الأشياء التي في المحيط، ويصاحب كلّ ذلك، كما بيّن دارسو العمل اللّغويّ، لمجموعة من الافتراضات الدّلاليّة يتضمّنها النّصّ الذي يصدره المتكلّم ويتقبّلها المخاطب على صورة من الصور حسب موقف قد يكون افتراضا مسبّقا قبل بداية عمليّة التخاطب.

3.3 خـــاتمـــــة:

1.3.3. ضـرورة تحوير شكـل جاكبســـون

إنّ شكل التّواصل الذي وضعه جاكبسون لبيان الوظائف اللّغوية لم يكن إلاّ استغلالاً لآراء وُجِدَتْ عند علماء الأخبار، واستغلالا لمقترحات سبقه إليها اللّغويّون. ولكنّه كان تحويرًا طريفًا وتأليفا كان به الفضل في نشر مفهوم التّواصل اللّغويّ على هذا الشّكل، غير أنّه كان مبسّطا جدّا، وقد وضع في فترة لم تتطوّر فيها الآراء في الملكات الذّهنيّة المصاحبة للّغة ولم يتطوّر فيها علم الاجتماع اللّغويّ ونظريّات التّواصل والعمل اللّغويّ، ومختلف الآراء في الدّلالة وصلتها بالسّياق وبمجموع الفرضيّات المطروحة عند البراغماتيّين واللغويين الأجناسيين

(الأتنولوجيين) والاناسيين الأنتروبولوجيين. إنّ التقدّم الكبير الذي عرفته الدّراسات اللّغويّة، يقتضي من اللّغويّين إعادة النّظر فيه لاستيعاب الأشياء التي ذكرناها آنفاً.

وفي هذا، لا بدّ من التّأكيد على ظاهرة في الدّراسات المهتمة بعمليّة التّخاطب. وهي أنّ بعض الدّارسين يتعصّب إلى مظهر التّعامل الثنائي فيها على وجه يجعله يهمل وجود المشترك بين المتخاطبَيْنِ، ويؤكّد على النّاحية الفرديّة، بطريقة تجعل القارئ يتصوّر المتخاطبَيْنِ وكأنّهما لا يتكلّمان لغة واحدة. فينتج عن هذا خلط بين دراسة الجهاز ودراسة استعماله، مع عدم التفطّن إلى الجدليّة القائمة بين الدّراستين والتي تجعل الواحدة منهما تغذّي الأخرى وتطوّرها بطريقة تفيد دراسة الجهاز أكثر ممّا تفيد دراسة الاستعمال، حسب ما بيّنا سابقا، كما ينتج عن الخلط بين الدّراستين الخلط بين الوحدة الموضوعيّة الغرضيّة التي يأخذها النّصّ من وجوده في سلسلة التواصل ومفهوم الوحدة اللغويّة. ذلك أنّ الوحدة التي يأخذها من وجوده بين المتخاطبَيْنِ، تختلف اختلافا كاملا عن المفاهيم المنهجيّة التي تجعل الجهاز مجموعة من الوحدات المرتّبة حسب مستويات وعلاقات معيّنة، وهذا الاختلاف هو الذي يمنع النّصّ من احتلال مكانة الجملة في الجهاز.

واعتمادا على هذا، وعلى ما جاء في القسم الفارط، لا بدّ من تحوير للشّكل الذي قدّمه جاكبسون على طريقة:

1 ـ تؤكّد على السّياق الماديّ والاجتماعيّ العام الذي يحيط بكلّ مخاطب، وتؤكد على المجتمع بمؤسّساته المختلفة(ثقافة، تنظيم..)، وتركّز خاصّة على مؤسّسته اللّغويّة المتمثّلة في صورة جهاز نظريّ مجرّد يتجسّد في ملكة لغويّة عامّة يمتلكها المتخاطب المثالي.

2 ـ وتتضمّن العوامل المختلفة التي ذكرناها والتي تمكّن من تحويل هذا الجهاز القائم على الجملة وعلاقتها السّياقية إلى صورة نصّ مخصوص تحكمه العوامل الظّرفية والنّفسيّة والاجتماعيّة (من ثقافيّة وغيرها).

إنّ مثل هذا التحوير لازم، حتّى يدرك القارئ العربيّ:

أ ـ أنّ المعارك بين اللّغويّين لا تعني أبدا أنّهم لم يصلوا إلى حقائق.

ب ـ أنّ هذه الحقائق وقتيّة، شأنها في ذلك شأن كلّ الحقائق العلميّة.

ج ـ أنّ هذه الحقائق تحوّر بالتطوير واستكمال النقص، وطرح الزائد بالحذف،

د ـ أنّ التحوير يقع داخل العلم ذاته، ولا اعتبار للآراء النّقديّة والأدبيّة، ما لم تُثِرْ عند اللّغويّ أسئلة تقوّي المنهج والنّظريّة ولا تمسّ من وجودها.

هـ ـ وذلك أنّ اللّغويّ ينظر إلى اللّغة نظرة عامة، تجاوز النّظر النّقديّ الضّيّق الشّائع في دراسة الأدب.

2.3.3 ـ دراسة الاستعمال تقتضي التوسّع في القراءة:

يتبيّن ممّا سبق أنّ دراسة الاستعمال تقتضي التوسّع في القراءة اعتمادا على نظرة عامّة للنّصّ تبيّن لنا أنّه حقيقة واقعيّة وأنّه في الواقع لا يوجد غير النّصوص، وإن كانت على شكل نصوص دنيا، أي جملا منفّذة مستقلة، كما تبيّن لنا أنّ الفرق، بين هذا الواقع الملموس الذي يمثّله النّصّ وبين عالم الجهاز النّظريّ المجرّد، فرق يتجسّد في وجود السّياق المقاميّ العامّ الذي يعطي للنّصّ دلالة خصوصيّة مجاوزة لدلالة الجهاز. ولمّا كان السّياق هو الفارق بين الجهاز واستعماله في صورة

نصّ، حاولنا دراسته فتبيّن أنّ كلّ اللّغويّين الدّارسين للاستعمال يؤكّدون عليه، مبيّنين الجوانب النّفسيّة والاجتماعيّة فيه، مما يدل على أنّه لا معنى للنّصّ عندهم بدون وجوده في تعامل اجتماعيّ نفسيّ. إنّ حذف هذه العناصر غير اللّغوية لا تعني عند اللّغويّ سوى التّجريد الهادف إلى استخراج الجهاز النحوي المولّد للجملة حسب خصائصها الثابتة والصالحة لكلّ المقامات، وإنّ إرجاع العناصر غير اللغويّة لا يعني عنده سوى العودة إلى دراسة خصوصيات في الاستعمال لا يمكن تجريدها داخل الجهاز.

وحسب هذا المنظار اللّغويّ، كلّ نظرية للقراءة اللّغويّة إذا أرادت أن تعتمد على الأصول اللّغويّة المستعملة في دراسة تنفيذ الجهاز، أي في دراسة النّصّ، فعليها أن تقرأ النّصّ باستعمال ملكة لغويّة لا شكّ، وأيضاً باستعمال ملكة ثقافيّة عامّة من جوانبها ما أذكره للتّمثيل لا للحصر، وهو وضع النّصّ في نوع معيّن من المواضيع والأغراض والأنماط القوليّة، وتسليط إيديولوجية معيّنة لفهمه حسب ما لدى القارئ من تصوّر لصاحب النصّ وملكاته وأغراضه ومجتمعه.

لسنا هنا نقدّم نظرة نقديّة، ولا نظريّة في النّقد، ولسنا نتحدّث في النّصّ الأدبيّ. وإنّما نقدّم ما يتصوّره اللّغويّ، في شأن قبول المخاطب للنّصّ وهو تصوّر يُظْهِرُ أن اللّغويّ بقدر تشبّثه بحدود علمه في دراسة الجهاز، يفتح عند دراسة الاستعمال الباب لعلوم عدَة، على وجه يجعل القراءة اللغويّة الخالصة مستحيلة لا بد من تعويضها بقراءة تشملها وتشمل معها الجوانب النّفسيّة والاجتماعيّة على صورة ما، نترك النّظر فيها إلى من يهمّهم أمر القراءة وكيف تكون.

IV. خاتمة عامّة

1.4. خلاصة عامّة

لقد أُستُعْمِلت اللّغة، منذ القديم، وسيلة للنّقد الأدبيّ. وكثُر هذه الأيّام استغلال مفاهيمها في بناء مدارس نقديّة عديدة، لم يتردّد بعض أصحابها وقسم كبير من الجمهور، لكثرة ما فيها من هذه المفاهيم، في اعتبارها من فروع علم اللّغة. وإنّني، وأنا اللّغويّ المتعلّم السّاعي إلى معرفة هذا العلم كنت أشعر منذ سنوات بالحدس أنّ شغفي بالأدب من نوع يخالف شغفي بعلوم اللّغة، وأنّ الّذي منّي يقرأ الأدب ويتمتّع ببعضه ويسخط لبعضه مخالف للذي هو منّي يشتغل باللّغة. و كثيراً ما استعملت مع طلبتي علمي ببعض المبادئ عند شرح النّصوص. فرأيت نفسي ورأيتهم يشغفون بلعبة التّحليل شغفا مخالفا لما يكون من أنفسهم عند القراءة. وخطر في ذهني عندئذ أنّه لا قراءة إلاّ ما يفعله المرء في الحقيقة وهو تحويل الرّمز المكتوب إلى أصله المنطوق وفهمه فهما مباشرا كلّيا لا تجزئة فيه، إنّه كالماء تلتذّ بشربه وأنت تشربه، أو كالخمرة تسري في دمك وأنت تتجرّع كأسها، أو كالحب تعيشه وأنت تفعله. وأمّا ما انتشر عند النّقاد من لفظ القراءة فمجاز. وهو كتحليل الماء إلى أكسجين والهيدروجين، بعد النّشوة، وتشريح الأعضاء ودراسة وظائفها بعد المتعة، ولاحظ الفرق، حتّى في التّعبير، بين القراءة وما يصاحبها من المتعة، وبين التّحليل المسمّى مجازا بالقراءة وما يصاحبها من جفاف العبارات ومن تجزئة تقتل المتعة التي في الكلّ.

وزرع كلّ ذلك في النّفس سؤالا كاليقين: ألا تكون القراءة الأدبيّة، في معناها الحقيقيّ، تعزّ على كلّ ما سمّيَ مجازا بالقراءة؟ ولمّا كنت من

غير النّقّاد، وكان بعضهم يحشر علمه في اللّغويّات حتّى كأنّه منها، تركت ذلك السّؤال إلى غيره وهو: أيمكن لعلم اللّغة أن يجعل من أغراضه بيان الأدبيّة على وجه يجعله بمفرده كفيلا ببيانها؟ ولقد حاولنا في الإجابة أن نلتزم بالأصول اللّغويّة بقدر ما لنا من علم بها. فتركنا نظرة النّاقد والأسلوبيّ والبلاغيّ والإنشائيّ لأنّنا لو نظرنا نظرتهم، وأخذنا بآلاتهم، لرأينا الأشياء برؤيتهم، ولاِحتجبت عنّا القضيّة. ورأينا في دراستها ألاّ نخرج من النّظريّ، ذلك أن علم اللّغة قد قامت أصوله، واتّضحت مناهجه، فصار له نظام نظريّ لا بد من اعتباره والمحافظة عليه بالتّأمين على سلامته ممّا يشوبه، وترميمه بما يزيده قوّة، وليس للّغويّ منّا أن ينقضه أو يفنّده ما لم تدع الحاجة إلى نظام أقوى منه، وأشمل. وعلى هذا لم نتعرّض إلى وجوه التّطبيق ومحاولة النّقّاد استعمال اللّغة في التحليل. بل نظرنا إلى المسألة من داخل العلم، فرأينا أن من قال مجازا بالقراءة اللّغويّة، يعني بها التّحليل اللّغويّ، لمفترض، وإن لم يصرّح أنّ قراءته يمكن أن تقعّد لها الأصول وتسنّ لها المناهج، أي أن تعمل في نظام نظريّ معيّن. واِستخرجنا من هذا أنّ نظريّة القراءة اللّغويّة متى قامت، فليس لها إلاّ أن تكون لغويّة. ولمّا كانت تبحث في نصوص من نوع خاصّ، وتدرس استعمالا للّغة معيّنا، رأينا أنّه إذا قامت لها نظريّة، فشأنها أن تكون فرعا من النّظريّة الكبرى.

ولقد ذهبنا في علاقة هذا الفرع بأصله مذهب القدماء في الأصل والفرع لقيام آرائهم فيها على مبادئ من المنطق لم تُظْهِر الأيّام غير فطنتهم فيه، وهو أنّ الفرع وإن تميّز عن الأصل بأشياء بها يختصّ، لا يخرج عن أصول الأصل بالنّقض والتّفنيد، إلاّ متى اجتمعت الفروع على قِصَرٍ فيها. فأخذنا الدّراسة بناء على ما قدّمنا بأصول النّظريّة اللّغويّة، فرأيناها على قسمين: قسم في ما اقترح دي سوسير بتسميته بألسنيّة اللّغة، وقسم في ما سمّاه بألسنيّة الكلام. فنظرنا في أمرين سمّيناهما نظريّة الجهاز أو

دراسته، ودراسة الاستعمال، لاجتناب اختلاف العلماء في الحدود بين اللّغة والكلام. ثمّ انطلق عملنا من مقدّمتين، أولاهما أنّ القراءة اللّغويّة تُفهم على أنّها قراءة النّصوص الأدبيّة وأنّه يلزم للّغويّ ـ محافظة على الأصول ـ أن يبسط قضيّة النّصّ من حيث هو ظاهرة في اللّغة بدون تمييز ولا تفضيل، وثانيتهما أنّ كلّ دراسة للاستعمال لا تسعى في أغلب أعمالها إلاّ إلى استكمال الجهاز، بحيث أنّ دراسة الجهاز أهمّ وأسبق، والابتداء بها لازم لأنّ نظريّة الجهاز صلب الدّراسة اللّغويّة حسب ما أجمع عليه اللّغويّون على اختلاف مدارسهم وأوطانهم، إلاّ البعض منهم ممّن لا يحسب له في أعمالهم حساب.

ورغم مظاهر الاختلاف والسّرعة في عرضنا الأمور، فقد تبيّن في القسم الأوّل أنّ الوضع الحاليّ للنّظريّة اللّغويّة يقوم على رفض النّصّ وحدة من وحدات الجهاز، وأنّ الآراء السّاعية إلى إلحاقه لم تصل بعد إلى ما يبرّر أنّه معوّض للجملة ما دام النحو المنتج للجملة منتجا للعلاقات النسقيّة بين الجمل، بحيث أنّ كلّ نظريّة للقراءة غرضها أبيّة النّصّ، لا تقوم على أسس لغويّة متينة متى أرادت أن تكون لغويّة وذلك:

أ ـ إذا أرادت أن تكون نظريّة قائمة على اعتبار النّصّ وحدة لغويّة.

ب ـ إذا أرادت أن تُبنى على المفهوم اللّغويّ القائم على انغلاق الجهاز على نفسه في صورة متماسكة.

ج ـ إذا كانت نظريّة مستغلّة لمناهج التّجريد اللّغويّ.

وإنّنا نوضّح، خضوعا لما يدعونا إليه القلم من احتراز، أنّنا أرسلنا ما رأينا في حدود علمنا، فالأمر مختلف متى أراد الدّارس للأدب أن يستوعب جهازا آخر غير الجهاز اللّغويّ، وبدون استعمال المفاهيم اللّغويّة المرتبطة به وذلك:

- إذا أراد أن تكون نظريّته قائمة على اعتبار النّصّ وحدة من نوع خارج عن مفهوم الوحدة اللّغويّة،
- إذا أرادها نظريّة تقوم على اِنغلاق متماسك ذي خصائص متميّزة عن خصائص النّظام اللّغويّ،
- إذا أرادها أن تكون نظريّة مجرّدة لا تستعمل مناهج التّجريد اللّغويّ.

وسبب الاحتراز أنّنا نأبى الدّخول في مناقشة مع اللّذين يحاولون بناء علم للأدب مستقلّ عن العلم اللّغويّ، وإن كنّا نستغرب استعمال بعضهم للمفاهيم اللّغويّة على غير ما يريد أهل اللّغة، وأنّنا لا نستطيع مسبّقاً نفي إمكان وجود علم جهازيّ للأدب مستقلّ بمنهج خاصّ ومفاهيم خاصّة ووحدات تحكمها قوانين خاصّة في صورة متماسكة قابلة للتّجريد وذلك على غرار العلوم الجهازيّة الأخرى المُستعملة للّغة (العلوم الصّحيحة مثلا). فالرياضيات مثلا علم في شروط إنتاج النصّ الرياضي بتحديد موضوعه ومعجمه وصنف القواعد اللغويّة المستعملة فيه ونوع العلاقات الدلاليّة المعتبرة، وكيفيّة استعمالها. وكذلك النصوص الأخرى الفيزيائيّة والبيولوجيّة والمنطقيّة.

ولقد أكّدنا في بياننا لخلوّ القراءة اللّغويّة من سند نظريّ يقبل النّصّ، على النّاحية الشّكليّة لأنّ علم الجهاز لا يكون إلاّ مشكلنا..ولا تعني الشّكلانيّة مجرّد الاكتفاء بالجرس الصّوتيّ بل تتضمّن، في ما تتضمّن، الأشكال الدّلاليّة. فنبّهنا إلى أنّ كلّ محاولة لإدخال النّصّ ضمن وحدات الجهاز عن طريق مفهوم واسع للمعنى، لا يخضع لشكليّة لغويّة معيّنة، لا تؤدي إلاّ إلى ذوبان العلم اللّغويّ وانقراضه لفائدة علاميّة عامّة عليها أن تستوعب النّصوص جميعا بأنواعها، أي أن تستوعب، في ما تستوعب، نصوص المنطق والرياضيّات وأشرنا إلى صعوبة قيام مثل هذه العلاميّة في الوضع الرّاهن لأنّها تستدعي، في ما تستدعي، اكتشاف منطق جديد

من نوع جديد قادر على استيعاب كلّ النّصوص وتفسيرها ابتداء من النّصوص الخالية من كلّ منطق ظاهريّ كأقوال الشّعراء والمجانين إلى أكثر النّصوص تماسكا كالاستدلالات المنطقيّة ثم رأينا أنّه مبدئيّا يمكن أن نفترض نظريّة في القراءة اللّغويّة تأخذ أصولها من الجوانب غير المجرّدة داخل الجهاز أيّ من دراسة الاستعمال. فنظرنا إلى الاستعمال من ناحيتين: غرضه البلاغي، وكونه تنفيذ للجهاز.

فرأينا في النّاحية الأولى عدم ما يبرّر دراسة الأدب بعلم اللّغة بمجرّد أنّه يستعمل اللّغة، لأنّ ذلك يستدعي أن نظهر شيئيّة كلّ نصّ مهما كان نوعه، إظهارنا للأدبيّة وليس بالأمر السّهل. واعتمادا على ذلك ناقشنا الوظائف التي يقترحها جاكبسون. فوجدنا أنّ مفهوم الوظيفة الشّعريّة المنتشر عند مختلف المدارس النّقديّة مسلّما بدون مناقشة، إنّما هو مفهوم ضعيف قاصر، وأنّ الوظيفة الشّعريّة تصل بنا إذا تتبّعناها حسب منطق مقترحها ومن ذهب مذهبه إلى أشياء يفرضها الواقع كاعتبار بعض النّصوص التي يرفضها الجمهور آية في تجسّد الوظيفة الشّعريّة فيها وكالغموض الذي نصل إليه في التّفريق بينهما وبين الوظيفة المجاوزة للّغة.

أمّا في النّاحية الثّانية فقد بيّنّا أنّ ما يفصل دراسة الجهاز عن دراسة الاستعمال عند اللّغويين إنما هو الموقف من اعتبار السّياق، ووجدنا أنّه رغم اختلاف بعضهم في طريقة اعتباره، لم يخرجوا جميعا عن أنّ دراسة الاستعمال إنّما هي دراسة ما أبى التّجريد، وأنّ الذي يرفض التّجرّد إنّما هو السّياق المخصّص بالمادّة الواقعيّة وبالمجتمع المحيط والشّامل لطرفَيْ الخطاب. وحاولنا في هذا المجال أن نقدّم صورة تأليفيّة لمدارس مختلفة حاولنا أن نبيّن بها أنّه بقدر ما يؤكّد اللّغويّون على استقلال العلم اللّغويّ في دراسة الجهاز، يفتحون الأبواب لمختلف العلوم حتّى تشارك في دراسة الاستعمال المخصوص. وانتهينا بذلك إلى أنّ القراءة اللّغويّة متى أرادت أن تقوم على نظريّة في الاستعمال اللّغويّ فعليها أن تتّبع

النّظريّة العامّة في عدم اقتصارها على الظّاهرة اللّغويّة وفي عدم فصلها للنّصّ أيضاً عن الأدوات النّفسيّة والاجتماعيّة المشاركة في تقبّله.

4. 2.الأدب والتّعامـل الاجتماعيّ النّفـسيّ

إنّنا بوضعنا النّصّ هذا الوضع على غرار اللّغويين (أو حسب ما فهمناه من الفرق بين تجريد الجهاز من السّياق، ودراسة السّياق مع الاستعمال) قد وضعناه في صلب التّعامل الاجتماعيّ، دون أن نهمل تأكيد علماء الاجتماع على الجانب النّفسيّ من هذا التّعامل. ولسنا نفعل ذلك مساندة لاتّجاهات اجتماعيّة معيّنة، ولسنا نفعله لعقيدة نعتقد صحّتها. وإنّما هو علم اللّغة يدعونا إلى ذلك وقد اجتهدنا في البيان على قدر استطاعتنا.

لقد تحاشينا كثيراً في عملنا الحديث عن الأدب، محافظة على الأصول اللّغويّة الدّاعية إلى الشّمول. أمّا الآن وقد انتهينا إلى آخر تحليلنا فلا بدّ من القول: إن كان النّصّ عامّة يدخل في عمليّة التّخاطب التي هي مظهر من مظاهر التّعامل الاجتماعيّ، فليس من المعقول أن نُخْرِجَ نوعا معيّنا من النّصوص من هذا التّعامل، وإذا كان كلّ نصّ يقوم على جدليّة - بين المتخاطبين - تتّضح خاصّة في التّصوّرات والافتراضات التي ذكرنا وما يعتريها من تغيّر نتيجة التّعامل، فليس من المعقول أن نُخْرِجَ نوعا معيّنا من النّصوص من هذا التّفاعل الجدليّ، وإذا كان التّعامل الاجتماعيّ لا يكون إلاّ في تنظيم اجتماعيّ سياسيّ ثقافِيّ اقتصاديّ يُملي على كلّ فرد مشارك فيه أدوارا معيّنة تختلف باختلاف المقامات والعلاقات الاجتماعيّة المصاحبة لها، وتخضع (الأدوار) إلى أنماط سلوكيّة يحكمها سلّم القيم السّائد، أو قسم منه ويحكمها غليان التّفاعلات الاجتماعيّة بين النّاس والطّبقات والفئات ومختلف التّنظيمات والعلاقات في الثّقافة والسّياسة والاقتصاد، فليس من المعقول أن يخرج نوع معيّن من النّصوص من ذلك.

إنّ التعامل الاجتماعيّ يقع داخل تنظيم اجتماعيّ مكوّن من مجموعة من المؤسّسات القانونيّة والمعرفيّة، والتّخاطب من حيث هو مظهر من مظاهر التّعامل ليس مجرّد استغلال لهذه المؤسّسة الأساسيّة المسمّاة باللّغة. إنّ تعريف اللّغة بأنّها نظام لعلامات رمزية تُستعْمَل في التّواصل الاجتماعيّ، يقتضي أن تكون هذه المؤسّسة تُستَعْمَل لأغراض عديدة داخل مؤسّسات اجتماعية أخرى. إنّ رأي جاكبسون السّاذج القائل بأنّها تُسْتعمَل لنفسها في الأدب، زيادة على ما بيّناه من قصور، لا يفسّر لماذا كان الأدب من مجموعة المؤسّسات الثقافيّة داخل المجتمع. والجواب عن مثل هذا السّؤال يجاوز اللّغويّ. إنّه يُقدِّم إلى عالم الاجتماع، أي أنّه يجاوز الأديب نفسه.

إنّنا أعجز من أن ندخل في مناقشة مع علماء الاجتماع في مشكلة الوظائفيّة. ولكنّنا نعتقد أنّ الشّيء في المجتمع لا يوجد إلاّ للقيام بوظيفة معيّنة، ولا سيّما إذا كان في مؤسّسة قارّة ملازمة لكلّ المجتمعات على طول تاريخها كما هو الشّأن مع الأدب.

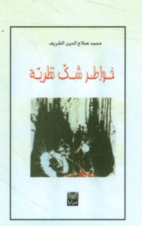
إنّ النّصوص القانونيّة، والنّصوص الرّياضيّة، والنّصوص البيولوجيّة، والنّصوص الفيزيائيّة والكيميائيّة، كلّها تمثّل مؤسّسات نعرف دورها المباشر في التّنظيم الاجتماعيّ. وغموض وظيفة النّصوص الأدبيّة لا بدّ أنّه يرجع إلى شيء معيّن، من السّخافة أن نحلّه بمجرّد أن نقول «إنّ النّصّ الأدبيّ جهاز مغلق فيه تستعمل اللّغة خطابا لذاته»، ولا سيّما إذا تبيّن ضعف المستندات اللّغويّة التي يقوم عليها مثل هذا القول.

إنّ الأدب في المجتمع. فليبحث النّاقد عن الأدبيّة في المجتمع، وبما أنّ اللّغة جزء ممّا فيه، فلا بأس من استعمالها ولكنّه لا كفاية للقراءة اللّغويّة.

النشر والتوزيع:
مؤسسة مرايا الحداثة للإنتاج الفكري
تونـــس

طبـع بمطابـع سمباكـت

تونس 2007



هذه خواطر شكّ نظريّة في كفاية القراءة اللّغويّة للظّاهرة الأدبيّة. وليس قصد هذا العمل أن ينفيَ شيئاً من مناهج الأسلوبيّين والإنشائيّين والبلاغيّين.

ولسنا هنا نقدّم نظرة نقديّة، ولا نظريّة في النّقد. ولسنا نتحدّث في النّصّ الأدبيّ. وإنّما نقدّم ما يتصوّره اللّغويّ في شأن قبول المخاطب للنّصّ. وهو تصوّر يُظْهِرُ أن اللّغويّ بقدر تشبّثه بحدود علمه في دراسة الجهاز، يفتح عند دراسة الاستعمال الباب للعلوم عدّة
على وجه يجعل القراءة اللغويّة الخالصة
لابدّ من تعويضها بقراءة تشمل معها
النّفسيّة والاجتماعيّة على صورة مّا، نترك
إلى من يهمّهم أمر القراءة وكيف تكون.





مؤسسة مرايا الحداثة للإنتاج الفكري
Les Editions MIROIRS

الثمن : 8,000 د.ت

9789973897114